٤٩- (كِتَابُ الاسْتِعَاذَةِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: لعلّ المناسبة بينه وبين الكتاب الماضي، أن القضاء لَمّا كان أمرًا خطِرًا كان من حقّ من ابتُلي به أن يلتجىء إلى اللَّه عز وجل، حتى يعصمه من أخطاره، فناسب ذكر الاستعاذة بعده، واللَّه تعالى أعلم.

و«الاستعاذة»: استفعال من الْعَوْذ- بفتح، فسكون: وهوالالتجاء، كالعِياذ،

والمعاذ، والمَعَاذة، والتعوّذ. أفاده في «القاموس». وقال في «المصباح»: استعذتُ بالله، وعُذتُ به معاذًا، وعِيَاذًا: اعتصمت، وتعوّذت به، وعوّتُ الصغير بالله، وباسم الفاعل سُمّي، ومنه معوّذ بن عفراء، والرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ، والمعوِّذتان: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾؛ لأنهما عَوَّذَتا صاحبهما: أي عصمتاه من كلّ سوء، وباسم المفعول سُمّي، ومنه مُعاذ بن جبل. انتهى.

وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: استعاذته ﷺ من هذه الأمور التي قد عُصم منها إنما هو ليلتزم خوف الله تعالى وإعظامه، والافتقار إليه، ولتقتدي به أمته، وليُبيّن لهم صفة الدعاء، والمهمّ منه. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٣٠- **(أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ[1]، قَالَ: أَنْبَأَنَا[2] عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ أَبِي أَسِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَصَابَنَا طَشٌّ وَظُلْمَةٌ، فَانْتَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ لِيُصَلِّيَ بِنَا، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا مَعْنَاهُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِيُصَلِّيَ بِنَا، فَقَالَ: «قُلْ»، فَقُلْتُ: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «قُلْ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، حِينَ تُمْسِي، وَحِينَ تُصْبِحُ ثَلَاثًا، يَكْفِيكَ كُلَّ شَيْءٍ»).**

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- **(عمرو بن عليّ)** الفلّاس، أبو حفص البصريّ، ثقة ثبت [١٠] ٤/ ٤ .

٢- **(أبو عاصم)** الضحّاك بن مَخْلَد النبيل البصريّ، ثقة ثبت [٩] ١٩/ ٤٢٤ .

٣- **(ابن أبي ذئب)** محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب المدنيّ، ثقة فقيه فاضل [٧] ٤١/ ٦٨٥ .

٤- **(أسيد بن أسيد)**- بفتح الهمزة، مكبّرًا فيهما-: هو أبو سعيد البرّاد المدنيّ، واسم أبيه يزيد، صدوقٌ [٥] ٢/ ١٣٦٨ .

٥- **(معاذ بن عبد الله)** بن خُبيب- مصغّرًا- الجهنيّ المدنيّ، صدوق، ربّما وَهِم [٤] ١٣/ ٤٣٨٤ .

٦- **(أبوه)** عبد الله بن خُبيب الجهنيّ الأنصاريّ المدنيّ، صحابيّ، روى عن النبيّ ﷺ، وعن عقبة بن عامر، على خلاف في ذلك، وعمّه. وعنه ابناه: عبد الله، ومعاذ. قال ابن عبد البرّ: إنه جهنيّ، حالف الأنصار. روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»،

---

(١) هو المصنف، والقائل: «أخبرنا» هو الراوي عنه، وهو الحافظ ابن السنّيّ رحمه الله تعالى، كما سبق غير مرّة .

(٢) وفي نسخة: «أخبرنا».

والأربعة، وله عند البخاريّ في «الأدب»، وابن ماجه حديث: «لا بأس بالغنى لمن اتّقى»، وله عند الثلاثة حديث الباب فقط. واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من سداسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح إلى ابن أبي ذئب. **(ومنها)**: أنه مسلسل بالمدنيين، غير شيخه، وشيخ شيخه، فبصريان. **(ومنها)**: أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(**عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ**) عبد اللَّه بن خُبيب ﵁، أنه (**قَالَ: أَصَابَنَا طَشٌّ**) بفتح الطاء المهملة، وتشديد الشين المعجمة: المطر الضعيف (**وَظُلْمَةٌ، فَانْتَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ لِيُصَلِّيَ بِنَا، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا مَعْنَاهُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِيُصَلِّيَ بِنَا، فَقَالَ**) ﷺ (**قُلْ**) أي اقرأ (**فَقُلْتُ**: مَا) استفهاميّة (**أَقُولُ؟**) أي أيّ شيء أقول (**قَالَ**) ﷺ (**قُلْ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ**) أي اقرأ هذه السور، قال السنديّ رحمه اللَّه تعالى: جملة «قل هو اللَّه أحد» أريد بها السورة المعهودة على أنها مفعول لفعل مقدّر، مثل «قل»: أي قل هذه السور المصدّرة بـ«قل هو اللَّه أحد»، وقوله: «والمعوّذتين» عطف عليها. انتهى (**حِينَ تُمْسِي**) بضم أوله: من الإمساء: أي حين تدخل في وقت المساء، قال الفيومي: المساء خلاف الصباح. وقال ابن القُوطية: المساء ما بين الظهر إلى المغرب. انتهى. وقال في «باب الصاد»: الصباح: خلاف المساء. قال ابن الجَوَالِقِيّ: الصباح عند العرب من نصف الليل الآخر إلى الزوال، ثم المساء إلى آخر نصف الليل الأول، هكذا رُوي عن ثعلب. انتهى.

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: فعلى ما قاله الجَوَالقي يدخل وقت أذكار المساء بعد الزوال، ويمتد إلى منتصف الليل، وكذا وقت أذكار الصباح يدخل بعد منتصف الليل ويمتد إلى الزوال. واللَّه تعالى أعلم. (**وَحِينَ تُصْبِحُ**) بضم أوله أيضًا من الإصباح، والظرف متعلّق بـ«قل» المقدّر، كما مرّ آنفًا: أي قل حين تدخل في وقت الصباح (**ثَلَاثًا**) أي ثلاث مرّات، والظاهر أن يكرّر كلّا منها ثلاث مرّات (**يَكْفِيكَ كُلَّ شَيْءٍ**) أي المكاره، يعني أن ملازمة قراءة هذه السور صباحًا ومساء ثلاثًا ثلاثًا يدفع كلّ مكروه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث عبد اللَّه بن خُبيب هذا صحيح.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-١/ ٥٤٣٠ و٥٤٣١- وفي «الكبرى» ١/ ٧٨٥٩ و٧٨٦٠ . وأخرجه (د) في «الأدب» ٥٠٨٢ (ت) في «الدعوات» ٣٥٧٥ (أحمد) في «باقي مسند الأنصار» ٢٧٨٢٨ . واللَّه تعالى أعلم.

(المسألة الثالثة): في فوائده:

(منها): ما ترجم له المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو مشروعيّة الاستعاذة. **(ومنها)**: بيان فضل هذه السور الثلاث. **(ومنها)**: أن لفظة «قل» من القرآن ثابتة في أول السور الثلاث بعد البسملة، وقد أجمعت الأمة على هذا. **(ومنها)**: أنه دليل واضح على كون كل من ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ من القرآن. **(ومنها)**: عناية النبيّ ﷺ في تعليم أمته ما ينفعهم، ويدفع الضرر عنهم. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣١- (أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَأَصَبْتُ خَلْوَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: «قُلْ»، فَقُلْتُ: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «قُلْ»، قُلْتُ: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَالَ: «مَا تَعَوَّذَ النَّاسُ بِأَفْضَلَ مِنْهُمَا»).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- **(يونس بن عبد الأعلى)** الصدفيّ المصريّ، ثقة، من صغار [١٠] ١/ ٤٤٩ .

٢- **(ابن وهب)** عبد اللَّه المصريّ، ثقة ثبت عابد [٩] ٩/ ٩ .

٣- **(حفص بن ميسرة)** العقيليّ، أبو عمر الصنعانيّ، نزيل عسقلان، ثقة ربما وهم [٨] ٨٩/ ١٣٤٦ .

٤- **(زيد بن أسلم)** العدويّ مولاهم المدنيّ، ثقة فقيه [٣/ ٣٦٤ ٨٠ . والباقيان تقدّما في السند الماضي. والسند فيه رواية تابعيّ، عن تابعيّ، ورواية الابن عن أبيه. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ) الجهني **(عَنْ أَبِيهِ)** عبد اللَّه بن خبيب الجهنيّ

الصحابيّ ﷺ، أنه (قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَأَصَبْتُ خَلْوَةً) «- بفتح، فسكون-: أي وجدت من النبيّ ﷺ انفرادًا من الناس (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ) أي قربت منه ﷺ (فَقَالَ) ﷺ (قُلْ) أي قل: ما أُملي عليك (فَقُلْتُ: مَا) استفهامية (أَقُولُ؟، قَالَ: «قُلْ»، قُلْتُ: مَا أَقُولُ؟) كرر طلب القول تأكيدًا عليه بأن ما يعلّمه حريّ بالتنبّه له، والإقبال عليه، والتمسك به (قَالَ: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَالَ: «مَا تَعَوَّذَ النَّاسُ بِأَفْضَلَ مِنْهُمَا) أي ما تحصّن متحصّن من أن يناله مكروه، والتجأ إلى اللَّه في ذلك ملتجىء بمثل هاتين السورتين، وفيه فضيلة لهاتين السورتين، وأنهما لا مثيل لهما في باب التعوّذ، فينبغي قراءتهما، والمداومة على ذلك حتى يُدفع عن الإنسان كل سوء. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

والحديث صحيح، وقد تقدّم تخريجه فيما قبله. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣٢- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَقُودُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاحِلَتَهُ فِي غَزْوَةٍ، إِذْ قَالَ: «يَا عُقْبَةُ قُلْ»، فَاسْتَمَعْتُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا عُقْبَةُ قُلْ»، فَاسْتَمَعْتُ، فَقَالَهَا الثَّالِثَةَ، فَقُلْتُ: مَا أَقُولُ؟ فَقَالَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَقَرَأَ السُّورَةَ حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَرَأَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، وَقَرَأْتُ مَعَهُ حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَرَأَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فَقَرَأْتُ مَعَهُ حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَالَ: «مَا تَعَوَّذَ بِمِثْلِهِنَّ أَحَدٌ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ»: هو أبو العباس العطار الرّقّيّ، ثقة [١١] من أفراد المصنف. و«الْقَعْنَبِيُّ»: هو عبد اللَّه بن مسلمة البصريّ، ثقة عابد، من صغار [٩]. و«عَبْدِ الْعَزِيزِ»: هو ابن محمد الدراورديّ المدنيّ، صدوقٌ، كان يحدّث من كتب غيره فيخطىء [٨].

و«عبد اللَّه بنَ سليمان» بن أبي سلمة الأسلميّ المدنيّ القُبائيّ- بضم القاف، وتخفيف الموحدة- صدوقٌ يُخطىء [٧].

رَوَى عن أمه، وعن معاذ بن عبد اللَّه بن خبيب الجهني، وسالم بن عبد اللَّه بن عمر. وعنه سليمان بن بلال، والدَّرَاوَرْديّ، وأبو عامر العقدي، ومعن بن عيسى، وخالد بن مخلد، والقعنبي، وغيرهم. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال عباس العنبري، عن أبي عامر العقدي: ثنا عبد اللَّه بن سليمان، شيخ من أهل

المدينة، لا بأس به. وقال ابن حبان في «الثقات»: عبد اللَّه بن سليمان، مولى الأسلميين، يخطىء. وذكر ابن عدي أنه من جملة المدنيين المجهولين، رَوَى عنه القعنبي.

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: كلام ابن عديّ هذا فيه نظر لا يخفى؛ إذ عرفه غيره من الأئمة الذين ذُكِرُوا قبله، فلا يضرّه أن لا يعرفه هو، فتبصّر.

روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والمصنّف، وابن ماجه، له عند المصنف هذا الحديث فقط، وله عند البخاريّ في «الأدب»، وابن ماجه حديث آخر؟.

وقوله: «فاستمعت»: أي توجّهت تلقاء كلامه ذلك، وما عرفت ما يريد.

وقوله: «ما أقول»: أي ما ذا أقرأ.

وقوله: « ما تعوّذ بمثلهنّ متعوّذ»: أي ما تحصّن بمثل هاتين السورتين متحصّنٌ، وإنما اختصّتا بذلك؛ لاشتمالهما على الجوامع في المستعاذ به، والمستعاذ منه، أما الأول فلأن الافتتاح بربّ الفلق مؤذنٌ بطلب فيض ربّانيّ يزيل كلّ ظلمة في الاعتقاد، أو العمل؛ لأن الفلق الصبح، وهو وقت فيضان الأنوار، ونزول البركات، وقسم الأرزاق، وذلك مناسب للمستعاذ به. وأما الثاني فلأنه في السورة الأولى ابتدأ في ذكر المستعاذ منه بالعامّ، وهو شرّ كلّ مخلوق حيّ أو جماد، فيه شرّ في البدن، أو المال، أو الدنيا، أو الدين، كإحراق النار، ثم بالخاصّ؛ اعتناء به؛ لخفاء أمره؛ إذ يلحق الإنسان من حيث لا يعلم؛ لأن الظلمة التي تعقب ذلك تكون سببًا لصعوبة التحرّز من الشرّ المسبّب عنها. قاله في «المنهل العذب المرود» ٨/١١٧ .

والحديث أخرجه مسلم، وقد تقدّم في «كتاب «الافتتاح» ٤٦/٩٥٣ مختصرًا، ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣٣- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسْلَمِيُّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ» قُلْتُ: وَمَا أَقُولُ؟ قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فَقَرَأَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لَمْ يَتَعَوَّذِ النَّاسُ بِمِثْلِهِنَّ» أَوْ «لَا يَتَعَوَّذُ النَّاسُ بِمِثْلِهِنَّ»).

«أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ»: هو الأوديّ، أبو عبد اللَّه الكوفيّ، ثقة [١١]. و«خَالِدُ ابْنُ مَخْلَدٍ»: هو الْقَطَوانيّ، أبو الْهَيثم الكوفيّ، صدوقٌ يتشيّع، وله أفراد، من كبار [١٠].

والحديث صحيح، كما سبق بيانه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣٤- (أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عَابِسٍ الْجُهَنِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَهُ: «يَا ابْنَ عَابِسٍ، أَلَا أَدُلُّكَ»، أَوْ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَفْضَلِ مَا يَتَعَوَّذُ بِهِ الْمُتَعَوِّذُونَ؟» قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ»: هو السلميّ، أبو عليّ الدمشقيّ، ثقة، من صغار [١٠]. و«الوليد»: هو ابن مسلم الدمشقيّ، صدوق يدلّس، ويسوّي [٨]. و«أبو عمرو»: هو عبد الرحمن بن عمرو الإمام الأوزاعيّ [٧]. و«مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ»: هو التيميّ المدنيّ الثقة، راوي حديث النيّة [٤]. و«أبو عبد الله» يُعدّ في أهل المدينة، روى عن أبي هريرة، وعن ابن عابس الجهنيّ في التعوّذ، وعنه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيميّ، ذكره ابن حبّان في «الثقات». تفرّد به المصنّف بهذا الحديث فقط.

و«ابن عابس الْجُهَنِيّ، روى عن النبيّ ﷺ، وعنه أبو عبد الله هذا الحديث، تفرد به المصنف بهذا الحديث فقط.

وقوله: «هاتين السورتين» مفعول لفعل مقدر: أي أعني هاتين السورتين.

والحديث ضعيف الإسناد؛ لجهالة أبي عبد الله شيخ محمد بن إبراهيم، وهو من أفراد المصنف رحمه الله تعالى، أخرجه هنا١/ ٥٤٥٥- وفي «الكبرى» ١/ ٧٨٤١ . وأخرجه (أحمد) في «مسند المكيين» ١٥٠٢٢ .

[تنبيه]: صحح الشيخ الألباني رحمه الله تعالى هذا الحديث في «صحيح النسائيّ» ٣/ ١١٠٥ و«السلسلة الصحيحة» ٣/ ٩٥ ومن الغريب أنه جعل ابن عابس هو عقبة بن عامر رضي الله عنه صاحب حديث الباب، ولم أر من قال هذا غيره، لم يشر في «التقريب»، ولا في أصله، ولا في «تهذيب الكمال»، ولا في «تحفة الأشراف»، ولا في «الإصابة» إلى ما قاله أصلًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣٥- (أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: أُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ، بَغْلَةٌ شَهْبَاءُ، فَرَكِبَهَا، وَأَخَذَ عُقْبَةُ يَقُودُهَا بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُقْبَةَ: «اقْرَأْ»، قَالَ:

وَمَا أَقْرَأُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اقْرَأْ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾، فَأَعَادَهَا عَلَيَّ، حَتَّى قَرَأْتُهَا، فَعَرَفَ أَنِّي لَمْ أَفْرَحْ بِهَا جِدًّا، قَالَ: «لَعَلَّكَ تَهَاوَنْتَ بِهَا، فَمَا قُمْتُ- يَعْنِي بِمِثْلِهَا-»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «عمرو بن عثمان»: هو الحمصيّ، صدوق [١٠]. و«بقية»: هو الوليد الحمصيّ، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، ويسوّي [٨]. و«بَحير- بفتح الموحدة، وكسر الحاء المهملة- ابن سَعْد- بفتح، فسكون- السَّحُوليّ، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت [٦]. «وخالد بن معدان»: هو الكلاعيّ الحمصيّ، ثقة عابد [٣].

وقوله: «شهباء»: أي بياضها أغلب على سوادها. وقوله: «لم أفرح بها جدًا»: أي ما حصل لي السرور الكامل، كأن القلب كان مشغولا بما كان في الوقت من ظلمة، أو غيرها، أو لأنه كان يريد أن يعلمه سورة أطول منها.

والحديث صحيح، ولا يقال: فيه بقية يدلس تدليس التسوية؛ لأنا نقول يصح بشواهده السابقة واللاحقة، وهو من أفراد المصنف، أخرجه هنا-١/ ٥٤٣٥- وفي «الكبرى» ٧٨٤٢ واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣٦- (أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ حِزَامٍ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[1] أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ؟ قَالَ عُقْبَةُ: فَأَمَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا. و«مُوسَى بْنُ حِزَامٍ التِّرْمِذِيُّ»: هو أبو عمران، نزيل بلخ، ثقة فقيه عابد [١١]. و«أبو أسامة»: هو حمادّ بن أسامة. و«سفيان»: هو الثوريّ. و«معاوية بن صالح»: هو ابن حدير الحمصيّ، صدوق له أوهام [٧].

والحديث أخرجه مسلم، وقد تقدّم في «الصلاة» ٤٥/ ٩٥٢ سندًا ومتنًا، ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣٧- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُقْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَرَأَ بِهِمَا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«عبد الرحمن»: هو ابن مهديّ. و«معاوية»: هو ابن صالح المذكور قبله.

---

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

و«العلاء بن الحارث»: هو أبو وهب الدمشقيّ، صدوقٌ فقيه، رمي بالقدر، واختلط [٥]. و«مكحول»: هو أبو عبد اللَّه الدمشقيّ الثقة الفقية [٥].

والحديث صحيح، كما سبق بيانه قبله. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣٨- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: أَنْبَأَنَا[١] ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ الْحَارِثِ -وَهُوَ الْعَلَاءُ- عَنِ الْقَاسِمِ، مَوْلَى مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: كُنْتُ أَقُودُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عُقْبَةُ أَلَا أُعَلِّمُكَ خَيْرَ سُورَتَيْنِ قُرِئَتَا، فَعَلَّمَنِي ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فَلَمْ يَرَنِي سُرِرْتُ بِهِمَا جِدًّا، فَلَمَّا نَزَلَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ صَلَّى بِهِمَا صَلَاةَ الصُّبْحِ لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ، الْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: «يَا عُقْبَةُ كَيْفَ رَأَيْتَ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «أحمد بن عمرو»: ابن السرح المصريّ. و«القاسم، مولى معاوية»: هو ابن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الدمشقيّ، صاحب أبي أُمامة، ويقال له: مولى آل أبي سفيان بن حرب الأموي، صدوقٌ يرسل كثيرًا [٣].

وقوله: «خير سورتين»: أي من خير السور، وليس المراد أنهما أفضل السور على الإطلاق، إذ هناك ما يساويهما، أو يزيد عليهما، وقيل: هما يزيدان على غيرهما من السور في باب التعويذ، إذ لم توجد سورة كلها تعويذ إلا هاتين السورتين. قاله في «المنهل» ٨/ ١١٦ .

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: والاحتمال الأخير هو الأقرب. واللَّه تعالى أعلم.

وقوله: «فلم يرني سُررت بهما جدًا»: «سررت» بالبناء للمفعول: أي ما فرحت فرحًا كثيرا، والنفي راجع إلى الصفة التي هي كثرة السرور، لا إلى أصل السرور؛ لأنه حاصل، ولعل عقبة لم يكثر سروره بهما؛ لأنه كان يريد سورتين أطل منهما، كما يُشعر به قوله في الرواية الآتية: «فقلت: أقرئني سورة هود، أقرئني سورة يوسف. . . الحديث.

وقوله: «كيف رأيت»: يعني كيف حال هاتين السورتين عند الآن بعد أن رأيتني صليت بهما الصبح التي يُقرأ فيها بالطوال، وقال ﷺ ذلك له ترغيبًا، وتنبيهًا على فضلهما، وتأكيدًا لقوله: «ألا أعملك خير سورتين».

والحديث صحيح، أخرجه هنا-١/٥٤٣٨ و٥٤٣٩- وفي «الكبرى» ١/ ٧٨٤٣ و٧٨٤٨ وفي «عمل اليوم والليلة» ٨٨٩ وأخرجه أبو داود في «الصلاة» ١٤٦٢ . واللَّه

---

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٣٩- (أَخبَرَنِي مَحمُودُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَابِرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: بَيْنَا أَقُودُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي نَقْبٍ مِنْ تِلْكَ النِّقَابِ، إِذْ قَالَ: «أَلَا تَرْكَبُ يَا عُقْبَةُ»، فَأَجْلَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَنْ أَرْكَبَ مَرْكَبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تَرْكَبُ يَا عُقْبَةُ»، فَأَشْفَقْتُ أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً، فَنَزَلَ، وَرَكِبْتُ هُنَيْهَةً، وَنَزَلْتُ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُعَلِّمُكَ سُورَتَيْنِ مِنْ خَيْرِ سُورَتَيْنِ، قَرَأَ بِهِمَا النَّاسُ»، فَأَقْرَأَنِي: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَتَقَدَّمَ، فَقَرَأَ بِهِمَا، ثُمَّ مَرَّ بِي، فَقَالَ: «كَيْفَ رَأَيْتَ، يَا عُقْبَةَ ابْنَ عَامِرٍ، اقْرَأْ بِهِمَا كُلَّمَا نِمْتَ وَقُمْتَ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «محمود بن خالد»: هو أبو عليّ الدشقيّ. و«الوليد»: هو ابن مسلم. و«ابن جابر»: هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزديّ، أبو عتبة الشاميّ الدارنيّ، ثقة [٧]. و«القاسم أبو عبد الرحمن»: هو مولى معاوية المذكور قبله.

وقوله: «أقود برسول اللَّه ﷺ» فيه خدمة أهل الفضل والعلم. وقوله: «نقب»- بفتح، فسكون-: الثَّقْبُ، جمعه أنقاب، ونقاب. قاله في «القاموس». وقال ابن الأثير: النَّقْب: الطريق بين الجبلين. وقوله: «فأجللت الخ»: أي أعظمت، وفيه ما كان عليه الصحابة من تعظيم النبيّ ﷺ، والتأدب معه غايى التأدب. وقوله: «فركبت هنية»: بالتصغير، أي زمنًا قليلًا. وقوله: «فأشفقت»: أي خفت.

وقوله: «نِمت» بكسر النون، من باب فعل بكسر العين، يفعل بفتحها.

والحديث صحيح، كما سبق بيانه قبله. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٤٠- (أَخبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا عُقْبَةُ، قُلْ»، فَقُلْتُ: مَاذَا أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: «يَا عُقْبَةُ قُلْ»، قُلْتُ: مَاذَا أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، فَسَكَتَ عَنِّي، فَقُلْتُ: «اللَّهُمَّ ارْدُدْهُ عَلَيَّ، فَقَالَ: «يَا عُقْبَةُ، قُلْ»، قُلْتُ: مَاذَا أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾»، فَقَرَأْتُهَا حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ»، قُلْتُ: مَاذَا أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾» فَقَرَأْتُهَا حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «مَا سَأَلَ سَائِلٌ بِمِثْلِهِمَا، وَلَا اسْتَعَاذَ مُسْتَعِيذٌ بِمِثْلِهِمَا»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة.

وقوله: «اللَّهم اردده»: أي هذا النداء الكريم المشتمل على التعليم العظيم.

والحديث صحيح، وهو من أفراد المصنف، أخرجه هنا-١/ ٥٤٤٠- وفي «الكبرى» ١/ ٧٨٣٨ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٤١- (أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، أَسْلَمَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: أَتَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ رَاكِبٌ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى قَدَمِهِ، فَقُلْتُ: أَقْرِئْنِي سُورَةَ هُودٍ، أَقْرِئْنِي سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ: «لَنْ تَقْرَأَ شَيْئًا أَبْلَغَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «أبو عمران أسلم»: هو ابن يزيد التجيبيّ المصريّ، ثقة [٣] ٤٦/ ٩٥٣ .

والحديث أخرجه مسلم، وتقدّم في ٤٦/ ٩٥٣ سندًا ومتنًا، ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٤٢- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أُنْزِلَ عَلَيَّ آيَاتٌ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، وَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «يحيى»: هو القطّان. و«إسماعيل»: هو ابن أبي خالد. و«قيس»: هو ابن أبي حازم.

وقوله: «لم يُر مثلهنّ»: بصيغة المجهول، وبرفع «مثلهنّ»: أي في بابها، وهو التعوّذ، يعني لم تكن آيات سورة كلهن تعويذًا للقارىء غير هاتين السورتين، ولذا كان ﷺ يتعوذ من عين الجانّ، وعين الإنسان، فلما نزلت المعوّذتان أخذهما، وترك ما سواهما، ولَمّا سُحر ﷺ استشفى بهما، فشفاه اللَّه تعالى من السحر.

والحديث أخرجه مسلم، وتقدّم في «الصلاة» ٤٦/ ٩٥٤ ومضى البحث عنه مستوفًى هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٤٣- (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَدَلٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَدَّادُ بْنُ سَعِيدٍ، أَبُو طَلْحَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ يَا جَابِرُ»، قُلْتُ: وَمَاذَا أَقْرَأُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اقْرَأْ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾»، فَقَرَأْتُهُمَا، فَقَالَ:

«اقْرَأْ بِهِمَا، وَلَنْ تَقْرَأَ بِمِثْلِهِمَا»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، و«عمرو بن عليّ»: هو الفلّاس.

و«بدل»- بفتحتين- ابن المحبّر بالمهملة، ثم الموحدة- ابن المنبّه التميميّ اليربوعيّ، أبو الْمُنير البصريّ، واسطيّ الأصل، ثقة ثبت، إلا في حديثه عن زائدة [٩].

روى عن شعبة، وحرب بن ميمون، والخليل بن أحمد، صاحب العروض، وزائدة، وعبد الملك بن الوليد بن معدان، وشداد بن سعيد، والمفضل بن لاحق، وجماعة. وعنه البخاري، وروى له الأربعة بواسطة بندار، وأبي موسى، وعبد اللَّه بن الصباح، ومحمد بن المؤمل، وعمرو بن علي، وعنه أيضا أبو قلابة الرقاشي، والدقيقي، وأبو الأزهر، ويعقوب بن شيبة، والكديمي خاتمة أصحابه، وغيرهم. قال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق، وهو أرجح من عفان، وبهز، وأمية بن خالد، وحبان، هو بن هلال. وقال ابن عبد البر: هو عندهم ثقة حافظ. وقال الحاكم: سألت أبا الحسن -يعني الدارقطني- عن بدل بن المحبر، فقال: ضعيف، حدث عن زائدة بحديث لم يتابع عليه، حديث ابن عقيل، عن ابن عمر.

قال الحافظ: والحديث المذكور، رواه البزار، قال: حدثنا بدل، ثنا زائدة، عن ابن عقيل، عن ابن عمر، أن رسول اللَّه ﷺ، أمره أن ينادي في الناس: أن من شهد أن لا إله إلا، اللَّه دخل الجنة. . . » الحديث، قال البزار: رواه حسين الجعفي، عن زائدة، عن ابن عقيل، عن جابر. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر الصريفيني أنه مات في حدود سنة (٢١٥). أخرج له الجماعة، سوى مسلم، وله عند المصنّف في هذا الكتاب هذا الحديث فقط.

و«شداد بن سعيد، أبو طلحة» الراسبيّ البصريّ، صدوقٌ يخطىء [٨].

روى عن أبي الوزاع جابر بن عمرو، وسعيد الجريري، وعبيد اللَّه بن أبي بكر بن أنس، وغيلان بن جرير، وقتادة، ومعاوية بن قرة، وغيرهم. وعنه حيي بن عمارة، وابن علية، وزيد بن الحباب، وبدل بن المحبر، وروح بن أسلم، وعلي بن نصر الجهضمي، وابن المبارك، ووكيع، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وأبو الوليد الطيالسي، ومسلم بن إبراهيم، وغيرهم. قال أحمد: شيخ ثقة. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو خيثمة: شداد بن سعيد ثقة. وقال البخاري: ضعفه عبد الصمد بن عبد الوارث. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا، وأرجو أنه لا بأس به. وقال العقيلي: له غير حديث لا يتابع عليه. وقال ابن حبان في

«الثقات» في الطبقة الرابعة: وربما أخطأ، وكان قد ذكره قبل في الطبقة الثالثة، فلم يقل هذه اللفظة. وقال الدارقطني: بصري يعتبر به. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال النسائي في «الكنى»: أنا أحمد بن علي بن سعيد، ثنا القواريري، ثنا يوسف بن يزيد، ثنا شداد بن سعيد، أبو طلحة، بصري ثقة. وقال البزار: ثقة.

روى له في مسلم حديثًا واحدًا في الشواهد، وهو حديث أبي بردة، عن أبيه، في وضع ذنوب المسلمين على اليهود والنصارى، وروى له المصنف هذا الحديث فقط، وأبو داود في «فضائل الأنصار»، والترمذيّ.

و«سعيد الجريريّ»: هو ابن إياس، أبو مسعود البصريّ، ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين [٥]. و«أبو نضرة»: هو المنذر بن مالك بن قُطَعة العبديّ البصريّ، ثقة [٣].

والحديث صحيح، وهو من أفراد المصنف رحمه اللَّه تعالى، أخرجه هنا-١/ ٥٤٤٣- وفي «الكبرى» ١/ ٧٨٥٤ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٢- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ قَلْبٍ لا يَخْشَعُ)

٥٤٤٤- (أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[1] سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْهُذَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ»).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- (يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ) بن يزيد بن الذّيّال بن خالد الأموي، مولى عثمان، أبو خالد القزّاز البصريّ، نزيل مصر، وهو أخو محمد بن سنان، ثقة [١١].

رَوَى عن عثمان بن عمر بن فارس، ومعاذ بن هشام، وعبد اللَّه بن حمران، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن بكر بن مضر، وحماد بن مسعدة، ومحمد بن المبارك الصوري، ومكي بن إبراهيم، وأبي عاصم، ويزيد بن أبي حكيم، وخلق. وعنه

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

النسائي، وروَى في «مسند مالك» عن زكريا السجزي عنه، وعلي بن أحمد علان، وموسى بن هارون، وأبو عوانة الإسفرائيني، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو بكر بن زياد النيسابوري، وعدة.

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، وهو صدوق ثقة. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن يونس: قدم مصر تاجرا، وكتب بها الحديث، وحدّث، وكانت وفاته بمصر، أول يوم من جمادى الأول، سنة أربع وستين ومائتين، وصَلّى عليه بكار القاضي، وكان ثقة نبيلا، وخرّج مسند حديثه، وكان كثير الفائدة، وفيها أرخه ابن عقدة. وقال الطحاوي: مولده قبل الثمانين ومائة بسنتين. وقال مسلمة: تُوفي، وله ثمانون سنة. تفرّد به المصنف، روى عنه في هذا الكتاب هذا الحديث فقط.

٢- **(عَبْدُ الرَّحْمَنِ)** بن مهديّ، أبو سعيد البصريّ، ثقة ثبت حجة [٩] ٤٢/ ٤٩ .

٣- **(سُفْيَانُ)** بن سعيد الثوريّ الكوفيّ، ثقة ثبت إمام [٧] ٣٣/ ٣٧ .

٤- **(أبو سِنَانٍ)** ضرار بن مرّة الكوفيّ، الشيبانيّ الأكبر(١)، ثقة ثبت [٦] ١٠٠/ ٢٠٣٢ .

٥- **(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْهُذَيْلِ)** الْعَنَزِيّ، أبو المغيرة الكوفيّ، ثقة [٢].

رَوَى عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وعمار بن ياسر، وابن مسعود، وعبد اللَّه بن عمرو، وابن خباب بن الأرت، وأبي بن كعب، وأبي الأحوص الجشمي، وجماعة، وفي سماعه من أبي بكر نظر. وعنه إسماعيل بن رجاء، وواصل الأحدب، وأبو فروة مسلم بن سالم الجهني، والأجلح بن عبد اللَّه الكندي، وأشعث بن أبي الشعثاء، وسلم ابن عطية، وأبو سنان ضرار بن مرة، وأبو التياح الضبعي، وغيرهم. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: تابعي ثقة، وكان عثمانيا. وقال أبو زرعة: ابن أبي الهذيل، عن أبي بكر مرسل، وقَرَنه خليفة في «الطبقات»، توفي في ولاية خالد القسري. روى له مسلم، والمصنف، والترمذيّ، وله في هذا الكتاب هذا الحديث فقط.

٦- **(عبد اللَّه بن عمرو)** بن العاص رضي اللَّه تعالى عنهما ٨٩/ ١١١ .واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من سداسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم

---

(١) ولهم أبو سنان السيبانيّ الأصغر، وهو سعيد بن سنان الْبُرْجُمي الكوفيّ، نزيل الريّ، صدوق له أوهام[٦]١١/ ١٦٢٣ .

رجال الصحيح، غير شيخه، فإنه من أفراده. **(ومنها)**: أنه مسلسل بالكوفيين، غير شيخه، فبصريّ، ثم مصريّ، وعبد الرحمن، فبصريّ، والصحابيّ، فمدنيّ، ثم مصريّ، ثم طائفيّ. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بن العاص رضي اللَّه تعالى عنهما **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ أَرْبَعٍ)** أي أربع خصال **(مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ)** بالبناء للفاعل: أي كان يتعوذ من علم لا ينفع صاحبه، فإن من العلم ما لا ينفع صاحبه، بل يصير حجة عليه. وذلك بأن لا يعمل به، ولا يعلّمه الناس، ولا يهذّب به الأخلاق، ولا الأقوال، ولا الأفعال، أو يكون علما لا يُحتاج إليه، أو لم يرد إذن شرعيّ في تعلّمه. **(وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ)** بالبناء للفاعل أيضًا: أي كان يتعوّذ من قلب لا يسكن، ولا يطمئنّ بذكر اللَّه تعالى **(وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ)** بالبناء للمفعول: أي كان يتعوذ من دعاء لا يُستجاب **(وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ)** أي كان يتعوذ من نفس لا تقنع بما آتاها اللَّه تعالى من الرزق، ولا تفتر عن جمع المال لما فيها من شدّة الحرص، أو من نفس تأكل كثيرًا، قال ابن الملك: أي حريصة على جمع المال، وتحصيل المناصب. وقال السنديّ: أي حريصة على الدنيا، لا تشبع منها، وأما الحرص على العلم، والخير، فمحمود مطلوب، قال اللَّه تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي اللَّه تعالى عنهما هذا صحيح.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٢/ ٥٤٤٤- وفي «الكبرى» ٦/ ٧٨٧٤ . وأخرجه (ت) في «الدعوات» ٣٤٨٢ (أحمد) في «مسند المكثرين» ٦٥٢١ و٦٨٢٦ . واللَّه تعالى أعلم.

(المسألة الثالثة): في فوائده:

(منها): ما ترجم له المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو استحباب الاستعاذة من قلب لا يخشع. **(ومنها)**: استحباب الاستعاذة من هذه الأربع، قال الطيبيّ رحمه اللَّه تعالى: [اعلم]: أن في كلّ من القرائن الأربع ما يُشعر بأن وجوده مبنيّ على غايته، وأن الغرض منه تلك الغاية، وذلك أن تحصيل العلم إنما هو للانتفاع به، فإذا لم ينتفع به لم يخلص

منه كفافًا، بل يكون وبالًا، ولذلك استعاذ منه النبي ﷺ، وأن القلب إنما خُلق لأن يتخشّع لبارئه سبحانه وتعالى، وينشرح لذلك الصدر، ويقذف النور فيه، فإذا لم يكن كذلك، كان قاسيًا، فيجب أن يُستعاذ منه، قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وأن النفس يُعتدّ بها إذا تجافت عن دار الغرور، وأنابت إلى دار الخلود، وهي إذا كانت منهومة، لا تشبع، حريصة على الدنيا، كانت أعدى عدوّ المرء، فأولى الشيء الذي يستعاذ منه هي هذه النفس، وعدم استجابة الدعاء دليلٌ على أن الداعي لم ينتفع بعلمه، وعمله، ولم يخشع قلبه، ولم تشبع نفسه، فيكون أولى ما يستعاذ منه. انتهى بزيادة يسيرة، منقولًا من «تحفة الأحوذيّ» ٩/ ٣٦٣ .

(ومنها): ما قاله السنديّ رحمه اللَّه تعالى في «شرحه» ٨/ ٢٥٥: وفي استعاذته ﷺ من هذه الأمور إظهار للعبوديّة، وإعظام للربّ تبارك، وتعالى، وأن العبد ينبغي له ملازمة الخوف، ودوام الافتقار إلى جنابه تعالى، وفيه حثّ للأمة على ذلك، وتعليم لهم، وإلا فهو ﷺ معصوم من هذه الأمور. **(ومنها)**: أن استعاذته ﷺ من علم لا ينفع، موافق لمعنى ما أخرجه الشيخان من حديث أسامة بن زيد رضي اللَّه تعالى عنهما قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «يجاء بالرجل يوم القيامة، فيُلقى في النار، فتندلق أقتابه في النار، فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه، فيقولون: أي فلان ما شأنك؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف، وتنهانا عن المنكر؟ قال: كنت آمركم بالمعروف، ولا آتيه، وأنهاكم عن المنكر وآتيه». **(ومنها)**: أن الممنوع من السجع هو ما يكون عن قصد إليه، وتكلّف في تحصيله، وأما مااتّفق حصوله بسبب قوّة السليقة، وفصاحة اللسان، فبمعزل عن ذلك. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٣- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ فِتْنَةِ الصَّدْرِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: قال أهل اللغة: الفتنة: الامتحان والاختبار، قال عياض: واستعمالها في العرف لكشف ما يُكره. انتهى. وتطلق على القتل، والإحراق، والنميمة، وغير ذلك. ذكره في «الفتح» ٢/ ٥٨٤ .

و«الصدر»- بفتح، فسكون من الإنسان وغيره معروف، وجمعه صدور، مثل فلس

وفلوس. قاله في «المصباح». وفي «القاموس»: «الصدر»: أعلى مقدّم كلّ شيء، وأوله، وكلُّ ما وجهك. انتهى باختصار. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٤٥- (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا(١) عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- **(إسحاق بن إبراهيم)** ابن راهويه الحنظليّ المروزي الإمام الحجة الثبت [١٠] ٢/٢.

٢- **(عبيد اللَّه)** بن موسى بن أبي المختار باذام العبسيّ الكوفيّ، ثقة كان يتشيع، قال أبو حاتم: أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستُصغر في سفيان الثوريّ [٩] ١٣٢٦/٧٢ .

٣- **(إسرائيل)** بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو يوسف الكوفي، ثقة [٧] ٧٥/ ١٠٠٦ .

٤- **(أبو إسحاق)** عمرو بن عبد اللَّه السبيعيّ الكوفي ثقة عابد، لكنه اختلط بآخره، مدلس [٣] ٤٢/٣٨ .

٥- **(عمرو بن ميمون)** الأوديّ، أبو عبد اللَّه، أو أبو يحيى الكوفيّ، مخضرم مشهور ثقة عابد [٢] ٣٠٧/١٩٢ .

٦- **(عمر)** بن الخطاب بن نُفيل العدويّ، أمير المؤمنين رضي اللَّه تعالى عنه٦٠/ ٧٥ . واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من سداسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح. **(ومنها)**: أنه مسلسل بالكوفيين، غير شيخه، فمروزيّ، والصحابيّ، فمدنيّ. **(ومنها)**: أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ، ورواية الراوي عن جده. **(ومنها)**: أن صحابيه أحد الخلفاء الراشدين الأربعة، والعشرة المبشّرين بالجنة. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ عُمَرَ)بن الخطاب رضي اللَّه تعالى عنه **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجُبْنِ)** بضم الجيم، وسكون الموحّدة مصدر جبُن، يقال: جبُن جُبْنًا، وزان قرُب قُرْبًا، وجَبَانة بالفتح، وفي لغة من باب قتل، فهو جبان: أي ضعيف القلب، وامرأة جبان أيضًا، وربّما قيل: جبانة، وجمع المذكر جُبَناء، وجمع المؤنّث جبانات. قاله الفيّوميّ.

(وَالْبُخْلِ) بضم الموحّدة، وسكون الخاء المعجمة، أو بفتحتين، أو بفتح، فسكون، يقال: بخِل بَخَلًا من باب تَعِبَ، وبَخُلَ بُخْلًا من باب قرب، والاسم البَخْل وزان فَلْس، فهو بخيل، والجمع بُخلاء، ورجل بَخَل- بفتحتين-: أي ذو بخل، والبخل في الشرع منع الواجب، وعند العرب منع السائل مما يفضُل عنده، وأبخلته بالألف وجدته بخيلًا. انتهى «المصباح» ببعض تصرّف **(وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ)** قيل: معناه أن يموت، غير تائب، والأولى إجرؤه على عمومه، كما هو ظاهر السياق **(وَعَذَابِ الْقَبْرِ)** واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث عمر ﷺ هذا ضعيف؛ لأن أبا إسحاق مدلّس، وقد عنعنه، وقد اختلط أيضًا، وإسرائيل ممن أخذ عنه متأخرًا، وأيضًا فقد ذكر الترمذيّ في «الجامع» أن أبا إسحاق اضطرب في هذا الحديث، ولفظه- بعد أن أخرج حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ الآتي-: قال عبد اللَّه بن عبد الرحمن- يعني الدارميّ-: أبو إسحاق الهمدانيّ مضطرب في هذا الحديث، يقول: عن عمرو بن ميمون، عن عمر، ويقول: عن غيره، ويضطرب فيه. انتهى.

وقد أجاب الحافظ في «الفتح» عن هذا الاضطراب، فقال بعد أن نقل ما ذكره الترمذيّ: ما نصّه: قلت: لعل عمرو بن ميمون سمعه من جماعة، فقد أخرجه النسائيّ من رواية زهير، عن أبي إسحاق، عن عمرو، عن أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وقد سمي منهم ثلاثة، كما ترى. انتهى.

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: لكن الجواب إنما يستقيم، لو كان أبو إسحاق غير مدلّس، وغير مختلط، وأما مع وجود هاتين العلتين فالجواب محل نظر. واللَّه تعالى أعلم.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٣/ ٥٤٤٥ و٢٧/ ٥٤٨٢ و٥٤٨٣ و٥٤٨٤ و٥٤٨٥ و٤٠/ ٥٤٩٩- وفي «الكبرى» ٨/ ٧٨٧٨ و٧٨٧٩ و٢٧/ ٧٩١٥ و٧٩١٦ و٧٩١٨ و٧٩١٩ و٤٢/ ٧٩٣٤ . وأخرجه (د) في «الصلاة» ١٥٣٩ (ق) في «الدعاء» ٣٨٤٤ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٤- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ)

٥٤٤٦- (أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَوْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِلَالُ بْنُ يَحْيَى، أَنَّ شُتَيْرَ بْنَ شَكَلٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ شَكَلِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلِّمْنِي تَعَوُّذًا أَتَعَوَّذُ بِهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ: أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي، وَشَرِّ بَصَرِي، وَشَرِّ لِسَانِي، وَشَرِّ قَلْبِي، وَشَرِّ مَنِيِّي،» قَالَ: حَتَّى حَفِظْتُهَا، قَالَ سَعْدٌ: وَالْمَنِيُّ مَاؤُهُ).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- (الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ الواسطيّ، مقبولٌ [١١].

رَوَى عن إسحاق الأزرق، وعنه النسائي، قال أبو القاسم في «المشايخ النُّبَل»: رَوَى عنه البخاري، والنسائي، ولم يذكره أحد في شيوخ البخاري، قال: وأظنه الحسن بن إسحاق الذي تقدم، قال المزي: وهذا ظن صحيح. روى عنه المصنف هنا، وبعد خمسة أبواب ١٠/ ٥٤٥٧ .

[تنبيه]: هكذا جميع نسخ «المجتبى»، و«الكبرى» التي بين يديّ هنا، وفي ١٠/ ٥٤٥٧ «الحسين بن إسحاق»- مصغّرًا-، ووقع في «تحفة الأشراف» ٤/ ١٥٦أن المصنّف رواه عن «الحسن بن إسحاق» المكبّر، والذي يظهر لي أن ما في «التحفة» تصحيف، فإن صحّ، فهو أبو عليّ المروزيّ الملقّب حسنويه، ثقة شاعر، صاحب حديث [١١] ٢/ ٣٩٩١ من أفراد البخاريّ، والمصنّف. واللَّه تعالى أعلم.

٢- **(أَبُو نُعَيْم)** الفضل بن دُكين الكوفيّ، ثقة ثبت [٩] ١١/ ٥١٦ .

٣- **(سَعْدُ بْنُ أَوْسٍ)** العبسيّ، أبو محمد الكاتب الكوفيّ، ثقة، لم يصب الأزديّ في تضعيفه [٧].

روى عن بلال بن يحيى العبسيّ، والشعبيّ. وعنه أبو أحمد الزبيريّ، ووكيع، وعليّ ابن غراب، وأبو نعيم، وعبيد اللَّه بن موسى، وغيرهم. قال العجليّ: كوفيّ ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبّان في «الثقات». وقال ابن شاهين في «الثقات»: قال يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال الأزديّ: ضعيف. روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والأربعة، وله في «السنن» ثلاثة أحاديث: الأول هذا الحديث، رواه البخاريّ في «الأدب»، والثلاثة، وكرره المصنف أربع مَرّات. والثاني في «اللقطة» عند أبي

داود، والثالث في تسمية الخمر بغير اسمه عند ابن ماجه.

٤- (**بِلَالُ بْنُ يَحْيَى**) العبسيّ الكوفيّ، صدوقٌ [٣].

روى عن حذيفة بن اليمان، وعلي بن أبي طالب، وأبي بكر بن حفص، وشُتير بن شَكَل. وعنه سعد بن أوس الكاتب، وحبيب بن سُليم العبسيّ، وليث بن أبي سُليم، وغيرهم. قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال الدُّوريّ، عن ابن معين: روايته عن حذيفة مرسلة. وفي كتاب ابن أبي حاتم: وجدته يقول: بلغني عن حذيفة. وقال ابن القطان الفاسيّ: صحح الترمذيّ حديثه، فمعتقده أنه سمع من حذيفة. وذكره ابن حبان في «الثقات». روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والأربعة، وله عند المصنف في هذا الكتاب هذا الحديث فقط، كرره أربع مرّات.

٥- (**شُتَيْرَ- مصغرًا- ابْنَ شَكَلٍ**)- بفتح المعجمة، والكاف- العبسيّ الكوفيّ، يقال: أدرك الجاهليّة، ثقة [٣].

روى عن أبيه، وأمه، وعليّ، وابن مسعود، وحفصة، وأم حبيبة، إن كان محفوظًا، وغيرهم. وعنه بلال بن يحيى، وأبو الضحى، والشعبيّ، وعبد اللَّه بن قيس. قال النسائيّ: ثقة. وقال العجليّ: ثقة من أصحاب عبد اللَّه. وقال أبو موسى في «ذيل الصحابة»: يقال: إنه أدرك الجاهليّة. وذكره ابن حبّان في «الثقات»، وقال: مات في ولاية ابن الزبير. وقال ابن سعد: توفي زمن مصعب، وكان ثقة قليل الحديث. روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والباقون، وله عند الأربعة هذا الحديث، وعند ابن ماجه حديث آخرأيضًا.

٦- (**شكل بن حميد**) العبسيّ الكوفيّ، صحابيّ، روى عن النبيّ ﷺ، وعنه ابنه شُتير وحده، روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والمصنف، وأبو داود، والترمذيّ، وله عندهم هذا الحديث فقط، كرره المصنّف أربع مرات. واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(**منها**): أنه من سداسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. (**ومنها**): أن رجاله كلهم ثقات. (**ومنها**): أنه مسلسل بالمدنيين. (**ومنها**): أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ، والابن عن أبيه. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(**عن شُتَيْرَ**) بالتصغير (**ابْنَ شَكَلٍ**) بفتحتين، أنه (**أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ شَكَلِ بْنِ حُمَيْدٍ**) مصغرًا- رضي الله عنه، أنه (**قَالَ: أَتَيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلِّمْنِي تَعَوُّذًا أَتَعَوَّذُ بِهِ**)

وفي الرواية الآتية ٥٤٥٨و٥٤٨٦ : «دعاء أنتفع به» (**فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ: أَعُوذُ بِكَ**) الخطاب لربه سبحانه وتعالى (**مِنْ شَرِّ سَمْعِي**) أي بأن لاأسمع حقًا، كالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، أو بأن أسمع الزور، والبهتان، وسائر أسباب العصيان (**وَشَرِّ بَصَرِي**) أي بأن أنظر إلى ما لا يحلّ النظر إليه، ومنه النظر على وجه الاحتقار لأحد من المسلمين، أو أُهمل النظر فيما يُطلب النظر إليه (**وَشَرِّ لِسَانِي**) أي بأن أتكلّم فيما لا يجوز الكلام فيه، أو فيما لا يعنيني (**وَشَرِّ قَلْبِي**) أي بأن أشغله بغير اللَّه سبحانه وتعالى، أو بما نهى عنه، من حقد، وحسد، وعُجب، ونحو ذلك من الآفات المهلكات (**وَشَرِّ مَنِيِّي**) أي بأن أوقعه في غير المحل المشروع له، أو يوقعني في مقدّمات الزنا، من النظر، واللمس للأجنبيات (**قَالَ**) شكَل رضي الله عنه (**حَتَّى حَفِظْتُهَا**) أي علّمني، وكرر عليّ حتى حفظت هذه التعوّذات (**قَالَ سَعْدٌ**) أي ابن أوس الراوي عن بلال بن يحيى (**وَالْمَنِيُّ مَاؤُهُ**) أي المراد بقوله: «وشر منيي» المنيّ الذي يخرج من الذكر، ويحتمل أن يكون المراد به الذكر الذي هو محلّ خروج المنيّ. وقيل: هو جمع المنيَّةِ بمفتح الميم: أي من شرّ الموت، أي قبض روحه على عمل قبيح. وتفسير سعد أولى، وهو المقدّم على غيره؛ لأن الراوي أعلم بمَعْنَى ما روى من غيره. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(**المسألة الأولى**): في درجته:

حديث شَكَل بن حميد رضي الله عنه هذا صحيح.

(**المسألة الثانية**): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٤/ ٥٤٤٦ و١٠/ ٥٤٥٧ و١١/ ٥٤٥٨ و٢٨/ ٥٤٨٦- وفي «الكبرى» ٧/ ٧٨٧٥ و٧٨٧٦ و٨/ ٧٨٧٧ . وأخرجه (د) في «الصلاة» ١٥٥١ (ت) في «الدعوات» ٣٤٩٢ (أحمد) في «مسند المكيين» ١٥١١٣ .

(**المسألة الثالثة**): في فوائده:

(**منها**): ما ترجم له المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو بيان استحباب الاستعاذة من شر السمع، والبصر. (**ومنها**): استحباب الاستعاذة من الأشياء المذكورة في هذا الحديث جميعا. (**ومنها**): ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من العناية بسؤال النبيّ ﷺ ما ينفعهم من أمور الدنيا والآخرة. (**ومنها**): ما كان عليه النبيّ ﷺ من تعليم أمته كل ما يدفع عنهم السوء. (**ومنها**): أن المطلوب من العبد أن يكون دائم الإقبال على ربّه، ويتضرّع إليه، ليحفظه من جميع المكاره، فإنه محاط بالأخطار الظاهرة والباطنة، ولا يستطيع التغلب

عليها، إلا بعون من اللَّه سبحانه وتعالى، لا باجتهاده، ولا باجتهاد أحد من خلقه، فإنه إذا لم يُعَن انقلت عليه الأمور، ولقد أحسن من قال، وأجاد في المقال [من الطويل]:

إِذَا كَانَ عَوْنُ اللَّهِ لِلْمَرْءِ مُسْعِفًا ... تَهَيَّا لَهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ مُرَادُهُ

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللَّهِ لِلْفَتَى ... فَأَوَّلُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٥- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْجُبْنِ)

٥٤٤٧- (أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ يُعَلِّمُنَا خَمْسًا، كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَدْعُو بِهِنَّ، وَيَقُولُهُنَّ، «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (**إسماعيل بن مسعود**) الجحدريّ، أبو عثمان البصريّ، ثقة [١٠] ٤٢/ ٤٧.

٢- (**خالد**) بن الحارث الْهجيميّ البصري، ثقة ثبت [٨] ٤٢/ ٤٧.

٣- (**عبد الملك بن عمير**) الفرسيّ الكوفيّ، ثقة فقيه، تغير حفظه، وربما دلّس [٣] ٤١/ ٩٤٧.

٤- (**مصعب بن سعد**) الزهريّ، أبو زرارة المدنيّ، ثقة [٣] ٩١/ ١٠٣٢.

٥- (**أبوه**) سعد بن أبي وقّاص مالك بن وُهيب بن عبد مناف بن زُهرة الزهريّ، أبو إسحاق الصحابيّ المشهور رضي الله عنه، مات سنة (٥٥) على المشهور، وتقدّم في ٩٦/ ١٢١. واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. (ومنها): أن رجاله كلهم رجال الصحيح، غير شيخه، فإنه من أفراده. (ومنها): أنه مسلسل بثقات البصريين إلى

شعبة، وعبد الملك كوفيّ، والباقيان مدنيان، وفيه رواية تابعيّ، عن تابعيّ: عبد الملك عن مصعب، وهو من رواية الأقران، وفيه رواية الابن عن أبيه، وفيه أن صحابيه أحد العشرة المبشّرين بالجنة، وآخر من مات منهم، وأول من رمى بسهم في سبيل اللَّه تعالى. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(**عن مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ**) سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه (**قَالَ**) أي مصعب (**كَانَ**) أي سعد رضي الله عنه (**يُعَلِّمُنَا خَمْسًا**) أي خمس كلمات، أو دعوات (**كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَدْعُو بِهِنَّ**) أي بهؤلاء الكلمات. وقوله: (**وَيَقُولُهُنَّ**) تأكيد لما قبله (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ**) بضم، فسكون، أو بضمتين: وهو يشمل عدم النفع بالمال، أو العلم، أو غيرهما، ولو بالنصيحة (**وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ**) بضم، فسكون، أو بضمّتين: أي البخل في النفس، وعدم الجراءة على الطاعة، وإنماتعوذ منه؛ لأنه يؤدّي إلى عذاب الآخرة؛ لأنه يفرّ من الزحف، وهو من الكبائر التي جاء بها الوعيد الشديد في قوله عز وجل: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٦]، وربما يُفتن عن دينه، فيرتدّ؛ لجبن أدركه، وخوف على مهجته من الأسر والعبودية، فقد خسر خسرانًا مبينًا.

قال الطيبيّ رحمه اللَّه تعالى: الجود إما بالنفس، وهو الشجاعة، ويقابله الجبن، وإما بالمال، وهو السخاء، ويقابله البخل، ولا تجتمع الشجاعة والسخاوة إلا في نفس كاملة، ولا ينعدمان إلا من متناه في النقص. انتهى ذكره في «تحفة الأحوذيّ» ١٠/ ١٢.

(**وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ**) بضم الميم، وسكونها لغتان، وفي رواية: «من أن أُردّ» بزيادة «من»، قال العينيّ: أي من الردّ، وكلمة «أن» مصدريّة. وأرذل العمر: هو الخرف، يعني يعود كهيئته الأولى في أوان الطفولية، ضعيف البنية، سخيف العقل، قليل الفهم. ويقال: أرذل العمر: أردؤه، وهو حالة الهرم والضعف عن أداء الفرائض، وعن خدمة نفسه فيما يتنظف فيه، فيكون كَلّا على أهله، ثقيلًا بينهم، يتمنّون موته، فإن لم يكن له أهل، فالمصيبة أعظم.

(**وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا**) بأن تتزين له، وتغرّه، وتُنسيه الآخرة، ويأخذ منها زيادة على قدر الحاجة. (**وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**») أي من موجبات عذابه. وذكر في «الفتح» ١٢/ ٤٧٢ عن يحيى بن أبي كثير، أنه قال: قال شعبة: فسألت عبد الملك بن عمير عن فتنة الدنيا، فقال: الدجّال. قال: وفي إطلاق الدنيا على الدجال إشارة إلى أن فتنته أعظم الفتن الكائنة في الدنيا، وقد ورد ذلك صريحًا في حديث أبي أُمامة، قال:

خطبنا رسول اللَّه ﷺ»، فذكر الحديث، وفيه: «إنه لم تكن فتنة في الأرض منذ ذرأ اللَّه ذرية آدم أعظم من فتنة الدجال»، أخرجه أبو داود، وابن ماجه. انتهى. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه هذا أخرجه البخاريّ

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٥/٥٤٤٧ و٦/٥٤٤٩ و٢٧/ ٥٤٨٠ و٥٤٨١ و٣٩/ ٥٤٩٨- وفي «الكبرى» ٩/ ٧٨٧٠ و١٠/ ٧٨٨٣ و٢٧/ ٧٩١٣ و٧٩١٤ و٣٩/ ٧٩٣٠ . وأخرجه (خ) في «الجهاد والسير» ٢٨٢٢ و«الدعوات» ٦٣٦٥ و٦٣٧٠ و٦٣٧٤ و٦٣٩٠ (ت) في «الدعوات» ٣٥٦٧ (أحمد) في «مسند العشرة» ١٥٨٩ و١٦٢٤ . وفوائده تعلم مما سبق. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٦- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْبُخْلِ)

٥٤٤٨- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، يَتَعَوَّذُ مِنْ خَمْسٍ: مِنَ الْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَسُوءِ الْعُمُرِ، وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ»: هو ابن أبي رِزْمة المروزيّ الثقة [١٠]. و«الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى»: هو السِّنانيّ المروزيّ الثقة الثبت، من كبار [٩]. و«زكريا»: هو ابن أبي زائدة الوادعيّ، أبو يحيى الكوفيّ ثقة، لكنه يدلّس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة [٦].

والحديث ضعيف، تقدم تمام البحث فيه في ٣/ ٥٤٤٥- وهو مما اضطرب فيه أبو إسحاق، فتارة يرويه، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود، كهذه الرواية، وتارة عن عمرو بن ميمون، عن عمر، كما في الرواية السابقة ٣/ ٥٤٤٥، وتارة، عن عمرو، عن أصحاب محمد ﷺ.

وهو مما تفرد به المصنّف، أخرجه هنا-٦/٥٤٤٨- وفي «الكبرى» ١٠/ ٨٨٨٢ .

واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٤٩- (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، قَالَ: كَانَ سَعْدٌ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، كَمَا يُعَلِّمُ الْمُعَلِّمُ الْغِلْمَانَ، وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ، دُبُرَ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»، فَحَدَّثْتُ بِهَا مُصْعَبًا، فَصَدَّقَهُ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدموا غير مرّة. و«يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ»: هو ابن السكن البصريّ، نزيل بغداد، صدوقٌ [١١]. و«حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ»: هو بفتح الحاء المهملة- هو أبو حبيب البصريّ، ثقة ثبت [٩]. و«أَبُو عَوَانَةَ»: هو الوضاح بن عبد اللَّه اليشكريّ الواطي الثقة الثبت [٧].

وقوله: «كان سعد يعلّم بنيه الخ»: قال الحافظ رحمه اللَّه تعالى: لم أقف على تعيينهم، وقد ذكر محمد بن سعد في «الطبقات» أولاد سعد، فذكر من الذكور أربعة عشر نفسًا، ومن الإناث سبع عشرة، وروى عنه الحديث منهم خمسة: عامر، ومحمد، ومصعب، وعائشة، وعمر. انتهى «فتح» ٦/١١٩ .

وقوله: «فحدّثت به مصعبًا الخ»: قائل ذلك هو عبد الملك بن عمير، ومصعب هو ابن سعد بن أبي وقّاص الذي روى الحديث، عن أبيه في الباب الماضي.

والحديث أخرجه البخاريّ، وتقدم شرحه، وتخريجه في الباب الماضي. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٥٠- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (**محمد بن المثنى**) العنزيّ، أبو موسى البصريّ، ثقة حافظ [١٠] ٦٤/ ٨٠ .

٢- (**معاذ بن هشام**) الدستوائيّ البصريّ، سكن اليمن، صدوق، ربما وهم [٩] ٣٠/ ٣٤ .

٣- (**أبوه**) هشام بن أبي عبد اللَّه سَنْبَر- كجعفر- البصريّ، ثقة ثبت، رُمي بالقدر، من كبار [٧] ٣٠/ ٣٤ .

٤- (**قتادة**) بن دعامة السدوسيّ البصريّ، ثقة ثبت يُدلّس [٤] ٣٠/ ٣٤ .

٥- (أنس) بن مالك الصحابيّ الخادم الشهير رضي الله عنه ٦/٦ . والله تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه الله تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح. **(ومنها)**: أن شيخه أحد مشايخ الجماعة من غير واسطة. **(ومنها)**: أنه مسلسل بثقات البصريين. **(ومنها)**: أن فيه أنسًا رضي الله عنه من المكثرين السبعة. والله تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أَنَس) بن مالك رضي الله عنه **(أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ)** هو في الأصل عدم القدرة على الشيء مطلقًا، والمراد به هنا عدم القدرة على فعل الخير **(وَالْكَسَلِ)** بفتحتين: هو عدم انبعاث النفس إلى الخير، وقلّة الرغبة فيه **(وَالْبُخْلِ)** أي منع ما أوجب الله تعالى عليه إيتاءه لمستحقّه **(وَالْهَرَمِ)** بفتحتين، مصدر هرِم، من باب تعِب: إذا كبر سنه، وضعف، حتى لا يقدر على فعل الخير **(وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»)** أي الحيات والموت، وهو من ذكر العامّ بعد الخاصّ، وفتنة الممات قيل: هي فتنة القبر، وقيل: الفتنة عند الاحتضار.

قال القرطبيّ رحمه الله تعالى: والكسل المتعوّذ منه هو التثاقل عن الطاعات، وعن السعي في تحصيل المصالح الدينيّة، والدنيويّة. والعجز المتعوذ منه هو عدم القدرة على تلك الأمور، والهرم المتعوذ منه هو المعبّر عنه في الحديث الآخر بأرذل العمر، وهو ضعف القوى، واختلال الحواسّ، والعقل الذي يعود الكبير بسببه إلى أسوأ من حال الصغير، وهو الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس:٦٨]. انتهى «المفهم» ٧/ ٣٤ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث أنس رضي الله عنه هذا متّفقٌ عليه.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٦/ ٥٤٥٠ و٧/ ٥٤٥١ و٥٤٥٢ و٥٤٥٣ و٥٤٥٤ و٨/ ٥٤٥٥ و١٢/

٥٤٥٩ و١٣/ ٥٤٦١ و٢٥/ ٥٤٧٨ و٣٨/ ٥٤٩٧- وفي «الكبرى» ١١/ ٧٨٨٤ و٧٨٨٥ و٧٨٨٦ و٧٨٨٨ و١٢/ ٧٨٩٠ و١٤/ ٧٨٩٤ و٢٥/ ٧٩١١ و٣٧/ ٧٩٢٩ . وأخرجه (خ) في «الجهاد» ٢٨٢٢ و«التفسير» ٤٧٠٧ و«الدعوات» ٦٣٦٧ و٦٣٦٩ و٦٣٧١ (م) في «الذكر والدعاء» ٢٧٠٦ (د) في «الصلاة» ١٥٤٠ (ت) في «الدعوات» ٣٤٨٤ و٣٤٨٥ (أحمد) في «باقي مسند المكثرين» ١١٧٠٣ و١١٧٥٦ و١٢٦٦٣ و١٢٧٢٠ و١٢٧٦٠ و١٢٨٢١ و١٣٠٠٤ و١٣٠٦٠ و١٣٣٧١ . وفوائد الحديث تعلم مما سبق.

واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٧- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْهَمِّ)

٥٤٥١- (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنِ ابْنِ فُضَيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَعَوَاتٌ لَا يَدَعُهُنَّ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ»: هو الطَّرِيقيّ الكوفيّ، صدوقٌ يتشيّع [١٠]. و«ابن فُضيل»: هو محمد. و«محمد بن إسحاق»: هو أبو بكر المطلبيّ المدنيّ، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوقٌ، يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار [٥]. و«المنهال بن عمرو»: هو الأسديّ موهم الكوفيّ، صدوقٌ [٥]. واللَّه تعالى أعلم.

وقوله: «دعوات» بالرفع اسم «كان» مؤخرًا، وخبرها «قوله: «لرسول اللَّه». وقوله: «لا يدعهن»: أي لا يتركهنّ. وقوله: «من الهمّ والحزَن»: «الهمّ»: الخوف مما يُتوقع حصوله في المستقبل. و«الحَزَن»: بفتح الحاء المهملة، والزاي، أو بضم، فسكون: الأسف على **ما** فات من خير الدنيا والآخرة. قاله في «المنهل» ٨/ ٢٠٣ . وقال الخطابيّ: أكثر الناس لا يفرّقون بين الهمّ والحزن، إلا أن الحزن إنما يكون على أمر قد وقع، والهمّ فيمايُتوقّع. انتهى.

وقوله: «وغلبة الرجال»: يعني الأعداء، وهو من الإضافة إلى الفاعل، أو المفعول،

ففيه الإشارة إلى التعوّذ من أن يكون ظالمًا، أو مظلومًا، والتعوّذ من الجاه المفرط، والذلّ المهين. قال الكرمانيّ: هذا الدعاء من جوامع الكلم؛ لأن أنواع الرذائل نفسية، وبدنيّة، وخارجية بحسب القوى العقلية، والغضبية، والهوية، فالهم والحزن متعلقان بالعقلية، والجبن بالغضبيّة، والبخل بالشهوية، والعجز والكسل بالبدنيّة، والضلع والغلبة بالخارجيّة، فالأول ماليّ، والثاني جاهيّ. وفي حديث عبد اللَّه بن عمرو بن العاص رضي اللَّه تعالى عنهما الآتي عند المصنف برقم ٢٤/ ٥٤٧٧-: أن رسول اللَّه ﷺ كان يدعوا بهؤلاء الكلمات: «اللَّهم إني أعوذ بك من غلبة الدين، وغلبة العدوّ، وشماتة الأعداء».

والحديث تقدّم تخريجه في الباب الماضي، وسيتكلم المصنف في الحديث التالي على وهم في هذا الإسناد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٥٢- (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[1] جَرِيرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، دَعَوَاتٌ لَا يَدَعُهُنَّ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَالدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ». قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: هَذَا الصَّوَابُ، وَحَدِيثُ ابْنُ فُضَيلِ خَطَأٌ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «جرير»: هو ابن عبد الحميد. و«عمرو بن أبي عمرو»/ ميسرة: هو مولى المطلب، أبو عثمان المدنيّ، ثقة، ربّما وهم [٥].

وقوله: «خطأ»: يعني أن رواية محمد بن فضيل السابقة قبل هذا من جعله من رواية ابن إسحاق عن المنهال بن عمرو غلط، وإنما الصواب عن ابن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو، وإنما جعل المصنف رحمه اللَّه تعالى رواية ابن فضيل غلطًا؛ لمخالفتها لرواية الجماعة، فإنهم إنما رووا الحديث على ما رواه جرير بن عبد الحميد، فقد رواه سليمان بن بلال عند البخاريّ، ويعقوب بن عبد الرحمن عند أبي داود، وعبد السلام بن مصعب عند الترمذيّ، وإسماعيل بن جعفر عند المصنّف، وعبد العزيز الدراورديّ عنده أيضًا، كلهم عن عمرو بن أبي عمرو، فتبين بهذا أن رواية محمد بن فضيل غير محفوظة.

والحديث صحيح، وقد تقدم تخريجه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

---

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

٥٤٥٣- (أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وقد تقدّموا غير مرّة. و«بشر»: هو ابن المفضّل. و«حميد»: هو الطويل.

والسند مسلسلٌ بثقات البصريين، وهو من رباعيّات المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو (٢٦١) من رباعيات الكتاب، وقد تقدّم أنه أعلى الأسانيد عنده.

والحديث متّفقٌ عليه، وقد سبق شرحه، ومسائله قريبًا. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٥٤- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«المعتمر»: هو ابن سليمان التيميّ.

والسند كسابقه مسلسل بثقات البصريين، وهو أيضا من رباعيات المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو (٢٦٢) من رباعيات الكتاب.

والحديث متّفقٌ عليه، كما سبق بيانه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

❊ ❊ ❊

٨- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْحُزْنِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الحزن»- بفتحتين، أو بضم، فسكون، مثل رَشَد، ورُشْد-: قيل: الفرق بين الحزن، والهمّ أن الحزن على ما وقع، والهمّ فيما يُتوقّع، وكثير منهم يجعلونه من باب التكرير والتوكيد، وكثيرًا ما يجيء مثل هذا التأكيد بالعطف؛ مراعاة لتغاير اللفظ. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٥٥- (أَخْبَرَنَا أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي

سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا دَعَا قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ».

قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، شَيْخٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَاهُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «أبو حاتم السجستاني»: هو سهل بن محمد بن عثمان النحويّ المقرىء البصريّ، صدوقٌ، فيه دُعابة [١١].

رَوَى عن الأصمعي، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي زيد الأنصاري، وعبد الله ابن رجاء الغداني، ومحمد بن عبيد الله العتبي، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، ووهب بن جرير بن حازم، وغيرهم. وعنه أبو داود قوله في تفسير أسنان الإبل، والنسائي، وأبو العباس المبرد، وأبو بكر بن دريد، وأبو بكر بن يموت بن الْمُزَرّع بن يموت بن موسى بن حكيم العبدي الأخباري ابن أخت الجاحظ، وابن خزيمة، وأبو بكر البزار، وأبو بشر الدولابي، ومحمد بن هارون الروياني، وإبراهيم بن أبي طالب، وحرب بن إسماعيل الكرماني، وابن أبي داود، وأبو عروبة، وأبو روق الهزاني، وابن صاعد، وغيرهم. قال الآجري عن أبي داود: قال لي أبو طليق التمار: أخذ مني أبو حاتم كتابا في الحروف، قال أبو داود: كتاب في الحروف لم يسمعه منه أبو حاتم، والذي وضعه ليس بمسموع. وقال أبو داود: جئته أنا وإبراهيم في كتاب وهب بن جرير، فأخرجه إلينا، فإذا فيه: حدثنا وهب، ثنا جرير بن حازم، هكذا كله، فتركناه، ولم نكتبه، وقال أيضا: كان أعلم الناس بالأصمعي أبو حاتم. قال أبو عبيد الآجري: وكان أبو داود لا يحدث عنه بشيء، وسألته عن حديث من حديثه، فأبى أن يحدثني به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: وهو الذي صنف القراءات، وكانت فيه دعابة، غير أني اعتبرت حديثه، فرأيته مستقيم الحديث، وإن كان فيه ما لا يتعرى عنه أهل الأدب. وقال مسلمة بن قاسم: أرجو أن يكون صدوقا. وقال أبو بكر البزار: مشهور، لا بأس به. وقال أبو عمرو الداني في «طبقات القراء»: أخذ القراءة عرضا عن يعقوب، وهو أكبر أصحابه، وله اختيار في القراءة. قال المازني: لو أدركه سَلّام أستاذ يعقوب لاحتاج أن يأخذ عنه. ورثاه العباس بن الفرج الرياشي لما مات. وقال أبو سعيد السيرافي: قال أبو العباس يعني المبرد: سمعته يقول: قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين. وكان حسن العلم بالعروض، وإخراج الْمُعَمَّى، ويقول الشعر الجيد،

ولم يكن بالحاذق في النحو، ولو قَدِم بغداد لم يقم له منهم أحد. قال أبو سعيد: وعليه يَعتمد في اللغة أبو بكر بن دريد، وأخبرني أنه مات سنة (٢٥٥) وقال غيره: مات سنة (٥٠)، ويقال: آخر سنة (٢٥٥). روى عنه المصنّف هذا الحديث فقط، وأبو داود تفسير أسنان الإبل قوله.

و«عبد اللّه بن رجاء»: هو الْغُدانيّ البصريّ، صدوقٌ يَهِم قليلًا [٩].

و«سعيد بن سلمة» بن أبي الْحُسام العدويّ مولاهم، أبو عمرو المدنيّ، صدوقٌ، صحيح الكتاب، يُخطىء من حفظه [٧].

رَوَى عن أبيه، وهشام بن عروة، وعمرو بن أبي عمرو، مولى المطلب، وابن المنكدر، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم. وعنه عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو عامر العقدي، وعبد اللّه بن رجاء البصري، وأبو سلمة التبوذكي، وغيرهم. قال أبو سلمة: ما رأيت كتابا أصح من كتابه. وقال الآجري عن أبي داود: كان في لسانه، وليس في حديثه[١]. وقال أبو حاتم: سألت ابن معين عنه؟ فلم يعرفه يعني حق معرفته- وقال النسائي: شيخ ضعيف. وذكره ابن حبان في «الثقات».

روى له في مسلم حديث «أم زرع»، واستشهد به البخاري، وروى له البخاري حديثا في «الاستعاذة» فقط، وروى له المصنّف هذا الحديث فقط، وروى له أبو داود في «الطلاق».

و«عمرو بن أبي عمرو، مولى المطّلب» تقدّم في الباب الماضي.

وقوله: «وضَلَع الدين»- بضاد معجمة، ولام مفتوحتين: بمعنى الثقل، والشدّة. و«الدين» بفتح الدال، وسكون الياء، كما هو الرواية: أي ثقل الدين، وشدته، ولو كسرت الدال لم يبعد من المعنى، لكن يُعدّ من حيث الرواية تحريفًا. قاله السنديّ.

وقوله: «وإنما أخرجناه الخ» يعني إنما أخرج هذا الحديث من طريق سعيد بن سلمة، وإن كان يراه ضعيفًا؛ لأن فيه زيادة، وهي قوله: «وضلع الدين»، وإنما أخرج الزيادة عنه مع ضعفه؛ لأن ضعفه ليس شديدًا، على أنها مرويّة من طرق غيره أيضًا، فقد رواها الدراورديّ، عن عمرو بن أبي عمرو، كما سيأتي في ٢٥/٥٤٧٨ .

والحديث صحيح، بما سبق، ويأتي، وتقدم تخريجه. واللّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

---

(١) هكذا عبارة «تهذيب الكمال»، و«تهذيب التهذيب» وفيها ركاكة، فلْيُنظَرْ.

٩- (بَابُ الاسْتِعَاذَةِ مِنَ الْمَغْرَمِ، وَالْمَأْثَمِ)

٥٤٥٦- (أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَطِيَّةَ، وَكَانَ خَيْرَ أَهْلِ زَمَانِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَكْثَرَ مَا يَتَعَوَّذُ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْثَمِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَكْثَرَ مَا تَتَعَوَّذُ مِنَ الْمَغْرَمِ؟، قَالَ: «إِنَّهُ مَنْ غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ»).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- (مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ) الثقفيّ، ثقة [١١] ١٠/ ٤٦٨ .

٢- (سَلَمَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عطيّة) البصريّ، صدوقٌ [٩] ١٣/ ٤٩٧٦ .

[تنبيه]: القائل: «وكان الخ» هو محمد بن عثمان يُثني على شيخه. والله تعالى أعلم.

٣- (معمر) بن راشد، أبو عروة البصريّ، نزيل اليمن، ثقة ثبت [٧] ١٠/ ١٠ .

٤- (الزهريّ) محمد بن مسلم الإمام الحجة المشهور [٤] ١/ ١ .

٥- (عروة) بن الزبير بن العوّام المدنيّ الفقيه، ثقة ثبت [٣] ٤٠/ ٤٤ .

٦- (عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ٥/ ٥ . والله تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من سداسيات المصنف رحمه الله تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح، غير شيخه فقد تفرد به هو وأبو داود، وسلمة، فإنه من أفراده. **(ومنها)**: أنه مسلسل بالمدنيين من الزهريّ. **(ومنها)**: أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ، وفيه عروة أحد الفقهاء السبعة، وفيه عائشة رضي الله تعالى عنها من المكثرين السبعة. والله تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله تعالى عنها، أنها (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَكْثَرَ مَا يَتَعَوَّذُ) قال السنديّ رحمه الله تعالى: الظاهر أن «أكثر» صيغة تفضيل، وهو بالرفع مبتدأ، مضاف إلى ما بعده، و«ما» في قوله: «ما يتعوّذ» مصدرية، والجارّ والجرور خبر المبتدإ، والجملة خبر «كان»، والتقدير: كان رسول الله ﷺ أكثر تعوّذه كان من المغرم والمأثم، ولازمه أنه لا يستعيذ من أيّ شيء قدر ما يستعيذ منهما. ويمكن أن يكون أكثر

صيغة ماض، من الإكثار: أي أنه قد أكثر التعوّذ من المغرم والمأثم، ولازمه أنه يستعيذ منهما كثيرًا، ولا يلزم أن يكون تعوّذه منهما أكثر من تعوّذه من الأشياء الأخرى. انتهى.

(**مِنَ الْمَغْرَمِ**) بفتح، فسكون: قيل: هو مصدر وُضع موضع الاسم، يريد مغرم الذنوب، والمعاصي. وقيل: المغرم كالغُرْم، وهو الدين، وهذا هو الموافق لآخر الحديث، والمراد ما استُدين فيما يُكره، أو فيما يجوز، ثم عجز عن أدائه، أما فيما يحتاج إليه، ويقدر على أدائه، فلا يُستعاذ منه، والحاصل أن المراد هنا هو الدين المفضي إلى المعصية بواسطة العجز عن الأداء. (**وَالْمَأْثَمِ**) «المأثم»- بفتح الميم، وسكون الهمزة، وفتح المثلثة، آخره ميم-: هو الأمر الذي يأثم به الإنسان، أو هو الإثم نفسه. قالت عائشة رضي اللَّه تعالى عنها (**قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَكْثَرَ مَا تَتَعَوَّذُ مِنَ الْمَغْرَمِ؟**) بفتح الراء من «أكثر» على التعجّب، و«ما» مصدريّة، كأنها تعجّبت لأجل أن الدين يكرهه من يحبّ التوسّع في الدنيا، ولا يرضى بضيق الحال، وليس ذلك من صفات الرجال (**قَالَ**) ﷺ (**إِنَّهُ**) الضمير للشأن (**مَنْ غَرِمَ**) بكسر الراء، من باب تعب (**حَدَّثَ فَكَذَبَ**) بفتح الذال المعجمة، من باب ضرب (**وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ**) حاصل ما أجابها به أنّ الاستعاذة منه ليس بحب التوسّع، وإنما هو لأجل ما يفضي إليه الدين، من الخلل في الدين حيث إنه يؤدي إلى الكذب، ووعد الخلف. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

والحديث متّفقٌ عليه، وقد تقدّم في «كتاب الصلاة» ٦٤/١٣٠٩ وتقدم شرحه مستوفًى هناك، وكذا بيان مسائله، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

قال الجامع الفقير إلى مولاه الغنيّ القدير، محمد ابن الشيخ عليّ بن آدم بن موسى الإتيُوبيّ الولّويّ، نزيل مكة المكرّمة، عفا اللَّه تعالى عنه وعن والديه ومشايخه آمين:

قد انتهيت من كتابة الجزء التاسع والثلاثين من شرح سنن الإمام الحافظ الحجة أبي عبد الرحمن النسائيّ رحمه اللَّه تعالى، المسمّى «ذخيرةَ العُقْبَى في شرح المجتبى»، أو «غاية المنى في شرح المجتنى».

وذلك بحيّ الزهراء، مخطّط الأمير طلال، في مكة المكرمة زادها اللَّه تعالى تشريفًا وتعظيمًا، وجعلني من خيار أهلها حيًّا وميتًا، وأَعْظِمْ به تكريمًا.

وأخر دعوانا ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾.
﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

«اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صلّيت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد. اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

«السلام عليك أيها النبيّ، ورحمة اللَّه، وبركاته».

ويليه - إن شاء اللَّه تعالى - الجزء الأربعون، مفتتحًا بالباب ١٠ «الاستعاذة من شرّ السمع والبصر» الحديث رقم ٥٤٥٧ . .

«سبحانك اللهمّ، وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك».

***

١٠- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ)

٥٤٥٧- (أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[1] أَبُو نُعَيْم، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَوْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِلَالُ بْنُ يَحْيَى، أَنَّ شُتَيْرَ بْنَ شَكَلٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ شَكَلِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، عَلِّمْنِي تَعَوُّذًا أَتَعَوَّذُ بِهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي، وَشَرِّ بَصَرِي، وَشَرِّ لِسَانِي، وَشَرِّ قَلْبِي، وَشَرِّ مَنِيِّي»، قَالَ: حَتَّى حَفِظْتُهَا، قَالَ سَعْدٌ: وَالْمَنِيُّ مَاؤُهُ. خَالَفَهُ وَكِيعٌ فِي لَفْظِهِ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: هذا الحديث تقدّم سندًا، ومتنًا قبل خمسة أبواب ٤/ ٥٤٤٦- وتقدّم الكلام عليه مستوفًى هناك، فراجع تستفد.

[تنبيه]: قد تقدّم أن شيخ المصنف في جميع نسخ «المجتبى»، و«الكبرى» التي بين يديّ، هو الحسين بن إسحاق، مصغّرًا، وهو الواسطيّ، مقبول [١١] من أفراد المصنّف، ووقع في «تحفة الأشراف» ٤/ ١٥٦: «الحسن بن إسحاق» مكبّرا، ولا أراه إلا تصحيفًا، فيلتأمل. والحديث صحيح، كما سبق بيانه في الباب المذكور. واللَّه تعالى أعلم.

وقوله: «خالفه وكيع» يعني أن وكيع بن الجرّاح خالف أبا نعيم في لفظ هذا الحديث، كما بينه في الباب التالي. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

١١- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ الْبَصَرِ)

٥٤٥٨- (أَخْبَرَنَا[2] عُبَيْدُ بْنُ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَوْسٍ،

---

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».
(٢) وفي نسخة: «أخبرنا».

عَنْ بِلَالِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلِّمْنِي دُعَاءً أَنْتَفِعُ بِهِ، قَالَ: قُلْ: «اللَّهُمَّ عَافِنِي مِنْ شَرِّ سَمْعِي، وَبَصَرِي، وَلِسَانِي، وَقَلْبِي، وَمِنْ شَرِّ مَنِيِّي»، يَعْنِي ذَكَرَهُ).

«عُبَيْدُ بْنُ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ»: لا بأس به [١١] ١٢٩٩/٥٧ من أفراد المصنّف.

والمخالفة التي أشار إليها المصنّف في لفظ الحديث واضحة، حيث كان في الرواية الأولى بدل «دعاء أنتفع به»: «تعوّذا أتعوذ به»، وقال: «أعوذ بك من شر سمعي، وشر بصري، وشر لساني، وشر قلبي» بدل: «اللَّهم عافني من شر سمعي، وبصري، ولساني، وقلبي»، وقال: «والمنيّ ماؤه» بدل: «يعني ذكره»، ولا اختلاف بين الروايتين في المعنى.

والحديث صحيح، كما سبق بيانه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

١٢- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْكَسَلِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الكسل» -بفتحتين-: مصدر كَسِل، من باب تَعِب. قال في «القاموس»: الكسل: محرّكةً: التثاقل عن الشيء، والفتور فيه، كَسِلَ، كفرح، فهو كَسِلٌ، وكَسْلانُ، جمعه كُسالَى مثلّثة الكاف، وكَسَالِي بكسر اللام، وكسلَى كقتلى. انتهى. وقال القرطبيّ: والكسل المتعوّذ منه: هو التثاقل عن الطاعات، وعن السعي في تحصيل المصالح الدينيّة، والدنيوية. انتهى. «المفهم» ٧/ ٣٤ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٥٩- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ، وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ، عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَنِ الدَّجَّالِ؟، قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وقد تقدّموا غير مرّة. و«خالد»: هو ابن الحارث الْهُجَيميّ. و«حُميد»: هو الطويل. والسند مسلسلٌ بثقات البصريين، وهو من رباعيّات المصنّف، وهو (٢٦٢) من رباعيات الكتاب، وفيه أن شيخه أحد المشايخ التسعة الذين يروي عنهم الجماعة بغير واسطة، وفيه أنس رضي الله عنه

أحد المكثرين السبعة، وآخر من مات من الصحابة ﷺ بالبصرة. والله تعالى أعلم.

وحاصل ما أجاب به أنس ﷺ من السؤال المذكور أن الدجال، وعذاب القبر ثابتان؛ لأن النبيّ ﷺ كان يستعيذ من فتنة الدجال، وعذاب القبر، ولولا أنهما ثابتان لَمَا استعاذ منهما، وهو استدلالٌ واضح قويّ مقنع للغاية، والنصوص الواردة في إثبات كلّ منهما كثيرة، وقد عقد الإمام البخاريّ في «صحيحه» لكلّ منهما بابًا خاصًا به، فعقد لعذاب القبر بابًا في «كتاب الجنائز» «باب ما جاء في عذاب القبر» ١٣٦٩/٨٦، وعقد للثاني بابا في «كتاب الفتن» «باب ذكر الدجال» ٢٧/ ٧١٢٢، فراجعه، وراجع ما كتبه الحافظ رحمه الله تعالى في شرحه الممتع «فتح الباري» ٣/ ٥٩٩-٦١٠، و١٤/ ٥٩٩-٦١٤، تستفد.

والحديث صحيح، وقد تقدّم البحث عنه مستوفًى قريبًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

١٣- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْعَجْزِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «العجز» -بفتح العين المهملة، وسكون الجيم آخره زاي-: هو مصدر عَجَز، قال الفيّوميّ رحمه الله تعالى: عَجَزَ عن الشيء عَجْزًا، من باب ضرب، ومَعْجَزَة بالهاء، وحذفها، ومع كل وجه فتح الجيم، وكسرها: ضعُف، وعَجِزَ عَجَزًا من باب تعب لغةٌ لبعض قيس عيلانَ، ذكرها أبو زيد، وهذه اللغة غير معروفة عندهم. وقد روى ابن فارس بسنده إلى ابن الأعرابيّ أنه قال: لا يُقال: عجِز الإنسان بالكسر إلا إذا عظمت عَجِيزته. انتهى.

وقال القرطبيّ رحمه الله تعالى: المراد بالعجز المتعوّذ منه هو عدم القدرة على الطاعات، وعن السعي في تحصيل المصالح الدينيّة، والدنيويّة. انتهى «المفهم» ٧/ ٣٤. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٦٠- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: لَا أُعَلِّمُكُمْ إِلَّا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا، أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا

وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَعِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَدَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) أبو الحسين الرُّهاويّ الثقة الحافظ [١١] ٣٨/ ٤٢ .

٢- (مُحَاضِرٌ) بن الْمُوَرِّع الكوفيّ، صدوقٌ، له أوهام [٩] ٢٩/ ٥٤٢٠ .

٣- (عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ) ابن سليمان، أبو عبد الرحمن البصريّ، ثقة [٤] ١٤٨/ ٢٣٩ .

٤- (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) الأنصاريّ البصريّ، نسيب ابن سيرين، ثقة [٣] ٨٢/ ١٣٣٨ .

٥- (زيد بن أرقم) بن زيد بن قيس الأنصاريّ الخرجيّ الصحابيّ المشهور، أول مشاهده الخندق، وأنزل اللَّه عز وجل في تصديقه «سورة المنافقين»، مات ﵁ سنة (٦) أو (٦٨). واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح، غير شيخه، فمن أفراده. **(ومنها)**: أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(**عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ**) رضي اللَّه تعالى عنه، أنه (**قَالَ: لَا أُعَلِّمُكُمْ إِلَّا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا، يَقُولُ**) ﷺ (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ**) أي عدم القدرة على الطاعة، وعدم القوّة على جلب المنفعة (**وَالْكَسَلِ**) أي التثاقل عن الخير (**وَالْبُخْلِ**) أي إمساك ما أوجب اللَّه إيتاءه لمستحقّه (**وَالْجُبْنِ**) أي عدم الإقدام على مقاومة العدوّ، والنفس، والشيطان (**وَالْهَرَمِ**) بفتحتين: أي الخَرَف، وبلوغ أرذل العمر (**وَعَذَابِ الْقَبْرِ**) من الضيق، والظلمة، والوحشة، والضرب بالمِقمعة، ولدغ الحيّة، وأمثال ذلك، مما ورد تعذيب العصاة به، أو المراد ما يوجب عذابه، من الغيبة، والنميمة، والبول، كما وردت النصوص أن أكثر عذاب القبر بذلك (**اللَّهُمَّ آتِ**) بالمدّ: أي أعط (**نَفْسِي تَقْوَاهَا**) أي صيانتها عن المحظورات. قال الطيبيّ رحمه اللَّه تعالى: ينبغي أن تفسّر التقوى هنا بما يُقابل الفجور في قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨]، وهي الاحتراز عن متابعة الهوى، وارتكاب الفجور، والفواحش؛ لأن الحديث كالتفسير والبيانِ للآية، فدلّ قوله: «آت» على أن الإلهام في الآية هو خلق الداعية الباعثة على الاجتناب عن

المذكورات، وقوله: (وَزَكِّهَا) أي طهّرها (أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا) دلّ على أن إسناد التزكية إلى النفس في الآية هو نسبة الكسب إلى العبد، لا خلق الفعل له، كما زعمت المعتزلة؛ لأن الخيريّة تقتضي المشاركة بين كسب العبد، وخلق القدرة فيه. وأما قول ابن حجر: ولا يلزم من مقابلة التقوى للفجور قصرها على ضدّ الفجور، خلافًا لمن توهّمه. فمكابرة؛ لأن المقابلة صحيحة. ذكره القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» ٥/ ٣١٦ .

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: ابن حجر هذا هو أحمد بن محمد الْهَيتميّ الشافعيّ المتوفّى سنة (٩٧٤هـ)، وليس هو الحافظ العسقلانيّ أحمد بن عليّ المتوفّى سنة (٨٥٢هـ) صاحب «فتح الباري» الذي يتردّد النقل عنه في هذا الشرح، فتفطّن. واللَّه تعالى أعلم.

(**أَنْتَ وَلِيُّهَا**) أي ناصرها، هذا راجع إلى قوله: «آت نفسي تقواها»، كأنه يقول: انصرها على فعل ما يكون سببا لرضاك عنها؛ لأنك ناصرها (**وَمَوْلَاهَا**) هذا راجع إلى قوله: «زكّها»: يعني طهّرها بتأديبك إياها، كما يؤدّب المولى عبده.

وقال الطيبيّ: «أنت وليها، ومولاها» استئناف على بيان الموجب، وأن إيتاء التقوى، وتحصيل التزكية فيها إنما كان لأنه هو متولي أمورها، ومالكها، فالتزكية إن حُملت على تطهير النفس عن الأفعال، والأقوال، والأخلاق الذميمة، كانت بالنسبة إلى التقوى مظاهر ما كان مكمنا في الباطن، وإن حُملت على الإنماء، والإعلاء بالتقوى، كانت تحلية بعد التخلية؛ لأن المتّقي شرعًا من اجتنب النواهي، وأتى بالأوامر. قاله في «المرقاة» ٥/ ٣١٦-٣١٧ .

(**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ**) أي لا يسكن، ولا يطمئنّ بذكر اللَّه تعالى (**وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ**) بما آتاها اللَّه تعالى، ولا تقنع بما رزقها (**وَعِلْمٍ لَا يَنْفَعُ**) أي لعدم العمل به، وتعليمه للناس، وعدم تهذيبه الأخلاق (**وَدَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا**) قال الطيبيّ: الضمير في «لها» عائد على الدعوة، واللام زائدة. انتهى. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(**المسألة الأولى**): في درجته:

حديث زيد بن أرقم رضي اللَّه تعالى عنه هذا أخرجه مسلم.

(**المسألة الثانية**): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا- ١٣/ ٥٤٦٠ و٦٥/ ٥٥٤٠- وفي «الكبرى» ١٤/ ٧٨٩٥ . وأخرجه (م)

في «الذكر والدعاء» ٢٧٢٢ (ت) في «الدعوات» ٣٥٧٢ (أحمد) في «مسند الكوفيين» ١٧٧٢١ . وفوائده تقدّمت غير مرّة. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٦١- (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَام، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«عمرو بن عليّ»: هو الفلاس. و«معاذ بن هشام»: هو الدستوائيّ. والسند مسلسلٌ بثقات البصريين، وفيه أن شيخه هو أحد المشايخ التسعة، كما في الباب الماضي، وفيه رواية الابن عن أبيه.

والحديث متّفقٌ عليه، وقد تقدّم شرحه، وتخريجه في ٧/ ٥٤٥١ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

***

١٤- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الذِّلَّةِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الذِّلّة»: -بكسر الذال العجمة، وتشديد اللام-: اسم من ذلّ يَذِلّ، قال الفيّوميّ: ذَلَّ ذُلاًّ من باب ضرب، والاسم الذُلّ بالضم، والذِّلَّة بالكسر، والمذلّة: إذا ضعُف، وهان، فهو ذليل، والجمع أذِلّاء، وأذِلّةٌ، ويتعدّى بالهمزة، فيقال: أذلّه اللَّه. وذلّت الدابّة ذِلّا بالكسر: سهُلت، وانقادت، فهي ذلول، والجمع ذُلُلٌ بضمتين، مثلُ رسول ورُسُل، وذلّلتها بالتثقيل في التعدية. انتهى. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٦٢- (أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِم، خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْقِلَّةِ، وَالذِّلَّةِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلَمَ»، خَالَفَهُ الأَوْزَاعِيُّ).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- (أَبو عَاصِمٍ، خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ) النسائيّ، ثقة حافظ [١١] ٤٤/ ٥٩٠ .

٢- (حَبّان) -بفتح الحاء المهملة، وتشديد الموحّدة- ابن هلال، أبو حبيب البصريّ، ثقة ثبت [٩] ٤٤/ ٥٩٠ .

٣- (حماد بن سلمة) بن دينار، أبو سلمة البصريّ، ثقة عابد، تغيّر بآخره [٨] ١٨١/ ٢٨٨ .

٤- (إسحاق بن عبد اللَّه بن أبي طلحة) الأنصاري، أبو يحيى المدنيّ، ثقة حجة [٤] ١٩/ ٢٠ .

٥- (سعيد بن يسار) أبو الحباب المدنيّ، ثقة متقن [٣] ٤٦/ ٧٤٠ .

٦- (أبو هريرة) رضي اللَّه تعالى عنه١/ ١ . واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من سداسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. (ومنها): أن رجاله كلهم رجال الصحيح، غير شيخه، فقد تفرّد به هو وأبو داود. (ومنها): أنه مسلسل بالمدنيين من إسحاق، وشيخه نسائيّ، والباقيان بصريان. (ومنها): أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ، وفيه أبو هريرة رضي الله عنه أحفظ من روى الحديث في دهره. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**) رضي اللَّه تعالى عنه (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ**) أي من قلة المال، يقال: فقِر، من باب تعب: إذا قلّ ماله، ويحتمل أن يكون المراد فقر النفس، وهو عدم القناعة بما أوتيت، ويدل له حديث أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا: «ليس الغني عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس»، متّفق عليه.

وقال في «المرقاة» ٥/ ٣٢٢: أي فقر القلب، أو من قلب حريص على جمع المال، أو من الفقر الذي يفضي بصاحبه إلى كفران النعمة في المآل، ونسيان ذكر المنعم المتعال، أو يدعوه إلى سدّ الخلّة بما يتدنّس به عرضه، وينثلم به دينه. وقال الطيبيّ: أراد فقر النفس، أعني الشره الذي يقابل غنى النفس الذي هو قناعتها، أو أراد قلة المال، والمراد الاستعاذة من الفتنة عليها، كالجزع، وعدم الرضا به. انتهى.

(**وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْقِلَّةِ**) قال الطيبيّ: أراد بها القلّة في أبواب البرّ، وخصال الخير؛ لأنه ﷺ كان يؤثر الإقلال في الدنيا، ويكره الاستكثار من الأعراض الفانية. وقال غيره: أراد قلة العدد، أو الْعُدَد. وقال بعضهم: المراد قلة الصبر، وقلة الأنصار، أو قلة المال بحيث لا يكون له كَفَاف من القوت، فيعجز عن وظائف العبادة. انتهى (**وَالذِّلَّةِ**) بالكسر: أي من أن يكون ذليلًا في أعين الناس، بحيث يستخفّونه، ويحتقرون شأنه.

وقيل: المراد بها الذلة الحاصلة من المعصية، أو التذلّل للأغنياء على وجه المسكنة. **(وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَظْلِمَ)** بالبناء للفاعل، و«أن» مصدريّة: أي: من ظلم غيري **(أَوْ أُظْلَمَ)** بالبناء للمفعول: أي يظلمني أحد، والظلم لغةً: وضع الشيء في غير موضعه، وشرعًا: مجاوزة الحدّ، أو التصرّف في ملك الغير بدون حق. قاله في «المنهل» ٨/ ٢٠٥ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه هذا صحيح.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-١٤/ ٥٤٦٢ و٥٤٦٣ و٥٤٦٤ و١٥/ ٥٤٦٥ و١٦/ ٥٤٦٦- وفي «الكبرى» و١٥/ ٧٨٩٦ و٧٨٩٧ و١٦/ ٧٨٩٨ و٧٨٩٩ و١٧/ ٧٩٠٠ . وأخرجه (د) في «الصلاة» ١٥٤٤ (ق) في «الدعوات» ٣٨٤٢ (أحمد) في «باقي مسند المكثرين» ٧٩٩٢ و٨١١٢ و٨٤٢٩ و١٠٥٩٠ . وفوائده تعلم مما مضى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

وقوله: **(خَالَفَهُ الْأَوْزَاعِيُّ)** يعني أن الأوزاعيّ رحمه الله تعالى خالف حماد بن سلمة رحمه الله تعالى، فرواه عن إسحاق، عن جعفر بن عياض، وروايته ضعيفة، كما سيأتي، ثم بيّن رواية الأوزاعيّ بقوله:

٥٤٦٣- (قَالَ أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، هُوَ الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ عِيَاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ، وَالْقِلَّةِ، وَالذِّلَّةِ، وَأَنْ تَظْلِمَ، أَوْ تُظْلَمَ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: قوله: «قال»: القائل هو الراوي عن المصنّف، أي قال المصنف: أخبرني محمود الخ. و«محمود بن خالد»: هو أبو عليّ الدمشقيّ، ثقة، من صغار [١٠]. و«الوليد»: هو ابن مسلم الدمشقيّ، ثقة، لكنه كثير التدليس، والتسوية [٨].

و«جعفر بن عياض» مدنيّ، مقبول [٣].

روى عن أبي هريرة ﷺ هذا الحديث فقط، وعنه إسحاق بن عبد الله. ذكره ابن حبّان في «الثقات». وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه؟ فقال: لا أذكره. قال الحافظ: وقرأت بخط الذهبيّ: لا يُعرف. تفرد به المصنّف، وابن ماجه بهذا الحديث فقط.

وقوله: «وأن تظلم، أو تُظلم» هكذا النسخ بضمير خطاب الواحد، مع أن أول الحديث بضمير الجماعة، ولا مانع من ذلك، إذ في أول الأمر وجه الخطاب للعموم، ثم خصّ واحدًا بخطابه لمزيد العناية به.

والحديث ضعيف الإسناد؛ لجهالة جعفر بن عياض، كما سبق في ترجمته آنفًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٦٤- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْقِلَّةِ، وَالْفَقْرِ، وَالذِّلَّةِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلَمَ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، سوى شيخه «أحمد بن نصر» النيسابوريّ الزاهد المقرىء، أبي عبد الله بن أبي جعفر الثقة الحافظ [١١]، فإنه من أفراده.

والحديث صحيحٌ، وقد سبق تخريجه قريبًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

١٥- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْقِلَّةِ)

٥٤٦٥- (أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَاحِدِ- عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي[١] إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ عِيَاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ، وَمِنَ الْقِلَّةِ، وَمِنَ الذِّلَّةِ، وَأَنْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلَمَ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «عمر بن عبد الواحد»: هو الدمشقيّ، ثقة [٩] ٤٥/ ٥٦، والباقون تقدموا في الباب الماضي.

والحديث ضعيف الإسناد، كما سبق بيانه في الباب الماضي. والله تعالى أعلم

---

(١) وفي نسخة: «أخبرني».

بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

١٦- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْفَقْرِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: قال الطيبيّ رحمه الله تعالى: أصل الفقر كسر فقار الظهر، ويستعمل الفقر على أربعة أوجه: **[الأول]**: وجود الحاجة الضروريّة، وذلك عامّ للإنسان ما دام في الدنيا، بل عامّ في الموجودات كلّها، وعليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الآية [فاطر: ١٥]. **[والثاني]**: عدم المقتنيات، وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٧٣]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]. **[والثالث]**: فقر النفس، وهو المقابل بقوله ﷺ: «ولكن الغني غنى النفس». **[والرابع]**: الفقر إلى الله تعالى المعني في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، قال: والمستعاذ منه هو القسم الثالث، وإنما استعاذ من الفقر الذي هو فقر النفس، لا قلة المال. انتهى ببعض تصرّف.

واعترضه ابن حجر الهيتميّ بأنه لا فرق بين الأول والرابع، وتعقبه القاري بما فيه نظر، انظر في «المرقاة» ٥/ ٣٢٢-٣٢٣.

ونقل في «المرقاة» أيضًا ٥/ ٣٢٣: عن القاضي عياض أنه قال: وقد تكون استعاذته ﷺ من فقد المال، والمراد الفتنة من عدم احتماله، وقلة الرضا به، ولذا قال: «وفتنة الفقر»، ولم يقل: الفقر، كيف وقد صحّت أحاديث كثيرة في فضل الفقر. انتهى. وقوله: ولم يقل: «الفقر»: أي في غير هذا الحديث. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٦٦- (أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى ابْنُ شَيْبَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ عِيَاضٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ، وَالْقِلَّةِ، وَالذِّلَّةِ، وَأَنْ تَظْلِمَ أَوْ تُظْلَمَ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، غير جعفر ابن عياض:

وتقدم، وغير «موسى بن شيبة» الحضرميّ المصريّ، مقبول [٩].

روى عن الأوزاعيّ، ويونس بن يزيد، وعنه ابن وهب، لم يرو عنه غيره. ذكره ابن حبان في «الثقات». روى له المصنّف هذا الحديث فقط، وأبو داود في «المراسيل».

والحديث ضعيف، كما سبق قريبًا. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٦٧- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ- يَعْنِي الشَّحَّامَ- قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ -يَعْنِي ابْنَ أَبِي بَكْرَةَ -أَنَّهُ كَانَ سَمِعَ وَالِدَهُ، يَقُولُ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ، وَالْفَقْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»، فَجَعَلْتُ أَدْعُو بِهِنَّ، فَقَالَ: يَا بُنَيِّ، أَنَّى عُلِّمْتَ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ؟، قُلْتُ: يَا أَبَتِ سَمِعْتُكَ تَدْعُو بِهِنَّ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ، فَأَخَذْتُهُنَّ عَنْكَ، قَالَ: فَالْزَمْهُنَّ يَا بُنَيَّ، فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وقد تقدّموا. و«ابن أبي عديّ»: هو محمد بن إبراهيم البصريّ الثقة [٩]. و«عثمان الشحّام»: هو العدويّ، أبو سلمة البصريّ، قيل: اسم أبيه ميمون، أو عبد اللَّه، لا بأس به [٦]. و«مسلم بن أبي بكرة»: هو الثقفيّ البصريّ، ولد أبي بكرة شيخه، صدوق [٣]. و«أبو بكرة»: هو نفيع بن الحارث الصحابيّ المشهور رضي الله عنه.

وقوله: «أنّى عُلّمتَ؟» أنّى» بفتح الهمزة، وتشديد النون، والقصر: اسم استفهام، و«عُلمت» بالبناء للمفعول: أي من أين تعلّمت؟.

وقوله: «في دبر الصلاة»: تقدم في «كتاب الصلاة» أن الأرجح أنه يشمل ما قبل التسليم، وما بعده، لا كما ظنه بعضهم من أنه خاصّ بما قبل السلام، فإن أحببتَ أن تعلم المسألة بأدلتها، فارجع إلى ما تقدّم في أبواب الدعاء في الصلاة من هذا الشرح، تستفد، وباللَّه تعالى التوفيق.

والحديث صحيح، وقد تقدم في «الصلاة» ١٣٤٧/٩٠ ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

*** *** ***

١٧- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ شَرِّ فِتْنَةِ الْقَبْرِ)

٥٤٦٨- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَثِيرًا مَا يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ، وَالْبَرَدِ، وَأَنْقِ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا، كَمَا أَنْقَيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْثَمِ، وَالْمَغْرَمِ»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (**مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**) بن المبارك الْمُخرّميّ، أبو جعفر البغداديّ الثقة الحافظ [١١] ٤٣/٣ ٥٠ من أفراد البخاريّ، والمصنف، وأبي داود.

٢- (**أبو أسامة**) حماد بن أسامة بن زيد الكوفيّ، ثقة ثبت ربما دلّس، من كبار [٩] ٥٢/٤٤ .

٣- (**هشام بن عروة**) أبو المنذر المدنيّ، ثقة فقيه، ربما دلّس [٥] ٦١/٤٩ .

٤- (**أبوه**) عروة بن الزبير بن العوّام الأسديّ المدنيّ الفقيه، ثقة ثبت [٣] ٤٤/٤٠ .

٥- (**عائشة**) أم المؤمنين رضي اللَّه تعالى عنها٥/ ٥ . واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(**منها**): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. (**ومنها**): أن رجاله كلهم رجال الصحيح. (**ومنها**): أنه مسلسل بالمدنيين من هشام. (**ومنها**): أن فيه رواية تابعيّ، عن تابعيّ، والابن عن أبيه، عن خالته، وفيه أحد الفقهاء السبعة، عروة، وفيه عائشة رضي اللَّه تعالى عنها، من الكثرين السبعة. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(**عَنْ عَائِشَةَ**) رضي اللَّه تعالى عنهما، أنها (**قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَثِيرًا مَا**) «ما» هذه زائدة زيدت لتأكيد الكثرة (**يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ**) أي فتنة تؤدّي إلى النار، ويحتمل أن يراد بفتنة النار سؤال الخزنة على سبيل التوبيخ، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾

[الملك: ٨] **(وَعَذَابِ النَّارِ)** أي من أن أكون معذبًا بنار جهنم **(وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ)** أي التحيّر في الجواب عند سؤال الملكين **(وَعَذَابِ الْقَبْرِ)** أي بالضرب بمقامع من الحديد، وغيره من أنواع العذاب **(وَشَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ)** بالحاء المهملة على الأشهر، وروي بالخاء المعجمة؛ لأنه ممسوخ العين الواحدة **(الدَّجَّالِ)** أي الكذّاب، قال ثعلب: الدجّال هو المموّه، يقال: سيف مدجّلٌ: إذا طُلي بذهب. وقال ابن دُريد: كل شيء غطيته، فقد دجّلته، واشتقاق الدجّال من هذا؛ لأنه يُغطّي الأرض بالجمع الكثير، وجمعه دجّالون. قاله الفيوميّ. وقيل: غير ذلك في وجه اشتقاقه **(وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ)** بأن يحسد الأغنياء، ويطمع في أموالهم، ويتذلّل بما يدنّس العرض، ويثلم الدين، وعدم الرضا بما قسم اللَّه، وغير ذلك مما لا تحمد عاقبته **(وَشَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى)** بأن يبطر ويطغى، كما قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦-٧]، أو بتحيل المال من الحرام، وصرفه في العصيان، والتفاخر به، ومنع حقوقه **(اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ، وَالْبَرَدِ)** بفتحتين: أي طهرني من الذنوب بأنواع المغفرة، كما تطهر هذه الأشياء الأدناس الظاهرة **(وَأَنْقِ)** بقطع الهمزة، من الإنقاء، وفي نسخة: «ونقّ» من التنقية **(قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا)** الباطنة، وهي الأخلاق الذميمة، والصفات الرديئة، من الحقد، والحسد، والكبر، وغيرها **(كَمَا أَنْقَيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ)** أي الوسخ، وفيه إيماء إلى أن القلب بمقتضى الفطرة سليم نظيف، وأبيض ظريف، وإنما يتسوّد بارتكاب الذنوب، والتخلّق بالعيوب **(وَبَاعِدْ)** مبالغة في الإبعاد؛ لأن المفاعلة إذا لم تكن للمغالبة، فهي للمبالغة، وهو في قوة التكرير، أفاده في «المرقاة» **(بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)** وجه التشبيه أن التقاء المشرق بالمغرب مستحيل، فكأنه أراد أن لا يبقى له من الذنوب أثر بالكلية. وتقدم البحث في هذا في «أبواب الطهارة» **(«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْثَمِ، وَالْمَغْرَمِ»)** تقدم معانيها قريبًا.

والحديث متّفق عليه، وقد سبق تمام شرحه، وتخريجه في «الصلاة» ٦٤/ ١٣٠٩ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

١٨- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ)

٥٤٦٩- (أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَبَّادِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَرْبَعِ: مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، غير: «عباد ابن أبي سعيد» المقبريّ، مقبول [٣].

روى عن أبي هريرة، وعنه أخوه سعيد، قال ابن خلفون في «الثقات»: وثّقه محمد ابن عبد الرحيم التبّان. روى له المصنّف، وأبو داود، وابن ماجه هذا الحديث فقط.

والحديث مضى شرحه في حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي اللَّه تعالى عنهما ٢/ ٥٤٤٥- أخرجه المصنّف هنا-١٨/ ٥٤٦٩ و٦٤/ ٥٥٣٨ و٥٥٣٩- وفي «الكبرى» ٤/ ٧٨٦٩ و٧٨٧٠ و٥/ ٧٨٧١ و٧٨٧٢ و٦/ ٧٨٧٣ . وأخرجه (د) في «الصلاة» ١٥٤٨ (ق) في «الدعاء» ٣٨٣٧ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

١٩- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْجُوعِ)

٥٤٧٠- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[1] ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ، فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (محمد بن العلاء) أبو كريب الهمدانيّ الكوفيّ، ثقة حافظ [١٠] ٩٥/ ١١٧ .

٢- (ابن إدريس) هو عبد اللَّه الأوديّ، أبو عبد الرحمن الكوفيّ، ثقة فقيه عابد [٨] ٨٥/ ١٠٢ .

---

(١) وفي نسخة: «حدّثنا».

٣- (ابن عجلان) هو محمد المدنيّ، صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة [٥] ٣٦/ ٤٠ .

٤- (المقبريّ) سعيد بن أبي سعيد كيسان المدنيّ، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين [٣] ٩٥/ ١١٧ .

٥- (أبو هريرة) رضي اللَّه تعالى عنه١/ ١ . واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه ، أنه **(قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ** ﷺ**، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ)** أي من الألم الذي ينال الحيوان الحاصل من خلو المعدة عن الغذاء، ويؤدي تارة إلى المرض، وتارة إلى الموت، وإنما استعاذ منه ﷺ؛ لظهور أثره في قوى الإنسان الظاهرة والباطنة، ومنعه من الطاعات **(فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ)** أي المضاجع، والضجيع: ما يلازم صاحبه في المضجع، وأطلق على الجوع ضجيعًا للزومه للإنسان ليلًا ونهارًا في النوم واليقظة، وفي ذمه إشارة إلى أن المراد بالجوع الذي يضرّ الإنسان، ويضعفه عن العبادة. قاله في «المنهل».

وقال في «المرقاة» ٥/ ٣٢٥: وأشار بقوله: «فإنه بئس الضجيع» أي المضاجع، وهو ما يلازم صاحبه في المضجع إلى أنه جوع يمنع الْهُجُوع، ووظائف العبادات، كالسجود والركوع. وقال الطيبيّ رحمه اللَّه تعالى: الجوع يُضعف القوى، ويشوّش الدماغ، فيثير أفكارًا ريئة، وخيالات فاسدة، فيُخلّ بوظائف العبادات والمراقبات، ولذلك خصّ بالضجيع الذي يلازمه ليلًا، ومن ثمّ حرُم الوصال. انتهى. وقد يُستدلّ بهذا الحديث لما قيل: من أن الجوع المجرد لا ثواب فيه. انتهى.

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ) بالكسر: ضدّ الأمانة. وقال الطيبيّ: هي مخالفة الحقّ بنقض العهد في السرّ، والأظهر أنها شاملة لجميع التكاليف الشرعيّة، كما يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ الآية، وقولُهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ شامل لجميعها. **(فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ)** بالكسر: أي الخلصة الباطنة، قال الطيبيّ: هي ضد الظهارة، وأصلها في الثوب، فاستعير لما يستبطنه الإنسان. وقيل: أي بئس الشيء الذي يستبطنه من أمره، ويجعله بطانة حاله. وفي «المغرب»: بطانة الشيء أهله، وخاصته مستعارة من بطانة الثوب. قال ابن الملك: جعل الجوع ضجيعًا، والخيانة بطانة لملابسة بينهما، كالإنسان يلابسه ضجيعه بطانَتَه. قاله في

«المرقاة». وقال في «المنهل» ٨/ ٢٠٧: وتطلق البطانة أيضًا على صاحب سرّ الرجل، وداخلة أمره الذي يشاوره في أحواله، ويصحّ إرادته هنا، ويكون المعنى: أعوذ بك من الخيانة، فإنها بئست الصاحب. انتهى. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث أبي هريرة ﷺ هذا في سنده محمد بن عجلان، وهو مضطرب في حديث أبي هريرة ﷺ، وتابعه عبد اللَّه بن سعيد المقبريّ، وهو متروك، بل كذّبه بعضهم، وصححه الشيخ الألباني رحمه اللَّه تعالى، وفيه نظر. واللَّه تعالى أعلم.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-١٩/ ٥٤٧٠ و٢٠/ ٥٤٧١- وفي «الكبرى» ١٩/ ٧٩٠٣ و٢٠/ ٧٩٠٤ . وأخرجه (د) في «الصلاة» ١٥٤٧ (ق) في «الأطعمة» ٣٣٥٤ . وفوائده تعلم مما سبق. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريدُ إلا الإصلاح، ما استطعتُ، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكّلت، وإليه أنيب».

* * *

٢٠- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْخِيَانَةِ)

٥٤٧١- (أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجْلَانَ، وَذَكَرَ آخَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَمِنَ الْخِيَانَةِ، فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: وقوله: «وذكر آخر قبله». ذكر في «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٤٦ أن المراد بآخر هو عبد اللَّه بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وهو ضعيف باتفاقهم، بل كذّبه بعضهم، وقال في «التقريب»: متروك، وليس له عند المصنف شيء إلا في هذا الباب مبهمًا.

والحديث سبق البحث عنه فيما قبله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٢١- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الشِّقَاقِ، وَالنِّفَاقِ، وَسُوءِ الأَخْلَاقِ)

٥٤٧٢- (أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ، حَدَّثَنَا خَلَفٌ، عَنْ حَفصٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَدْعُو بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ»، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «خلف»: هو ابن خليفة الأشجعيّ مولاهم، أبو أحمدالكوفي، نزيل واسط، ثم بغداد، صدوقٌ، اختلط في الآخر [٨] ١١٠/ ١٤٩ .

و«حفص»: هو ابن أخي أنس رضي الله عنه، قيل: هو ابن عبد الله بن أبي طلحة، وقيل: ابن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة، صدوق [٤] ٥٨/ ١٣٠٠ .

والسند من رباعيات المصنّف، وهو (٢٦٣) من رباعيات الكتاب، وشرح الحديث تقدّم في ٢/ ٥٤٤٤ وهو من أفراد المصنف رحمه الله تعالى، أخرجه هنا-٢٠/ ٥٤٧٢- وأخرجه (أحمد) في «باقي مسند المكثرين» ١٣٢٦٢ و١٣٦٠٩ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٧٣- (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ضُبَارَةُ، عَنْ دُوَيْدِ ابْنِ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو صَالِحٍ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشِّقَاقِ، وَالنِّفَاقِ، وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ»).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- (عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ) أبو حفص الحمصيّ، صدوقٌ [١٠] ٢١/ ٥٣٥ .

٢- (بقية) بن الوليد الحمصيّ الكلاعيّ، أبو يُحمد، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء [٨] ٤٥/ ٥٥ .

٣- (ضُبارة)- بضم أوله، ثم موحّدة-: هو ابن عبد الله بن مالك بن أبي السُّليك

الحضرميّ، أبو شُريح الحمصيّ، مجهول [٦] ٤٠/ ١٧١٠ .
٤- (دُويد بن نافع) الأمويّ مولاهم، أبو عيسى الشاميّ، مقبول [٦] ٤٠/ ١٧١٠ .
٥- (أبو صالح) ذكوان السمان المدنيّ، ثقة ثبت [٣] ٣٦/ ٤٠ .
٦- (أبو هريرة) رضي اللَّه تعالى عنه١/ ١ . واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ دُوَيْدٍ) بالدال المهملة، مصغرًا، ويقال: ذويد بالمعجمة (ابْنِ نَافِعٍ) أنه (قَالَ: قَالَ أَبُو صَالِحٍ) ذكوان السمان (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي اللَّه تعالى عنه (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْعُو: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشِّقَاقِ) أي الخلاف، والعداوة، ومجانبة طريق الحقّ (وَالنِّفَاقِ) أي إضمار الكفر، وإظهار الإسلام، ومن أن أرائي في أعمالي، فالنفاق يعمّ الاعتقاديّ والعمليّ (وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ) عطف عامّ على خاصّ من إضافة الصفة إلى الموصوف: أي الأخلاق السيّئة، والأخلاق: جمع خلق، وهو ملكة راسخة في النفس، تصدر عنها الأفعال بسهولة، فإن صدر عنها المحمود عقلًا، وشرعًا، فهي الخلق الحسن، وإلا فالخلق السّيّء. وفي الحديث دليل على أن الشقاق، والنفاق من أقبح الأخلاق السيّئة؛ لأن ضررهما يتعدّى إلى الغير. أفاده في «المنهل» ٨/ ٢٠٦-٢٠٧ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(**المسألة الأولى**): في درجته:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه ضعيف؛ لجهالة ضبارة بن عبد اللَّه، كما سبق في ترجمته.

(**المسألة الثانية**): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٢١/ ٥٤٧٣- وفي «الكبرى» ٧٩٠٦ .(د) في «الصلاة» ١٥٤٦ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٢٢- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْمَغْرَمِ)

٥٤٧٤- (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[1] بَقِيَّةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ الْحِمْصِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ -هُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ- عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُكْثِرُ التَّعَوُّذَ مِنَ الْمَغْرَمِ، وَالْمَأْثَمِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تُكْثِرُ التَّعَوُّذَ مِنَ الْمَغْرَمِ، وَالْمَأْثَمِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «سليمان بن سُليم الحمصيّ» الكلبيّ مولاهم، أبو سلمة الشاميّ القاضي بحمص، ثقة عابد [٧].

رَوَى عن عمرو بن شعيب، والزهري، ويحيى بن جابر القاضي، وكان كاتبه، وصالح بن يحيى بن المقدام بن معد يكرب، وعبد الرحمن بن جبير بن نفير، وعمر بن روبة[2] التغلبي، وأرسل عن سلمة بن نفيل السكوني، وغيرهم. وعنه إسماعيل بن عياش، وبقية، ومحمد بن حرب الخولاني، ومحمد بن حمير السليحي، وعبدِ اللَّه بن سالم الحمصي، وأبو المغيرة الخولاني، وغيرهم. قال المروزي: ثنا أحمد، ثنا أبو المغيرة، ثنا سليمان بن سليم أبو سلمة: ثقة. وقال ابن معين، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، ويحيى بن صاعد، والدارقطني: ثقة. وقال الآجري، عن أبي داود: سليمان ابن سليم، قاضي حمص ثقة، ولهم شيخ آخر، يقال له: أبو سلمة، روى عن الزهري ليس بشيء. وقال النسائي: حمصي ليس به بأس. قال العجلي ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». قال عبد اللَّه بن سالم الحمصي: ما كان في هذه المدينة أعبد منه. وقال صاحب «تاريخ حمص»: مات سنة سبع وأربعين ومائة. روى له الأربعة، وله عند المصنّف هذا الحديث فقط.

والحديث متّفقٌ عليه، وقد تقدّم في ٥٤٥٦/٩ وقد مضى شرحه، وتخريجه هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

---

(١) وفي نسخة: أخبرنا».

(٢) بضم الراء، وسكون الواو، بعدها موحّدة. قاله في «ت».

٢٣- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الدَّيْنِ)

٥٤٧٥- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، وَذَكَرَ آخَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ غَيْلَانَ التُّجِيبِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ دَرَّاجًا، أَبَا السَّمْحِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْهَيْثَمِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالدَّيْنِ»، قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَعْدِلُ الدَّيْنَ بِالْكُفْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ»: هو أبو يحيى المكيّ، ثقة [١٠] من أفراد المصنّف، وابن ماجه. و«أبوه»: هو عبد اللَّه بن يزيد المقرىء، أبو عبد الرحمن البصريّ، نزيل مكة، ثقة فاضل [٩]. و«حيوة»: هو ابن شريح، أبو زرعة التجيبيّ المصريّ، ثقة ثبت، فقيه زاهد [٧]. وقوله: «وذكر آخر»: تقدّم أنه عبد اللَّه بن لهيعة، فتنبّه.

و«سالم بن غَيلان» التجيبيّ المصريّ، ليس به بأس [٧].

رَوَى عن دَرّاج أبي السمح، والوليد بن قيس، ويزيد بن أبي حبيب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. وعنه حيوة بن شريح، وابن لهيعة، وعبد الحميد بن سالم، وابن وهب، قال عبد اللَّه بن أحمد عن أبيه: ما أرى به بأسا. وقال أبو داود: لا بأس به. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن يونس: كان فقيها، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة. وقال ابن بكير: سنة (٥١)، قال ابن يونس: وهو عندي أصح. وقال العجلي: ثقة. وفي «الميزان»: عن الدارقطني، أنه متروك. روى له المصنّف، وأبو داود، والترمذيّ، له عند المصنّف هذا الحديث فقط، كرّره مرّتين، هنا ٢٣/ ٥٤٧٥ و٢٨/٥٤٨٦ .

و«درّاج»- بتثقيل الراء، وآخره جيم- ابن سمعان، أبو السمح- بمهملتين الأولى مفتوحة، والميم ساكنة- قيل: اسمه عبد الرحمن، ودرّاج لقبه السهميّ مولاهم المصريّ القاصّ، صدوقٌ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف [٤].

رأى مولاه عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، وروى عن عبد اللَّه بن الحارث الزبيدي، وأبي الهيثم سليمان بن عمرو الْعُتْواري، وعبد الرحمن بن حجيرة، وأبي قبيل حيي بن هانئ، وعيسى بن هلال الصدفي، وغيرهم. وعنه حيوة بن شريح، وابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، والليث، وأبو شجاع القتباني، وسالم بن غيلان التجيبيّ،

وغيرهم. قال عبد اللَّه ابن أحمد عن أبيه: حديثه منكر. وقال أبو داود لما سئل عنه: سمعت أحمد يقول: الشأن في دراج. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. قال عثمان: دراج، ومِشرَح بن هاعان ليسا بكل ذاك، وهما صدوقان. وقال الدوري عن ابن معين: دراج ثقة. وأبو الهيثم ثقة. وقال الآجري عن أبي داود: أحاديثه مستقيمة، إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: في حديثه ضعف. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال في موضع آخر: متروك. وقال فضلك الرازي لما ذكر له أن ابن معين قال: دراج ثقة، فقال: ليس بثقة، ولا كرامة. وقال ابن عدي: عامة الأحاديث التي أمليتها عن دراج مما لا يتابع عليه، ومما ينكر من حديثه: «أصدق الرؤيا بالأسحار»، و«الشتاء ربيع المؤمن»، و«السباع حرام»، و«أكثروا من ذكر اللَّه حتى يقال مجنون»، و«لا حليم إلا ذو عثرات»، وأرجو أن أحاديثه بعد هذه التي أنكرت عليه لا بأس بها. وقال ابن يونس: كان يقص بمصر، يقال: توفي سنة (١٢٦). وذكره ابن حبان في «الثقات» في عبد الرحمن، وذكر أن اسم أبيه السمح، وخرج حديثه في «صحيحه». وذكر ابن أبي حاتم عن أحمد بن صالح المصري: دراج لا يعرف اسم أبيه. وحكى ابن عدي عن أحمد بن حنبل: أحاديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، فيها ضعف. وقال ابن شاهين في «الثقات»: ما كان بهذا الإسناد فليس به بأس. روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والأربعة، وله عند المصنف هذا الحديث فقط، كرره ثلاث مرّات هنا٢٣/ ٥٤٧٥ و٥٤٧٦ و٢٨/ ٥٤٨٦ .

و«أبو الهيثم» سليمان بن عمرو بن عبدة، أو عبيد الليثيّ الْعُتْوَاريّ المصريّ، ثقة [٤].

روى عن أبي سعيد الخدري، وكان في حجره، وأبي هريرة، وأبي نضرة، وعنه دراج أبو السمح، وكعب بن علقمة، وعبيد اللَّه بن زَحْر، وعبيد اللَّه بن المغيرة بن معيقيب، وغيرهم. قال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: تابعي ثقة. وذكره ابن الفسوي في «الثقات». روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والأربعة، له عند المصنف هذا الحديث فقط، كرره ثلاث مرّات هنا٢٣/ ٥٤٧٥ و٥٤٧٦ و٢٨/ ٥٤٨٦ . واللَّه تعالى أعلم.

وقوله: «أتعدل الدين بالكفر؟، قال: نعم»: أراد الرجل أن قرانهما في الذكر يقتضي قوّة المناسبة بينهما في المضرّة، بحيث إن كلا منهما يساوي الآخر، فهل الدين بلغ هذا المبلغ حتى استحقّ أن يُجعل عديلًا للكفر، ويكون قرينًا معه في الذكر؟ فأجابه ﷺ بأنه

كذلك، كيف، وهو يمنع دخول الجنة كالكفر، نعم هو دائميّ، ومنع الدَّين إلى غاية الأداء. والله تعالى أعلم. قاله السنديّ.

والحديث ضعيف؛ لأجل درّاج، فإنه ضعيف في حديث أبي الهيثم، كما سبق بيانه آنفًا، وهو من أفراد المصنّف رحمه الله تعالى، أخرجه هنا-٢٣/ ٥٤٧٥ و٥٤٧٦- وفي «الكبرى» ٢٣/ ٧٩٠٨ و٧٩٠٩ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٧٦- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِىءُ، قَالَ حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، عَنْ دَرَّاجٍ أَبِي السَّمْحِ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالدَّيْنِ»، فَقَالَ رَجُلٌ: تَعْدِلُ الدَّيْنَ بِالْكُفْرِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: الحديث ضعيف، وقد تقدم تمام البحث فيه فيما قبله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٢٤- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ)

٥٤٧٧- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[1] ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُيَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- **(أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ)** أبو الطاهر المصريّ، ثقة [١٠] ٣٥/ ٣٩ .

٢- **(ابن وهب)** هو عبد الله المصريّ، ثقة حافظ [٩] ٩/ ٩ .

٣- **(حُييّ بن عبد الله)** بن شُريح المعافريّ المصريّ، صدوقٌ يَهِم [٦] ٨/ ١٨٣٢ .

٤- **(أبو عبد الرحمن الْحُبُليّ)** عبد الله بن يزيد الْمَعافريّ المصريّ، ثقة [٣] ٦٠/ ١٣٠٣ .

---

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

٥- **(عبد اللَّه بن عمرو بن العاص)** رضي اللَّه تعالى عنهما٨٩/ ١١١ . واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح، غير حُيَيّ، فمن رجال الأربعة. **(ومنها)**: أنه مسلسل بثقات المصريين. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ) رضي اللَّه تعالى عنهما **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ)** أي لأن الدين همّ بالليل، وذلّ بالنهار، فإذا كان غالبًا كان أدهى وأمرّ **(وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ)** أي لأن العدوّ إذا غلب يذيق أليم العذاب، وكآبة الذلّ والمهانة، ولا سيّما إذا كان كافرًا، أو منافقًا، وربما يفتن عن الدين **(وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ)** أي فرحهم بالمصائب التي تنزل على الشخص. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

والحديث صحيح، تفرد به المصنّف رحمه اللَّه تعالى، أخرجه هنا-٢٤/ ٥٤٧٧ و٣١/ ٥٤٨٩ و٣٢/ ٥٤٩٠- وفي «الكبرى» ٢٤/ ٧٩١٠ و٣٢/ ٧٩٢٤ و٣٣/ ٧٩٢٦ . وأخرجه (أحمد) في»مسند المكثرين ٦٥٨١ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٢٥- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ ضَلَعِ الدَّيْنِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الضلع»-بفتحتين، مصدر ضَلِع، من باب تعب: إذا اعوجّ، والضلع أيضًا اسم من الضلاعة، يقال: ضلُع بالضم من باب كرم ضلاعة: إذا قوي، وضَلَع ضَلْعًا، من باب نفع: مال عن الحقّ-: والمراد به هنا ثقله وشدّته، وذلك حين لا يجد من عليه الدين وفاءً، ولاسيما مع المطالبة. وقال بعض السلف: ما دخل هم الدين قلبًا إلا أذهب من العقل ما لا يعود إليه. قاله في «الفتح» ١٢/ ٤٦٥-٤٦٦

بزيادة. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٧٨- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ -وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجَرْمِيُّ- عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْحَزَنِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: هذا الحديث متفقٌ عليه، وقد تقدم في٧/ ٥٤٤٩ . وتقدّم شرحه هناك، فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٢٦- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: أصل الفتنة -كما قال في «الفتح» ١٢/ ٤٦٨-٤٦٩-: الامتحان، والاختبار، واستُعملت في الشرع في اختبار كشف ما يكره، ويقال: فتنت الذهب: إذا اختبرته بالنار؛ لتنظر جودته، وفي الغفلة عن المطلوب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥]، وتُستعمل للإكراه على الرجوع عن الدين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآية [البروج: ١٠]، واستُعملت أيضًا في الضلال، والإثم، والكفر، والعذاب، والفضيحة، ويعرف المراد حيثما ورد بالسياق والقرائن. انتهى.

وقيّد الغنى بالشرّ إشارة إلى أن منه ما هو خير، وهو الذي قام صاحبه بما وجب عليه من الحقوق. قال الغزاليّ رحمه الله تعالى: فتنة الغنى الحرص على جمع المال، وحبه حتى يكسبه من غير حله ومنعه من واجبات إنفاقه وحقوقه. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٧٩- (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا،

كَمَا نَقَّيتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنسِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَغْرَمِ، وَالْمَأْثَمِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«جرير»: هو ابن عبد الحميد.

والحديث متفقٌ عليه، وقد تقدّم١٧/ ٥٤٦٦ وتقدم شرحه هناك. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٢٧- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «فتنة الدنيا» أن تَشْغَلَ العبدَ عن أداء الواجبات، وتُنسيه الدار الآخرة، ويحمله الحرص عليها على جمعها من أي وجه حصلت له، سواء كان حراما، أم حلالًا، ويمنع الواجب الذي تعلّق بها، ولا يصل بها رحمه، ولا ينفقها في سبيل اللَّه تعالى. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٨٠- (أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ، قَالَ: كَانَ سَعْدٌ يُعَلِّمُهُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، وَيَرْوِيهِنَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَعَذَابِ الْقَبْرِ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«أبو داود»: هو الطيالسيّ. و«عبد الملك بن عُمير»: هو الفرَسيّ.

والحديث أخرجه البخاريّ، وقد تقدّم في٦/ ٥٤٤٩ وتقدم شرحه هناك. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٨١- (أَخْبَرَنِي هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، قَالَا: كَانَ سَعْدٌ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، كَمَا يُعَلِّمُ الْمُكْتِبُ الْغِلْمَانَ، وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ،

وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ»: هو أبو عمرو الرّقّيّ، صدوق [١١] من أفراد المصنّف. و«أبوه»: هو العلاء بن هلال بن عمرو الرقيّ، فيه لين [٩] من أفراد المصنف أيضًا. و«عُبيد اللَّه»: هو ابن موسى العبسيّ الكوفيّ الثقة [٩]. و«إسرائيل»: هو ابن يونس الكوفيّ، الثقة [٧].

وقوله: «كما يعلم المكتب الغلمان»: «المكتب» بصيغة اسم الفاعل، من أكتب بالهمزة، أو من كتّب بالتشديد: إذا علّم الكتابة. قال في «اللسان» ١/٦٩٩: وكتّب الرجلَ، وأكتبه إكتابًا: علّمه الكتاب، ورجل مُكْتِبٌ: له أجزاءٌ تكتب من عنده، والمكْتِب: المعلّم. وقال اللِّحيانيّ: هو الذي يُعَلِّمُ الكتابة. والْمَكْتَب- أي بفتح الميم، والتاء-: موضع الكُتّاب. والْمَكْتَب، والْكُتّاب- أي بضم، فتشديد تاء-: موضع تعليم الكتاب، والجمع الكتاتيب، والْمَكَاتب. وقال المبرّد: المكتب- أي بالفتح-: موضع التعليم، والْمُكتِب- أي بالضم-: المعلّم، والْكُتّاب: الصبيان، قال: ومن جعل الموضع الْكُتّاب فقد أخطأ. وقال ابن الأعرابيّ: يقال لصبيان الْمَكْتَبِ: الفرقان أيضًا. انتهى.

والحديث صحيح، وقد سبق الكلام فيه فيما قبله. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٨٢- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَسُوءِ الْعُمُرِ، وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «أحمد بن فضالة»- بفتح الفاء-: هو أبو المنذر النسائيّ، صدوقٌ ربّما أخطأ [١١] من أفراد المصنّف. و«أبو إسحاق»: هو السبيعيّ.

والحديث ضعيف، وقد تقدم٣/ ٥٤٤٣ ومضى البحث عنه هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٨٣- (أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ سَلْمٍ الْبَلْخِيُّ، هُوَ أَبُو دَاوُدَ الْمُصَاحِفِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[١] النَّضْرُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا يُونُسُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَتَعَوَّذُ مِنْ خَمْسٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ

---

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

الْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَسُوءِ الْعُمُرِ، وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «سُلَيْمَانُ بْنُ سَلْم الْبَلْخِيُّ، أَبُو دَاوُدَ الْمُصَاحِفِيُّ»: ثقة [١١]. و«النضر»: هو ابن شميل النحويّ اللغَوي الثقة الثبت، من كبار [٩]. و«يونس»: هو ابن أبي إسحاق السبيعي.

والحديث ضعيف، كما سبق بيانه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٨٤ - (أَخْبَرَنِي هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الشُّحِّ، وَالْجُبْنِ، وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «حسين»: هو ابن عياش بن حازم السلميّ مولاهم، أبو بكر الباجُدّائيّ- بموحّدة، وجيم مضمومة-، ثقة [١٠] من أفراد المصنّف. و«زُهير»: هو بن معاوية ابن حُديج الجعفيّ، أبو خيثمة الكوفيّ، ثقة ثبت، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة [٧].

والحديث ضعيف، كما سبق بيانه قبله. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٨٥- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَوَّذُ، مُرْسَلٌ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ»: هو أبو الحسين الرُّهاويّ الثقة الحافظ [١١] من أفراد المصنّف. و«أبو داود»: هو عمر بن سَعْد الحَفَريّ الكوفيّ، ثقة عابد [٩]. و«سفيان»: هو الثوريّ.

والحديث مرسل ضعيف. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٢٨- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ الذَّكَرِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الذكر»- بفتحتين-: الفرج من الحيوان، جمعه: ذِكَرَةٌ مثلُ عِنَبَة، ومذاكير، على غير قياس. قاله الفيوميّ. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٨٦- (أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ بِلَالِ ابْنِ

يَحْيَى، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلِّمْنِي دُعَاءً أَنْتَفِعُ بِهِ، قَالَ: قُلِ: «اللَّهُمَّ عَافِنِي مِنْ شَرِّ سَمْعِي، وَبَصَرِي، وَلِسَانِي، وَقَلْبِي، وَشَرِّ مَنِيِّي»، يَعْنِي ذَكَرَهُ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «عُبَيْدُ بْنُ وَكِيعٍ»: هو ولد وكيع بن الجرّاح الإمام المشهور، لا بأس به [١١] من أفراد المصنّف.

[تنبيه]: وقع في النسخ المطبوعة من «المجتبى» هنا- «عبيد اللَّه بن وكيع» بالإضافة، وهو غلط، والصواب كما في الهنديّة: «عُبيد بن وكيع» بغير إضافة، وهو الذي تقدم في ١١/ ٥٤٥٨- وهو المذكور في كتب الرجال، و«تحفة الأشراف»، فتنبّه. واللَّه تعالى أعلم.

و«سعد بن أوس»: هو العبسيّ الكاتب، أبو محمد الكوفيّ، ثقة [٧] ٤/ ٥٤٤٦ . و«بلال بن يحيى»: هو العبسيّ الكوفيّ، صدوق [٣] ٤/ ٥٤٤٦ . و«شُتير بن شَكَل»: هو العبسيّ الكوفيّ، يقال: إنه أدرك الجاهليّة، ثقة [٣] ٤/ ٥٤٤٦ .

والحديث صحيح، وقد تقدّم شرحه، وتخريجه في٤/ ٥٤٤٦ فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٢٩- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ الْكُفْرِ)

٥٤٨٧- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ غَيْلَانَ، عَنْ دَرَّاجٍ، أَبِي السَّمْحِ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ»، فَقَالَ رَجُلٌ: وَيَعْدِلَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: هذا الحديث ضعيف؛ لأجل درّاج، فإنه ضعيف في روايته عن أبي الهيثم، كما سبق البحث عنه مستوفًى في ٢٣/ ٥٤٧٣ فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٣٠- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الضَّلَالِ)

قال الجامع عفا اللّه تعالى عنه: «الضلال»- بالفتح، بوزن كلام: مصدر ضلّ، قال الفيّوميّ: ضلّ الرجل الطريق، وضلّ عنه يضلّ، من باب ضرب ضلالًا، وضلالةً: زلّ عنه، فلم يهتد إليه، فهو ضالّ، هذه هي اللغة الفصحى، وبها جاء القرآن في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِيۖ﴾ الآية [سبأ: ٥٠]، وفي لغة لأهل العالية: من باب تعب، والأصل في الضلال: الغيبة، ومنه قيل للحيون الضائع: ضالّة بالهاء للذكر والأنثى، والجمع الضوالّ، مثل دابّة ودوابّ، ويقال لغير الحيوان: ضائع، ولُقَطةٌ، وضلّ البعير: غاب، وخفِي موضعه، وأضللته: فقدته. انتهى. واللّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٨٨- (**أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَزِلَّ، أَوْ أَضِلَّ، أَوْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ، أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ»**).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (**مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ**) بن أعين الهاشميّ مولاهم المصّيصيّ، ثقة [١٠] ١٣٧/ ٢١٤ من أفراد المصنّف، وأبي داود.

٢- (**جرير**) بن عبد الحميد بن قُرط الضبيّ الكوفيّ، نزيل الريّ، وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب [٨] ٢/ ٢ .

٣- (**منصور**) بن المعتمر، أبو عتّاب الكوفيّ، ثقة ثبت [٦] ٢/ ٢ .

٤- (**الشعبيّ**) عامر بن شَراحيل الهمدانيّ، أبو عمرو الكوفيّ، ثقة فقيه فاضل [٣] ٦٦/ ٨٢ .

٥- (**أم سلمة**) هند بنت أبي أميّة المخزوميّة، أم المؤمنين رضي اللّه تعالى عنها١٢٣/ ١٨٣ . واللّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(**منها**): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللّه تعالى. (**ومنها**): أن رجاله كلهم رجال الصحيح، غير شيخه، كما سبق آنفًا. (**ومنها**): أنه مسلسل بالكوفيين، غير شيخه، فمصيصيّ، وأم سلمة، فمدنيّة. واللّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) رضي اللَّه تعالى عنها (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ) وفي رواية أبي داود: قالت: ما خرج رسول اللَّه ﷺ من بيتي قطّ إلا رفع طرفه إلى السماء، فقال: «اللَّهم إني أعوذ بك أن أضلّ، أو أُضلّ، أو أزلّ، أو أُزلّ، أو أظلم، أو أُظلم، أو أجهل، أو يُجهل عليّ». (قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ) أي خرجت مستعينا باسم اللَّه تعالى، زاد في رواية الترمذيّ: «توكلت على اللَّه» (رَبِّ أَعُوذُ بِكَ) وفي رواية الترمذيّ: «اللَّهم إنا نعوذ بك» (مِنْ أَنْ أَزِلَّ) بفتح الهمزة، وكسر الزاي، وتشديد اللام، من الزلّة، وهي الذنب بغير قصد، تشبيها لها بزَلّة الرِّجل. قال الطيبيّ رحمه اللَّه تعالى: الزلّة السيئة بلا قصد، استعاذ ﷺ من أن يصدر عنه ذنبٌ بغير قصد، أو قصد، ومن أن يظلم الناس في المعاملات، أو يؤذيهم في المخالطات، أو يجهل: أي يفعل بالناس فعل الجهّال من الإيذاء. انتهى. (أَوْ أَضِلَّ) بفتح، فكسر، من الضلال، وهو خلاف الهدى (أَوْ أَظْلِمَ) بالبناء للفاعل: أي أحدًا من الخلق (أَوْ أُظْلَمَ) بالبناء للمفعول: أي يظلمني أحد من الخلق (أَوْ أَجْهَلَ) أي أمر الدين، أو حقوق اللَّه عز وجل، أو حقوق الناس، أو في المعاشرة والمخالطة مع الأصحاب، أو أفعل بالناس فعل الجهلاء من الإيذاء، وإيصال الضررإليهم (أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ) بالبناء للمفعول: أي يفعل الناس بي فعل الجهّال، من إيصال الضرر إليّ. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث أم سلمة رضي اللَّه تعالى عنها هذا صحيح.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٣٠/ ٥٤٨٨ و٦٥/ ٥٥٤١- وفي «الكبرى» ٢٩/ ٧٩٢١ و٣٠/ ٧٩٢٢ و٣١/ ٧٩٢٣ . وأخرجه (د) في «الأدب» ٥٠٩٤ (ت) في «الدعوات» ٣٤٢٧ (ق) في «الدعاء» ٣٨٨٤ .

(المسألة الثالثة): في فوائده:

(منها): ما ترجم له المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو بيان استحباب الاستعاذة من الضلال. **(ومنها)**: مشروعيّة الاستعاذة من كل سوء، سواء المذكور في هذا الحديث، أو غيره. **(ومنها)**: ما قاله الطيبيّ رحمه اللَّه تعالى: إن الإنسان إذا خرج من بيته لا بدّ

أن يعاشر الناس، ويزاول الأمر، فيخاف أن يعدل عن الصراط المستقيم، فإما أن يكون في أمر الدين، فلا يخلو من أن يضلّ، أو يُضلّ، وإما أن يكون في أمر الدنيا، فإما بسبب جريان المعاملة معهم، بأن يظلم، أو يُظلم، وإما بسبب الاختلاط، والمصاحبة، فإما أن يَجهل، أو يُجهل، فاستُعيذ من هذه الأحوال كلها بلفظ سَلِس، موجز، وروعي فيه المطابقة المعنوية، والمشاكلة اللفظيّة، كقول الشاعر:

أَلَا لَا يَجْهَلَنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

ذكره في «تحفة الأحوذيّ» ٩/ ٣١٢ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٣١- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ غَلَبِ الْعَدُوِّ)

٥٤٨٩- **(أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُيَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ»)**.

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: هذا الحديث تقدّم قبل ستة أبواب في ٢٤/ ٥٤٧٧- سندًا ومتنًا، ومضى تمام البحث فيه هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٣٢- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ)

٥٤٩٠- **(أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: أَنْبَأَنَا[1] ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ حُيَيٌّ،**

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: هذا الحديث هو المذكور في الباب الماضي. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٣٣- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْهَرَمِ)

٥٤٩١- (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَدْعُو بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْجُبْنِ، وَالْعَجْزِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»: هو الزهريّ البصريّ، صدوقٌ، من صغار [١٠]. و«حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ»: هوالتميميّ، أبو سعيد البصريّ، ثقة [٩]. و«هَارُونَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ»: هو الأهوازيّ، أبو محمد ثقة [٧] من أفراد المصنّف. و«محمد»: هو ابن سيرين.

وقوله: «ومن فتنة المحيا والممات»: أي زمن الحيات، وزمن الموت من أول النزع، وهلمّ جرّا. قال ابن بطّال رحمه اللَّه تعالى: هذه كلمة جامعة لمعان كثيرة، وينبغي للمرء أن يرغب إلى ربه في رفع ما نزل، ودفع ما لم ينزل، ويستشعر الافتقار إلى ربه في جميع ذلك، وكان ﷺ يتعوّذ من جميع ما ذُكر دفعا عن أمته، وتشريعا لهم؛ ليبين لهم صفة المهمّ من الأدعية. ذكره في «الفتح» ٤٦٨/١٢ .

والحديث صحيح، وقد تفرد به المصنّف، أخرجه هنا-٥٤٩١/٣٣- وفي «الكبرى» ٧٩٢٥/٣٤ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٤٩٢- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَغْرَمِ، وَالْمَأْثَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ

الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ»: هو المصريّ الفقيه الثقة [١١] من أفراد المصنف. و«شعيب»: هو ابن الليث شيخه المصريُّ الفقيهُ، من كبار [١٠]. و«الليث»: هو ابن سعد الإمام الحجة المصريّ [٧]. و«يزيد بن الهاد»: هو ابن عبد اللَّه بن أسامة بن الهاد الليثيّ المدنيّ الثقة [٥]. وشرح الحديث تقدّم غير مرّة.

والحديث صحيح، تفرد به المصنف، أخرجه هنا-٣٣/ ٥٤٩٢- وفي «الكبرى» ٤٠/ ٧٩٣٢ . وأخرجه (أحمد) في «مسند المكثرين» ٦٦٩٥ و٦٧١٠ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٣٤- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ سُوءِ الْقَضَا)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «القضاء» - كما قال الكرمانيّ رحمه اللَّه تعالى-: بمعنى المقضيّ، إذ حكم اللَّه تعالى من حيث هو حكمه حسن، لا سوء فيه، قالوا في تعريف القضاء والقدر: القضاء هو الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر هو الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل في الإنزال، قال اللَّه عز وجل: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٩٣- (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[١] سُفْيَانُ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ- إِنْ شَاءَ اللَّهُ -عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، يَتَعَوَّذُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ: مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَجَهْدِ الْبَلَاءِ»، قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ ثَلَاثَةٌ، فَذَكَرْتُ أَرْبَعَةً؛ لِأَنِّي لَا أَحْفَظُ الْوَاحِدَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (إسحاق بن إبراهيم) هو الحنظليّ المروزيّ المعروف بابن راهويه، ثقة ثبت [١٠] ٢/٢ .

---

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

٢- (سفيان) بن عيينة المكيّ الإمام الحجة الثبت [٨] ١/ ١ .
٣- (سُمَيّ) مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المدنيّ، ثقة [٦] ٢٢/ ٥٤٠ .
٤- (أبو صالح) ذكوان السمّان المدنيّ، ثقة ثبت [٣] ٣٦/ ٤٠ .
[تنبيه]: قوله: «إن شاء اللَّه». هكذا في رواية المصنّف رحمه اللَّه تعالى، ولعل القائل: «إن شاء اللَّه» هو المصنف، أو شيخه، فقد رواه البخاريّ عن علي بن المدينيّ، ومسلم عن عمرو الناقد، وزهير بن حرب، الثلاثة عن سفيان بن عيينة، وليس عندهم «إن شاء اللَّه». واللَّه تعالى أعلم.
٥- (أبو هريرة) رضي اللَّه تعالى عنه١/ ١ . واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح. **(ومنها)**: أن فيه أبا هريرة رضي الله عنه أحفظ من روى الحديث في دهره. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه **(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، يَتَعَوَّذُ)** قال في «الفتح»: كذا للأكثر، ورواه مسدد، عن سفيان بسنده هذا، بلفظ الأمر: «تعوّذوا» **(مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ: مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ)** الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله، و«درك الشقاء»- بفتح الدال، والراء المهملتين، ويجوز سكون الراء، وهو الإدراك، واللَّحَاق، و«الشقاء»- بمعجمة، ثم قاف-: هو الهلاك، ويُطلق على السبب المؤدي إلى الهلاك. قال ابن بطال: ودرك الشقاء يكون في أمور الدنيا، وفي أمور الآخرة. ذكره في «الفتح».

وقال النوويّ رحمه اللَّه تعالى: وأما درك الشقاء، فالمشهور فيه فتح الراء، وحكى القاضي، وغيره: أن بعض رواة مسلم رواه ساكنها، وهي لغة، قال: وهو يكون في أمور الآخرة، والدنيا، ومعناه: أعوذ بك أن يدركني شقاء. انتهى «شرح مسلم» ١٧/ ٣٣ .

(وَشَمَاتَةِ الأَعْدَاءِ) هو أن يفرح العدوّ ببليّة تنزل بعدوّه، يقال منه: شَمِتَ- بكسر الميم- وشَمَت- بفتحها- فهو شامت، وأشمت غيره. وقال ابن بطال: شماته الأعداء: ما ينكأ القلب، ويبلغ من النفس أشد مبلغ. **(وَسُوءِ الْقَضَاءِ)** قال النووي: يشمل سوء القضاء في الدين، والدنيا، والبدن، والمال، والأهل، وقد يكون ذلك في الخاتمة. انتهى. وقال ابن بطال رحمه اللَّه تعالى: المراد بالقضاء هنا المقضيّ؛ لأن حكم اللَّه

كله حسن، لا سوء فيه، وهو عام في النفس، والمال، والأهل، والولد، والخاتمة، والمعاد.

(وَجَهْدِ الْبَلَاءِ) بفتح الجيم، وضمها، والفتح أشهر، وأفصح، روي عن ابن عمر رضي اللّه تعالى عنهما أنه فسّره بقلة المال، وكثرة العيال، وقال غيره: هي الحال الشاقّة.

وقال في «الفتح»: قال ابن بطال وغيره: جهد البلاء: كل ما أصاب المرء من شدة مشقة، ومالا طاقة له بحمله، ولا يقدر على دفعه. وقيل: المراد بجهد البلاء قلة المال، وكثرة العيال، كذا جاء عن ابن عمر، والحق أن ذلك فرد من أفراد جهد البلاء. وقيل: هو ما يختار الموت عليه. انتهى.

وإنما تعوذ النبي ﷺ من ذلك؛ تعليما لأمته، فإن اللّه تعالى كان آمنه من جميع ذلك، وبذلك جزم عياض. قال الحافظ: ولا يتعين ذلك، بل يحتمل أن يكون استعاذ بربه من وقوع ذلك بأمته، ويؤيده رواية مسدد المذكورة بصيغة الأمر، كما تقدّم.

وقال السيوطيّ في «شرحه»: «جهد البلاء»: هي الحالة التي يختار الموت عليها- أي لو خير بين الموت، وبين تلك الحالة لأحبّ أن يموت تحرّزًا عن تلك الحالة. وقيل: هو قلة المال، وكثرة العيال. وقال الكرمانيّ: هذه الكلمة جامعة؛ لأن المكروه إما أن يلاحظ من جهة المبدإ، وهو سوء القضاء، أو من جهة المعاد، وهو درك الشقاء، أو من جهة المعاش، وهو إما من جهة غيره، وهو شماتة الأعداء، أو من جهة نفسه، وهو جهد البلاء، نعوذ باللّه من ذلك.

قال السنديّ رحمه اللّه تعالى: وأنت خبير بأنه لا مقابلة على ما ذكره بين سوء القضاء، وغيره، بل غيره كالتفصيل لجزئياته، فالمقابلة ينبغي أن تعتبر باعتبار أن مجموع الثلاثة الأخيرة بمنزلة القدر، فكأنه قال: من سوء القضاء والقدر، لكن أقيم أهمّ أقسام سوء القدر مقامه.

بقي أن المقضيّ من حيث القضاء أزليّ، فأيّ فائدة في الاستعاذة منه، والظاهر أن المراد صرف المعلّق منه، فإنه قد يكون معلّقا، والتحقيق أن الدعاء مطلوب؛ لكونه عبادة، وطاعة، ولا حاجة لنا في ذلك إلى أن نعرف الفائدة المترتبة عليه، سوى ما ذكرنا. انتهى «شرح السنديّ» ٨/ ٢٧٠ .

(قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، راوي الحديث المذكور، فهو موصول بالسند المذكور(**هُوَ ثَلَاثَةٌ**) أي المذكور في الحديث المرفوع ثلاثة أشياء فقط (**فَذَكَرْتُ أَرْبَعَةً؛ لِأَنِّي لَا أَحْفَظُ الْوَاحِدَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ**) وفي رواية البخاريّ: «قال سفيان: الحديث

ثلاثٌ، زدت أنا واحدة، لا أدري أيتهن». قال في «الفتح»: أي الحديث المرفوع المروي، يشتمل على ثلاث جمل، من الجمل الأربع، والرابعة زادها سفيان من قبل نفسه، ثم خفي عليه تعيينها. ووقع عند الحميدي في «مسنده» عن سفيان: «الحديث ثلاث من هذه الأربع»، وأخرجه أبو عوانة، والإسماعيلي، وأبو نعيم من طريق الحميدي، ولم يفصل ذلك بعض الرواة عن سفيان، وفي ذلك تعقب على الكرماني، حيث اعتذر عن سفيان، في جواب من استشكل جواز زيادته الجملة المذكورة في الحديث، مع أنه لا يجوز الإدراج في الحديث، فقال: يجاب عنه بأنه كان يميزها إذا حدث، كذا قال، وفيه نظر فعند البخاريّ في «القدر» عن مسدد، وأخرجه مسلم عن أبي خيثمة، وعمرو الناقد، والنسائي عن قتيبة، والإسماعيلي من رواية العباس بن الوليد، وأبو عوانة من رواية عبد الجبار بن العلاء، وأبو نعيم من طريق سفيان بن وكيع، كلهم عن سفيان، بالخصال الأربعة، بغير تمييز إلا أن مسلما قال عن عمرو الناقد: قال سفيان: أشك أني زدت واحدة منها، وأخرجه الجوزقي من طريق عبد اللّه بن هاشم، عن سفيان، فاقتصر على ثلاثة، ثم قال: قال سفيان: «وشماتة الأعداء»، وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر، عن سفيان، وبَيَّن أن الخصلة المزيدة هي: «شماتة الأعداء»، وكذا أخرجه الإسماعيل من طريق شجاع بن مخلد، عن سفيان مقتصرًا على الثلاثة دونها. وعرف من ذلك تعيين الخصلة المزيدة.

ويجاب من حيث النظر بأن سفيان كان إذا حدث ميزها، ثم طال الأمر، فطرقه السهو عن تعيينها، فحفظ بعض من سمع تعيينها منه قبل أن يطرقه السهو، ثم كان بعد أن خفي عليه تعيينها، يذكر كونها مزيدة مع إبهامها، ثم بعد ذلك إما أن يحمل الحال حيث لم يقع تمييزها، لا تعيينا ولا إبهاما أن يكون ذَهِلَ عن ذلك، أو عين، أو ميز، فذهل عنه بعض من سمع، ويترجح كون الخصلة المذكور هي المزيدة، بأنها تدخل في عموم كل واحدة من الثلاثة، ثم كل واحدة من الثلاثة مستقلة، فإن كل أمر يُكره يلاحظ فيه جهة المبدإ، وهو سوء القضاء، وجهة المعاد، وهو درك الشقاء؛ لأن شقاء الآخرة هو الشقاء الحقيقي، وجهة المعاش، وهو جهد البلاء، وأما شماتة الأعداء، فتقع لكل من وقع له كل من الخصال الثلاثة. أفاده في «الفتح» ١٢/٤٣٦-٤٣٧ وهو بحث نفيس. واللّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا متفقٌ عليه.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٣٤/ ٥٤٩٣ و٣٥/ ٥٤٩٤- وفي «الكبرى» ٣٥/ ٧٩٢٧ و٣٦/ ٧٩٢٨ . وأخرجه (خ) في «الدعوات» ٦٣٤٧ و«القدر» ٦٦١٦ (م) في «الذكر والدعاء» ٢٧٠٧ (أحمد) في «باقي مسند المكثرين» ٧٣٠٨ .

(المسألة الثالثة): في فوائده:

(منها): ما ترجم له المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو بيان استحباب الاستعاذة من سوء القضاء. **(ومنها)**: أن النوويّ رحمه اللَّه تعالى قال في «شرح مسلم» ١٧/ ٣٢-٣٣ ما معناه: أن فيه استحباب الدعاء، والاستعاذة من كلّ الأشياء المذكورة في هذا الحديث، وما في معناها، وهذا هو الصحيح الذي أجمع عليه العلماء، وأهل الفتوى في جميع الأعصار، والأمصار، وشذت طائفة من الزهاد، وأهل العبادة إلى أن ترك الدعاء أفضل؛ استسلامًا للقضاء، وقال آخرون منهم: إن دعا للمسلمين فحسن، وإن دعا لنفسه فالأولى تركه، وقال آخرون منهم: إن وجد في نفسه باعثا للدعاء استُحبّ، وإلا فلا.

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: هذه الأقوال غير الأول كلها من المحدثات الباطلة، منابذة للكتاب العزيز، وهدي النبيّ ﷺ، فإنه كان يدعو، ويأمر أمته بالدعاء، ويحثّهم عليه، ويؤكّد عليهم أحيانًا بصيغة تقتضي الوجوب، كقوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم، فليتعوّذ باللَّه من أربع . . .» الحديث متفق عليه، وغير ذلك، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها. واللَّه أعلم.

قال: ودليل الجمهور ظواهر القرآن والسنّة في الأمر بالدعاء، وفعله ﷺ، والإخبار عن الأنبياء صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمين بفعله. انتهى.

(ومنها): أن الكلام المسجوع لا يكره، إذا صدر عن غير قصد إليه، ولا تكلف، قاله ابن الجوزي. **(ومنها)**: مشروعية الاستعاذة، ولا يعارض ذلك كون ما سبق في القدر لا يرد؛ لاحتمال أن يكون مما قضي، فقد يقضى على المرء مثلا بالبلاء، ويقضي أنه إن دعا كُشف عنه، فالقضاء محتمل للدفع، والمدفوع، وفائدة الاستعاذة والدعاء، إظهار العبد فاقته لربه، وتضرعه إليه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٣٥- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الدرك»- بفتحتين، وحكي سكون الثاني: اللحاق، و«الشقاء»- بالفتح، والمدّ: الشدة: أي من لحاق الشدّة، قال السيوطي رحمه اللَّه تعالى: المراد بالشقاء سوء الخاتمة، نعوذ باللَّه تعالى منه. انتهى. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٩٤- (أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَسْتَعِيذُ مِنْ سُوءِ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَجَهْدِ الْبَلَاءِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: هذا الحديث هو المذكور في الباب الماضي، إلا أنه اختلف شيخا المصنف، وقد تقدّم البحث عنه مستوفًى هناك، فراجعه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٣٦- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْجُنُونِ)

٥٤٩٥- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَسَيِّئِ الْأَسْقَامِ»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- **(محمد بن المثنّى)** أبو موسى الْعَنَزيّ البصريّ، ثقة ثبت [١٠] ٦٤/ ٨٠ .

٢- **(أبو داود)** سليمان بن داود الطيالسيّ البصريّ، ثقة حافظ [٩] ١٣/ ٣٤٣ .

٣- **(همام)** بن يحيى بن دينار الْعَوْذيّ البصريّ، ثقة ربما وهم [٧] ٥/ ٤٦٥ .

٤- **(قتادة)** بن دعامة السدوسيّ البصريّ، ثقة ثبت يدلّس [٤] ٣٠/ ٣٤ .

٥- **(أنس)** بن مالك رضي اللَّه تعالى عنه٦/ ٦ . واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح. **(ومنها)**: أن شيخه أحد مشايخ الجماعة بلا واسطة، وهم تسعة، وقد سبق ذكرهم غير مرّة. **(ومنها)**: أنه مسلسل بثقات البصريين، وفيه أنس رضي الله عنه أحد المكثرين السبعة، وآخر من مات بالبصرة من الصحابة رضي اللَّه تعالى عنهم. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُنُونِ)** أي زوال العقل الذي هو منشأ الخيرات العلمية، والعمليّة **(وَالْجُذَامِ)** بالضم بوزن غُراب: علة تحدث من انتشار السوداء في البدن، فيفسد مزاج الأعضاء وهيئتها، وربما انتهى إلى سقوط الأعضاء **(وَالْبَرَصِ)** بالتحريك: مصدر برِص، من باب فرح، وهو بياض يظهر في ظاهر البدن، يكون من فساد المزاج **(وَسَيِّئِ الْأَسْقَامِ)** من إضافة الصفة إلى الموصوف: أي الأسقام السيّئة التي تكون سببًا لخلل في عقل الإنسان، أو بدنه، كالسلّ، والاستسقاء، والأمراض المزمنة، فهو من ذكر العامّ بعد الخاصّ.

قال الطيبيّ: وإنما لم يتعوّذ ﷺ من الأسقام مطلقًا؛ لأن بعضها تخفّ مؤنته، وتكثر مثوبته عند الصبر عليها مع عدم إزمانها، كالحمّى، والصداع، والرمد. وإنما استعاذ من السقم المزمن، فينتهي بصاحبه إلى حالة يفرّ منه الحميم، ويقلّ معها المؤانس، والمداوي، مع ما يورث من الشين، فمنها الجنون الذي يزيل العقل، فلا يأمن صاحبه القتل، ومنها البرص، والجذام، وهما العلتان المزمنتان، مع ما فيهما من القذارة، والبشاعة، وتغيير الصورة، وقد اتفقوا على أنهما معديان إلى الغير. انتهى. ذكره في «المرقاة» ٥/٣٢٦ .

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: لعله أراد بالاتفاق اتفاق الأطباء على أنهما جرت العادة بالعدوى فيهما، فهو كالحديث الصحيح: «لا يورد ممرض على مصحّ»، وقد ذكرنا أقوال أهل العلم في الجمع بينه، وبين الحديث الصحيح أيضًا: «لا عدوى»، في غير هذا المحلّ. واللَّه تعالى أعلم.

وقال ابن الملك رحمه اللَّه تعالى: الحاصل أن كلّ مرض يحترز الناس من صاحبه، ولا ينتفعون منه، ولا ينتفع هو منهم، ويعجز بسبب ذلك المرض عن حقوق اللَّه تعالى، وحقوق عباده، يستحبّ الاستعاذة منه. انتهى. ذكره في «المرقاة أيضًا٥/ ٣٢٦ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:
حديث أنس رضي الله عنه صحيح.
(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:
أخرجه هنا-٣٦/ ٥٤٩٥- وفي «الكبرى» ٣٧/ ٧٩٢٩ . وأخرجه (د) في الصلاة» ١٥٥٤ (أحمد) في «باقي مسند المكثرين» ١٢٥٩٢ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٣٧- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ عَيْنِ الْجَانِّ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الجانّ»- بتشديد النون-: قيل: هو أبو الجنّ خُلق من نار، ثم خلق منه نسله، وقيل: الجانّ: هو الجنّ، وهو اسم جمع كالجامل، والباقر. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.
٥٤٩٦- (أَخْبَرَنَا هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَتَعَوَّذُ مِنْ عَيْنِ الْجَانِّ، وَعَيْنِ الْإِنْسِ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمُعَوِّذَتَانِ أَخَذَ بِهِمَا، وَتَرَكَ مَا سِوَى ذَلِكَ»).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- **(هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ)** بن هلال بن عمرو الباهليّ مولاهم، أبو عمرو الرقّيّ، صدوق [١١] ١٠/ ١١٩٩ .
٢- **(سعيد بن سليمان)** الضبيّ، أبو عثمان الواسطيّ، نزيل بغداد الملقّب سعدويه، ثقة حافظ، من كبار [١٠] ١٥/ ١٨٥٤ .
٣- **(عباد)** بن العوّام الكلابيّ مولاهم، أبو سهل الواسطيّ، ثقة [٨] ٢/ ٣٩٠٧ .
٤- **(الجريريّ)** سعيد بن إياس، أبو مسعود البصريّ، ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين [٥] ٣٢/ ٦٧٢ .
٥- **(أبو نضرة)** المنذر بن مالك بن قُطَعة العبديّ البصري، ثقة [٣] ٢١/ ٥٣٨ .

٦- (ابو سعيد) سعد بن مالك بن سنان الخدريّ الصحابيّ ابن الصحابيّ رضي الله تعالى عنهما١٦٩/ ٢٦٢ . والله تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من سداسيات المصنف رحمه الله تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح، غير شيخه، فإنه من أفراده. **(ومنها)**: أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ. **(ومنها)**: أن فيه أبا سعيد رضي الله عنه من المكثرين السبعة، روى (١١٧٠) حديثًا. والله تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) رضي الله تعالى عنه، أنه **(قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَتَعَوَّذُ مِنْ عَيْنِ الْجَانِّ، وَعَيْنِ الإِنْسِ)** أي يقول: أعوذ بالله من الجانّ، ومن عين الإنس **(فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمُعَوِّذَتَانِ)** بكسر الواو المشدّدة، أي ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ إلى آخر السورتين، سمّيتا معوّذتين لكونها محصّنتين من تعوّذ بهما من المكروه **(أَخَذَ بِهِمَا، وَتَرَكَ مَا سِوَى ذَلِكَ)** أي مما كان يتعوّذ به من الكلام، غير القرآن؛ لما تضمّنتاه من الاستعاذة من كلّ مكروه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه هذا صحيح.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٣٧- وفي «الكبرى» ٣٨/ ٧٩٣٠ . وأخرجه (ت) في «الطبّ» ٢٠٥٨ (ق) في «الطب» ٣٥١١ . والله تعالى أعلم.

(المسألة الثالثة): في فوائده:

(منها): ما ترجم له المصنّف رحمه الله تعالى، وهو بيان مشروعيّة الاستعاذةمن عين الجانّ. **(ومنها)**: كونه ﷺ يكثر الاستعاذة من كلّ مكروه. **(ومنها)**: بيان فضل هاتين السورتين. **(ومنها)**: أن الجانّ يتسلّطون على بني آم بالأذيّة، فينبغي الالتجاء إلى الله عز وجل في دفع أذاهم؛ لأنهم يسلطون من حيث لا يقدر عليه الآدميّ، كما قال عز وجل: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ الآية [الأعراف:٢٧]. **(ومنها)**: أن ضررالعين حقّ، وإن أنكره الفلاسفة، وقد ثبت ذلك في أحاديث كثيرة، فقد أخرج الشيخان من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «العين حقّ»، وأخرج مسلم من حديث ابن عبّاس رضي اللّه تعالى عنهما، مرفوعًا: «العين حقّ، ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين، وإذا استغتلتم فاغسلوا»، وسنستوفي البحث عنه في المسألة التالية، إن شاء اللّه تعالى.
واللّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(المسألة الرابعة): عقد الإمام البخاريّ رحمه اللّه تعالى في «صحيحه» بابين مهمّين، لهما تعلّق بهذا الباب، أحببت إيراهما مع خلاصة ما كتبه الحافظ رحمه اللّه تعالى في شرحه؛ تكميلًا للفائدة، ونشرًا للعائدة، قال رحمه اللّه تعالى: «باب العين حق»:

قال في «الفتح»: قوله: «باب العين حق»: أي الإصابة بالعين شيء ثابت موجود، أو هو من جملة ما تحقق كونه، قال المازري: أخذ الجمهور بظاهر الحديث، وأنكره طوائف المبتدعة؛ لغير معنى؛ لأن كل شيء ليس محالا في نفسه، ولا يؤدي إلى قلب حقيقة، ولا إفساد دليل، فهو من متجاوزات العقول، فإذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لإنكاره معنى، وهل من فرق بين إنكارهم هذا، وإنكارهم ما يخبر به من أمور الآخرة. انتهى.

قال: وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا».

فأما الزيادة الأولى ففيها تأكيد وتنبيه على سرعة نفوذها، وتأثيره في الذات، وفيها إشارة إلى الرد على من زعم من المتصوفة، أن قوله: «العين حق» يريد به القدر: أي العين التي تجري منها الأحكام، فإن عين الشيء حقيقته، والمعنى أن الذي يصيب من الضرر بالعادة عند نظر الناظر، إنما هو بقدر اللّه السابق، لا بشيء يحدثه الناظر في المنظور، ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المغايرة بين القدر وبين العين، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة المقدور، لكن ظاهره إثبات العين التي تصيب، إما بما جعل اللّه تعالى فيها من ذلك، وأودعه فيها، وإما باجراء العادة بحدوث الضرر عند تحديد النظر، وإنما جرى الحديث مجرى المبالغة في إثبات العين، لا أنه يمكن أن يرد القدر شيء، إذ القدر عبارة عن سابق علم اللّه، وهو لا راد لأمره، أشار إلى ذلك القرطبي. وحاصله لو فرض أن شيئا له قوة، بحيث يسبق القدر لكان العين، لكنها لا تسبق، فكيف غيرها.

وقد أخرج البزار من حديث جابر رضي الله عنه بسند حسن، عن النبي ﷺ، قال: «أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء اللّه وقدره بالأنفس»، قال الراوي: يعني بالعين. وقال النووي: في الحديث إثبات القدر، وصحة أمر العين، وأنها قوية الضرر.

وأما الزيادة الثانية، وهي أمر العائن بالاغتسال، عند طلب المعيون منه ذلك، ففيها

إشارة إلى أن الاغتسال لذلك، كان معلوما بينهم، فأمرهم أن لا يمتنعوا منه، إذا أريد منهم، وأدنى ما في ذلك رفع الوهم الحاصل في ذلك، وظاهر الأمر الوجوب. وحكى المازري فيه خلافا، وصحح الوجوب، وقال: متى خشي الهلاك، وكان اغتسال العائن مما جرت العادة بالشفاء به، فإنه يتعين، وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للمضطر، وهذا أولى.

ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاغتسال، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد، والنسائي في «الكبرى»، وصححه ابن حبان، من طريق الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، أن أباه حدثه أن النبي ﷺ، خرج وساروا معه نحو ماء، حتى إذا كانوا بشعب الخرار من الجحفة، اغتسل سهل بن حنيف، وكان أبيض حسن الجسم والجلد، فنظر إليه عامر بن ربيعة، فقال: ما رأيت كاليوم، ولا جلد مخبأة، فلُبِط -أي صرع وزنا ومعنى- سهل، فأُتي رسول اللّه ﷺ، فقال: «هل تتهمون به من أحد؟» قالوا: عامر بن ربيعة، فدعا عامرا، فتغيظ عليه، فقال: «علام يقتل أحدكم أخاه، هلا إذا رأيت ما يعجبك، بَرّكت؟» ثم قال: «اغتسل له، فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخلة إزاره في قدح، ثم يَصُبُّ ذلك الماء عليه رجل من خلفه على رأسه وظهره، ثم يكفأ القدح، ففعل به ذلك، فراح سهل مع الناس ليس به بأس»، لفظ أحمد من رواية أبي أويس، عن الزهري، ولفظ النسائي، من رواية ابن أبي ذئب، عن الزهري بهذا السند: «أنه يصب صبةً على وجهه بيده اليمني، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في القدح»، وقال في آخر: «ثم يكفأ القدح وراءه على الأرض». ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي أمامة: أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف، وهو يغتسل... فذكر الحديث، وفيه: «فليدع بالبركة»، ثم دعا بماء فأمر عامرا أن يتوضأ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، وركبتيه وداخلة إزاره، وأمره أن يصب عليه، قال سفيان: قال معمر، عن الزهري: وأمر أن يكفأ الإناء من خلفه.

قال المازري: المراد بداخلة الإزار الطرف المتدلي، الذي يلي حِقْوَهُ الأيمن، قال: فظن بعضهم أنه كناية عن الفرج. انتهى.

وزاد عياض: أن المراد ما يلي جسده من الإزار، وقيل: أراد موضع الإزار من الجسد. وقيل: أراد وركه؛ لأنه معقد الإزار، والحديث في «الموطإ»، وفيه: عن مالك، حدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل، أنه سمع أباه، يقول: اغتسل سهل... فذكر نحوه، وفيه: فنزع جبة كانت عليه، وعامر بن ربيعة ينظر، فقال: ما رأيت كاليوم

ولا جلد عذراء، فوُعِك سهل مكانه، واشتد وعكة، وفيه: «ألا برّكت، إن العين حق، توضأ له»، فتوضأ له عامر، فراح سهل ليس به بأس.

[تنبيهات]:

(الأول): اقتصر النووي في «الأذكار» على قوله: الاستغسال أن يقال للعائن: اغسل داخلة إزارك مما يلي الجلد، فإذا فعل صبه على المنظور إليه، وهذا يوهم الاقتصار على ذلك، وهو عجيب، ولا سيما وقد نقل في «شرح مسلم» كلام عياض بطوله.

(الثاني): قال المازري: هذا المعنى مما لا يمكن تعليله، ومعرفة وجهه من جهة العقل، فلا يردّ؛ لكونه لا يعقل معناه. وقال ابن العربي: إن توقف فيه متشرع، قلنا له: قل: اللَّه ورسوله أعلم، وقد عضدته التجربة، وصدقته المعاينة، أو متفلسف، فالرد عليه أظهر؛ لأن عنده أن الأدوية تفعل بقواها، وقد تفعل بمعنى لا يدرك، ويسمون ما هذا سبيله الخواص. وقال ابن القيم: هذه الكيفية لا ينتفع بها من أنكرها، ولا من سَخِر منها، ولا من شك فيها، أو فعلها مجربا غير معتقد، وإذا كان في الطبيعة خواص، لا يعرف الأطباء عللها، بل هي عندهم خارجة عن القياس، وإنما تفعل بالخاصية، فما الذي تنكر جهلتهم من الخواص الشرعية، هذا مع أن في المعالجة بالاغتسال مناسبة، لا تأباها العقول الصحيحة، فهذا ترياق سم الحية، يؤخذ من لحمها، وهذا علاج النفس الغضبية، توضع اليد على بدن الغضبان، فيسكن، فكأن أثر تلك العين كشعلة نار، وقعت على جسد، ففي الاغتسال إطفاء لتلك الشعلة، ثم لما كانت هذه الكيفية الخبيثة، تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد؛ لشدة النفوذ فيها، ولا شيء أرق من المغابن، فكان في غسلها إبطال لعملها، ولا سيما أن للأرواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصا، وفيه أيضا وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع، وأسرعها نفاذا، فتنطفىء تلك النار التي أثارتها العين بهذا الماء.

(الثالث): هذا الغسل ينفع بعد استحكام النظرة، فأما عند الإصابة، وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارع إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة، كما مضى: «ألا بَرَّكْتَ عليه»، وفي رواية ابن ماجه: «فليدع بالبركة»، ومثله عند ابن السني من حديث عامر بن ربيعة. وأخرج البزار وابن السني من حديث أنس رضي الله عنه رفعه: «من رأى شيئا فأعجبه، فقال: ما شاء اللَّه لا قوة إلا باللَّه، لم يضره».

وفي الحديث من الفوائد أيضا: أن العائن إذا عُرِف يُقضَى عليه بالاغتسال، وأن الاغتسال من النشرة النافعة، وأن العين تكون مع الإعجاب، ولو بغير حسد، ولو من الرجل المحب، ومن الرجل الصالح، وأن الذي يعجبه الشيء، ينبغي أن يبادر إلى

الدعاء للذي يعجبه بالبركة، ويكون ذلك رقية منه، وأن الماء المستعمل طاهر، وفيه جواز الاغتسال بالفضاء، وأن الإصابة بالعين قد تقتل، وقداختُلف في جريان القصاص بذلك، فقال القرطبي: لو أتلف العائن شيئا ضمنه، ولو قتل فعليه القصاص، أو الدية إذا تكرر ذلك منه، بحيث يصير عادة، وهو في ذلك كالساحر عند من لا يقتله كفرا. انتهى. ولم يتعرض الشافعية للقصاص في ذلك، بل منعوه، وقالوا: إنه لا يقتل غالبا، ولا يعد مهلكا. وقال النووي في «الروضة»: ولا دية فيه، ولا كفارة؛ لأن الحكم إنما يترتب على منضبط عام، دون ما يختص ببعض الناس، في بعض الأحوال، مما لا انضباط له، كيف ولم يقع منه فعل أصلا، وإنما غايته حسد، وتمن لزوال نعمة، وأيضا فالذي ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لذلل الشخص، ولا يتعين ذلك المكروه في زوال الحياة، فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين. انتهى.

ولا يعكر على ذلك إلا الحكم بقتل الساحر، فإنه في معناه، والفرق بينهما فيه عسر، ونقل ابن بطال عن بعض أهل العلم، أنه يبغي للإمام منع العائن إذا عُرِفَ بذلك، من مداخلة الناس، وأن يلزم بيته، فإن كان فقيرا رزقه ما يقوم به، فإن ضرره أشد من ضرر المجذوم، الذي أمر عمر رضي اللَّه عنه بمنعه من مخالطة الناس، وأشد من ضرر الثوم الذي منع الشارع آكله من حضور الجماعة، قال النووي: وهذا القول صحيح متعين، لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه. انتهى «فتح» ١١/ ٣٦١-٣٦٤ . وهو بحث نفيس جدّا. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(المسألة الخامسة): في ذكر الباب الثاني من البابين الذين ذكرهما البخاريّ رحمه اللَّه تعالى، وهو أولهما عنده، لكني رأيت المناسبة لغرضي هكذا، قال رحمه اللَّه تعالى:

«باب رقية العين»، ثم أخرج عن عائشة رضي اللَّه تعالى عنها قالت: أمرني رسول اللَّه ﷺ، أو أمر أن يُسترقى من العين». وحديث أم سلمة رضي اللَّه تعالى عنها أن النبيّ ﷺ رأى في بيتها جارية في وجهها سَفْعَة- أي سواد- فقال: «استرقوا لها، فإن بها النظرة».

قال في «الفتح»: قوله: «باب رقية العين»: أي رقية الذي يصاب بالعين. قال: والعين: نظر باستحسان مشوب بحسد، من خبيث الطبع، يحصل للمنظور منه ضرر، وقد وقع عند أحمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «العين حق، ويحضرها الشيطان، وحسد ابن آدم».

وقد أشكل ذلك على بعض الناس، فقال: كيف تعمل العين من بعد حتى يحصل الضرر للمعيون؟.

والجواب: أن طبائع الناس تختلف، فقد يكون ذلك من سم، يصل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعيون. وقد نُقل عن بعض من كان معيانا أنه قال: إذا رأيت شيئا يعجبني، وجدت حرارة تخرج من عيني، ويقرب ذلك بالمرأة الحائض، تضع يدها في إناء اللبن فيفسد، ولو وضعتها بعد طهرها لم يفسد، وكذا تدخل البستان، فتضر بكثير من الغروس من غير أن تمسها يدها، ومن ذلك أن الصحيح قد ينظر إلى العين الرمداء فيرمد، ويتثاءب واحد بحضرته، فيتثاءب هو، أشار إلى ذلك ابن بطال.

وقال الخطابي: في الحديث أن للعين تأثيرا في النفوس، وإبطال قول الطبائعيين: إنه لا شيء إلا ما تدرك الحواس الخمس، وما عدا ذلك لا حقيقة له. وقال المازري: زعم بعض الطبائعيين أن العائن ينبعث من عينه قوة سمية، تتصل بالمعين، فيهلك، أو يفسد، وهو كإصابة السم من نظر الأفاعي، وأشار إلى منع الحصر في ذلك مع تجويزه، وأن الذي يتمشى على طريقة أهل السنة، أن العين إنما تضر عند نظر العائن بعادة أجراها اللَّه تعالى أن يحدث الضرر عند مقابلة شخص لآخر، وهل ثم جواهر خفية، أو لا هو أمر محتمل، لا يقطع بإثباته ولا نفيه، ومن قال ممن ينتمي إلى الإسلام من أصحاب الطبائع بالقطع بأن جواهر لطيفة غير مرئية، تنبعث من العائن، فتتصل بالمعيون، وتتخلل مسام جسمه، فيخلق الباري الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السموم، فقد أخطأ بدعوى القطع، لكن جائز أن يكون عادة ليست ضرورة، ولا طبيعة انتهى.

وهو كلام سديد، وقد بالغ ابن العربي في إنكاره، قال: ذهبت الفلاسفة إلى أن الإصابة بالعين صادرة عن تأثير النفس بقوتها فيه، فأول ما تؤثر في نفسها، ثم تؤثر في غيرها، وقيل إنما هو سم في عين العائن، يصيب بلفحه عند التحديق إليه، كما يصيب لفح سم الأفعى من يتصل به، ثم رد الأول بأنه لو كان كذلك، لما تخلفت الإصابة في كل حال، والواقع خلافه، والثاني بأن سم الأفعى جزء منها، وكلها قاتل، والعائن ليس يقتل منه شيء في قولهم إلا نظره، وهو معنى خارج عن ذلك، قال: والحق أن اللَّه يخلق عند نظر العائن إليه، وإعجابه به، إذا شاء ما شاء، من ألم، أو هلكة، وقد يصرفه قبل وقوعه إما بالاستعاذة، أو بغيرها، وقد يصرفه بعد وقوعه بالرقية، أو بالاغتسال، أو بغير ذلك. انتهى كلامه.

قال الحافظ: وفيه بعض ما يُتعقب، فإن الذي مثل بالأفعى لم يرد أنها تلامس المصاب حتى يتصل به من سمها، وإنما أراد أن جنسا من الأفاعي، اشتهر أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك، فكذلك العائن، وقد أشار ﷺ إلى ذلك، في حديث أبي

لبابة رضي الله عنه عند البخاريّ في «بدء الخلق» عند ذكر الأبتر، وذي الطفيتين، قال: «فإنهما يطمسان البصر، ويسقطان الحبل»، وليس مراد الخطابي بالتأثير المعنى الذي يذهب إليه الفلاسفة، بل ما أجرى اللَّه به العادة من حصول الضرر للمعيون. وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر رفعه: «أكثر من يموت بعد قضاء اللَّه وقدره بالنفس»، قال الراوي: يعني بالعين، وقد أجرى اللَّه العادة بوجود كثير من الْقُوَى، والخواص في الأجسام والأرواح، كما يحدث لمن ينظر إليه من يحتشمه من الخجل، فيرى في وجهه حمرة شديدة، لم تكن قبل ذلك، وكذا الاصفرار عند رؤية من يخافه، وكثير من الناس يسقم بمجرد النظر إليه، وتضعف قواه، وكل ذلك بواسطة ما خلق اللَّه تعالى في الأرواح من التأثيرات، ولشدة ارتباطها بالعين نسب الفعل إلى العين، وليست هي المؤثرة، وإنما التأثير للروح، والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها، فمنها ما يؤثر في البدن بمجرد الرؤية، من غير اتصال به؛ لشدة خبث تلك الروح، وكيفيتها الخبيثة، والحاصل أن التأثير بإرادة اللَّه تعالى وخلقه، ليس مقصورا على الاتصال الجسماني، بل يكون تارة به، وتارة بالمقابلة، وأخرى بمجرد الرؤية، وأخرى بتوجه الروح، كالذي يحدث من الأدعية، والرُّقَى والالتجاء إلى اللَّه، وتارة يقع ذلك بالتوهم والتخيل، فالذي يخرج من عين العائن سهم معنوي، إن صادف البدن لا وقاية له أثر فيه، وإلا لم ينفذ السهم، بل ربما رد على صاحبه، كالسهم الحسيّ سواء. انتهى «فتح» ١١/ ٣٥٧- ٣٥٨ . وهو أيضًا بحث نفيس جدًا ينبغي العناية بفهمه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٣٨- (الاستِعَاذَةُ مِنْ شَرِ الْكِبَرِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الْكِبَرُ» -بكسر الكاف، وفتح الموحّدة-: المراد به كبر السنّ، وهو قريب من معنى الهرم، ولا يصحّ ضبطه بسكون الموحّدة، بمعنى التكبّر؛ لأنه خلاف الرواية، وأيضًا أن الكِبْر ليس في شيء منه خير، بل كله سيّء. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٩٧- (أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ

حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَسُوءِ الْكِبَرِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»: هو الكنديّ المسروقيّ، أبو عيسى الكوفيّ، ثقة، من كبار [١١]. و«حسين»: هو ابن عليّ الجعفيّ الكوفيّ الثقة العابد القارىء [٩]. و«زائدة»: هو ابن قُدامة الثقفيّ، أبو الصلت الكوفيّ، ثقة [٧]. و«حميد»: هو الطويل.

والحديث صحيح، تفرّد به المصنف رحمه اللَّه تعالى، أخرجه هنا-٣٨/ ٥٤٩٧ وفي «الكبرى» ٣٩/ ٧٩٣١، ومضى شرحه غير مرّة. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٣٩- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ أَرْذَلِ الْعُمُرِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «الأرذل» من كلّ شيء: الرديء منه. قال عز وجل: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾ [الحج: ٥] قيل: هو الذي يخرف من الكبَر، حتى لا يعقل، وبيّنه بقوله: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، فمعنى الاستعاذة من أرذل العمر هو أن لا يصل إلى آخر عمره الذي لا يستطيع فيه أن يستقل بنفسه القيام بالواجبات، ولا بخدمة نفسه، بل يصير مثل الصبيّ في عقله، وقواه.

فقوله: «أرذل العمر» هو بمعنى الكِبَرِ في الباب الماضي، وسوء العمر في الباب التالي. واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٤٩٨- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ يُعَلِّمُنَا خَمْسًا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَدْعُو بِهِنَّ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«خالد»: هو ابن الحارث الهجيميّ.

والحديث أخرجه البخاريّ، وتقدم في ٦/ ٥٤٤٧ ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٤٠-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ سُوءِ الْعُمُرِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: هذه الرجمة بمعنى الترجمتين المذكورتين قبله.

٥٤٩٩- (أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ -يَعْنِي أَبَاهُ- عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ عُمَرَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ بِجَمْعٍ: أَلَا إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ خَمْسٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ سُوءِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الصَّدْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «**عِمْرَانُ بْنُ بَكَّارٍ**»: هو البرّاد الكلاعيّ الحمصيّ المؤذّن، ثقة[١١]. و«**أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ**»: هو الوَهْبِيُّ الكِنْديّ، صدوق[٩]. و«**يونس**»: هو ابن أبي إسحاق. و«**أبو إسحاق**»: هو السبيعيّ.

وقوله: «**بجمع**»: أي بمزدلفة، سميت بذلك؛ لاجتماع الناس فيها، وقيل: غير ذلك في وجه تسميتها، وقد سبق في «كتاب الحجّ».

والحديث ضعيف، وقد سبق البحث عنه في٢٧/ ٥٤٨٠ فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٤١-(الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «الْحَوْرُ والْكَوْرُ» -بفتح أول كلّ منهما، وسكون ثانيه، قال الفيّوميّ: حار حَوْراً: نقص. وقال أيضاً: كار الرجل العمامة كَوْراً، من باب قال:

أدارها على رأسه، قال: والكَوْرُ مثل قَوْل أيضا: الزيادة، «ونعوذ بالله من الْحَوْر بعد الْكَوْر»: أي النقص بعد الزيادة، ويُروى «بعد الكون» بالنون، وهو بمعناه، ويقال: هو الرجوع من الطاعة إلى المعصية. انتهى كلام الفيّومي. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٠٠- **(أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ إِذَا سَافَرَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ»).**

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١-(**أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ**) الهاشميّ مولاهم البصريّ الشَّطّيّ، صدوقٌ، يُغرب[١٠]٦٤/ ٢٥٥٤.

٢-(**خالد بن الحارث**) الهجيميّ، أبو عثمان البصريّ، ثقة ثبت[٨]٤٢/ ٤٧.

٣-(**شعبة**) بن الحجاج الإمام الحجة الشهير[٧]٢٤/ ٢٧.

٤-(**عاصم**) بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصريّ، ثقة[٤]١٤٨/ ٢٣٩.

٥-(**عبد الله بن سَرْجِس**) - بفتح المهملة، وسكون الراء، وكسر الجيم، بعدها مهملة- المزنيّ، حليف بني مخزوم، صحابيّ سكن البصرة رضي الله عنه، وتقدّمت ترجمته في «الطهارة»٣٠/ ٣٤. والله تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه الله تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح. **(ومنها)**: أنه مسلسل بالبصريين. **(ومنها)**: أن صحابيّه رضي الله عنه من المقلّين في الرواية، ليس له في الكتب الستة إلا نحو سبعة أحاديث. والله تعالى أعلم.

شرح الحديث

(**عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ**) رضي الله تعالى عنه (**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ إِذَا سَافَرَ**) أي شرع في السفر، وركب راحلته، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه الآتي بعد باب: «كان رسول الله ﷺ إذا سافر، فركب راحلته...» الحديث، وفي حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عند مسلم: «كان إذا استوى على بعيره، خارجاً إلى سفر، كبّر ثلاثاً، ثم قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾ اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، اللهم هَوِّن علينا سفرنا هذا، واطو عنا بُعده، اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في

الأهل، اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر، وكآبة المنظر، وسوء المنقلب في المال والأهل»، وإذا رجع قالهن، وزاد فيهن: «آيبون، تائبون، عابدون لربنا حامدون».

(قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ) الوعثاء- بفتح الواو، وإسكان العين المهملة، وبالثاء المثلثة، وبالمد-: وهي المشقة والشدة. (وَكَآبَةِ) -بفتح الكاف، وبالمد، هي تغير النفس من حزن ونحوه. (الْمُنْقَلَبِ) - بفتح اللام-: قيل: هو مصدر بمعنى الانقلاب، أو اسم مكان، قال الخطابيّ رحمه الله تعالى: معناه أن ينقلب إلى أهله كئيباً حزيناً؛ لعدم قضاء حاجته، أو إصابة آفة له، أو يجدهم مرضى، أو مات منهم بعضهم. انتهى. (وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ) بالراء، والكور: لَفّ العمامة، والحور: نقضها، والمراد الاستعاذة من النقصان بعد الزيادة، أو من الشتات بعدالانتظام، أو من فساد الأمور بعد صلاحها، وقيل: من الرجوع عن الجماعة بعد الكون فيهم.

وفي «صحيح مسلم»: «بعد الكون» بالنون بدل الراء، قال النوويّ رحمه الله تعالى في «شرح مسلم»: هكذا هو في معظم النسخ من «صحيح مسلم»: «بعد الكون» بالنون، بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا إلا بالنون، وكذا ضبطه الحفاظ المتقنون في «صحيح مسلم»، قال القاضي: وهكذا رواه الفارسيّ وغيره، من رواة «صحيح مسلم»، قال: ورواه العذريّ: «بعد الكور» بالراء، قال: والمعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون، قال القاضي: قال إبراهيم الحربى: يقال: إن عاصما وَهِمَ فيه، وأن صوابه «الكور» بالراء، قلت: وليس كما قال الحربي، بل كلاهما روايتان، وممن ذكر الروايتين جميعا الترمذي في «جامعه»، وخلائق من المحدثين، وذكرهما أبو عبيد، وخلائق من أهل اللغة، وغريب الحديث، قال الترمذي بعد أن رواه بالنون: ويروى بالراء أيضا، ثم قال: وكلاهما له وجه، قال: ويقال: هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر، أو من الطاعة إلى المعصية، ومعناه الرجوع من شيء إلى شيء من الشر. هذا كلام الترمذى، وكذا قال غيره من العلماء: معناه بالراء والنون جميعا: الرجوع من الاستقامة، أو الزيادة إلى النقص، قالوا: ورواية الراء مأخوذة من تكوير العمامة، وهو لَفّها وجمعها، ورواية النون مأخوذة من الكون، مصدر كان يكون كونا: إذا وُجد، واستقر. قال المازرى في رواية الراء: قيل أيضا: إن معناه: أعوذ بك من الرجوع عن الجماعة، بعد أن كنا فيها، يقال: كار عمامته: إذا لفها، وحارها: إذا نقضها. وقيل: نعوذ بك من أن تفسد أمورنا بعد صلاحها، كفساد العمامة بعد استقامتها على الرأس، وعلى رواية النون قال أبو عبيد: سئل عاصم عن معناه؟ فقال: ألم تسمع قولهم: حار بعد ما كان: أي إنه كان على حالة جميلة، فرجع عنها. انتهى كلام النوويّ في «شرح

مسلم» ٩/ ١١٥-١١٦ .

(**وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ**) أي أعوذ بك من الظلم، فإنه يترتب عليه دعاء المظلوم، ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، ففيه التحذير من الظلم، ومن التعرض لأسبابه. قاله النوويّ.

(**وَسُوءِ الْمَنْظَرِ**) بالظاء: أي المرأى، وهو كلّ منظر يُعقب النظر إليه سوءاً (**فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ**) أراد أن لا يرى في أهله وماله مكروهاً يسوءه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(**المسألة الأولى**): في درجته:

حديث عبد الله بن سَرجِس ﷺ هذا أخرجه مسلم

(**المسألة الثانية**): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٤١/ ٥٥٠١ و٤٢/ ٥٥٠٢- وفي «الكبرى»٤٣/ ٧٩٣٥ و٤٤/ ٧٩٣٦ و٥٤/ ٧٩٣٧. وأخرجه (م) في «الحج»١٣٤٣ (ت) في «الدعوات»٣٤٣٩ (ق) في «الدعاء» ٣٨٨٨. والله تعالى أعلم.

(**المسألة الثالثة**): في فوائده:

(**منها**): ما ترجم له المصنّف رحمه الله تعالى، وهو بيان استحباب الاستعاذة من الحور بعد الكور: أي النقص بعد الزيادة. (**ومنها**): الاستعاذة من أن يصاب الإنسان في أهله، وماله بسوء. (**ومنها**): التحذير من الظلم، والابتعاد من أسبابه. (**ومنها**): أن دعوة المظلوم مستجابة، فلا ينبغي لعاقل أن يتعرض لها بسبب ظلمه لأي مسلم كان. (**ومنها**): استحباب هذا الذكر، ونحوه عند ابتداء الأسفار كلها، وقد جاءت فيه أحاديث كثيرة ، جمعها النوويّ في «كتاب الأذكار»، وكذا غيره من العلماء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٠١- (**أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ إِذَا سَافَرَ قَالَ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ»**).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ»: هو ابن راهويه. و«جرير»: هو ابن عبد الحميد. و«عاصم»: هو الأحول المذكور قبله.

والحديث أخرجه مسلم، كما سبق قبله. والله تعالى أعلـم بالصواب، وإليه

المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٤٢-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ)

٥٥٠٢- (أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا سَافَرَ يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «يوسف بن حماد»: هو الْمَعْنِيّ، أبو يعقوب البصريّ، ثقة[١٠]. و«**بشر بن منصور**»: هو أبو محمد الأزديّ البصريّ، صدوقٌ عابد زاهد[٨]. و«**عاصم**»: هو ابن سليمان الأحول.

والحديث أخرجه مسلم، كما سبق بيانه قريباً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٤٣-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ كَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «الكآبة» -بفتح الكاف، والمدّ: هي تغير النفس من حزن، ونحوه. و«المنقلب» بصيغة اسم المفعول: أي الرجوع، أو مكان الرجوع. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٠٣ - (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُقَدَّمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِشْرٍ الْخَثْعَمِيِّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا سَافَرَ، فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ، قَالَ بِإِصْبَعِهِ، وَمَدَّ شُعْبَةُ بِإِصْبَعِهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ

مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُقَدَّمٍ»: هو المقدّميّ البصريّ، صدوقٌ، من صغار[١٠]. و**«ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ»**: هو محمد بنُ إبراهيم بن أبي عديّ البصريّ الثقة[٩].

و**«عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بِشْرٍ الْخَثْعَمِيّ»** أبو عُمير الكاتب الكوفيّ، صدوقٌ[٤].

روى عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، وعروة البارقيّ، وجَبَلَة بن حممة. وعنه ابنه عمير، وابن ابنه بشر بن عمير، وشعبة، والسفيانان. قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان في «الثقات». تفرد به المصنف، والترمذيّ، وله عندهما هذا الحديث فقط.

و**«أبو زرعة»**: هو ابن عمرو بن جرير البجليّ الكوفيّ، قيل: اسمه هرم، وقيل: غيره، ثقة [٣].

وقوله: **«قال بإصبعه»**: أي أشار بها، ففيه إطلاق القول على الفعل، وهو شائع، كما ذكرناه في مواضع من هذا الشرح. والظاهر أن المد هو رفعها إلى السماء إشارة إلى توحيد الله سبحانه وتعالى.

وقوله: **«أنت الصاحب»**: أي أنت صاحبنا الذي تصحبنا بحفظك ورعايتك. وقوله: «والخليفة الخ»: أي يخلُفنا في أهلنا بإصلاح أحوالهم بعد مغيبنا عنهم، وفيه إطلاق الصاحب، والخليفة على الله تعالى. وتمام شرح الحديث سبق في حديث عبد الله بن سرجس رضي الله عنه قريباً.

والحديث صحيح، أخرجه المصنف رحمه الله تعالى هنا-٤٣/٥٥٠٣- وفي «الكبرى» ٤٦/٧٩٣٨ . وأخرجه (د) في «الجهاد» ٢٥٩٨ (ت) في «الدعوات» ٣٤٣٨ (أحمد) في «باقي مسند المكثرين» ٨٩٥٢ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٤٤-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ جَارِ السُّوءِ)

٥٥٠٤- (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَارِ السَّوْءِ، فِي دَارِ الْمُقَامِ، فَإِنَّ جَارَ الْبَادِيَةِ يَتَحَوَّلُ عَنْكَ».

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١-(**عمرو بن عليّ**) الفلّاس البصريّ، ثقة ثبت[١٠]٤/ ٤ .

٢-(**يحيى**) بن سعيد القطّان البصريّ، ثقة ثبت حجة[٩]٤/ ٤ .

٣-(**محمد بن عجلان**) المدنيّ، صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ([٥]٣٦/ ٤٠ .

٤-(**سعيد بن أبي سعيد**) كيسان المقبريّ، أبو سعد المدنيّ، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين[٣]٩٥/ ١١٧ .

٥-(**أبو هريرة**) رضي الله تعالى عنه١/ ١ . والله تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(**منها**): أنه من خماسيات المصنف رحمه الله تعالى. (**ومنها**): أن رجاله كلهم رجال الصحيح. (**ومنها**): أن شيخه أحد مشايخ الجماعة بلا واسطة. (**ومنها**): أنه مسلسل بالمدنيين من ابن عجلان، والباقيان بصريان. (**ومنها**): أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ. والله تعالى أعلم.

شرح الحديث:

(**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**) رضي الله عنه ، أنه (**قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ**) بصيغة الأمر، وعند الحاكم في «مستدركه»: أنه ﷺ كان يقول في دعائه: «اللهم إني أعوذ بك من جار السوء. . .» الحديث (**مِنْ جَارِ السَّوْءِ**) بفتح السين المهملة، وسكون الواء، من إضافة المصوف إلى الصفة، وهو قليل، قال الفيّوميّ: هو رجل سَوْء بالفتح والإضافة، وعملُ سَوْء، فإن عرّفت الأول، قلت: الرجل السَّوْءُ، والعملُ السَّوْء. انتهى (فِي دَارِ الْمُقَامِ) بضم الميم: مصدر ميميّ لأقام: أي دار الإقامة (**فَإِنَّ جَارَ الْبَادِيَةِ**) أي الذي جاور في البادية يعني السفر(**يَتَحَوَّلُ عَنْكَ**) أي يفارقك بسهولة، فلا يطول ضرره معك، وفي رواية أحمد في «مسنده»٢/ ٣٤٦ والحاكم في «المستدرك»١/ ٥٣٢ من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد المقبريّ: «استعيذوا بالله من شرّ جار الْمُقام، فإن جار المسافر إذا شاء أن يزايل زايل». وفي حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عند الطبرانيّ: كان النبيّ ﷺ يقول: «اللهم إني أعوذ بك من يوم السوء، ومن ليلة السوء، ومن ساعة السوء، ومن صاحب السوء، ومن جار السوء في دار المقام». قال الحافظ الهيثميّ رحمه الله تعالى في «مجمع الزوائد»١٠/ ١٤٤ : رجاله رجال الصحيح،

غير بشر بن ثابت البزار، وهو ثقة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

والحديث صحيح، ولا يقال: في إسناده محمد بن عجلان، وقد اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ؛ لأنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه عبد الرحمن بن إسحاق، وهو القرشي مولاهم عن سعيد المقبريّ، عند أحمد، والحاكم، كما مرّ آنفاً، وله أيضاً شاهد من حديث عقبة ﷺ، كما مرّ أيضاً.

وهو من أفراد المصنّف رحمه الله تعالى، أخرجه هنا-٤٤/ ٥٥٠٤- وفي «الكبرى»٤٧/ ٧٩٣٧. وأخرجه (أحمد) في «باقي مسند المكثرين» ٨٣٤٨ (الحاكم) في «مستدركه»١/ ٥٣٢. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٤٥-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ غَلَبَةِ الرِّجَالِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: معنى «غلبة الرجال»: أي شدّة تسلّطهم، كاستيلاء الرعاع هرْجا ومَرْجاً. قال الكرمانيّ: هذا الدعاء من جوامع الكلم؛ لأن أنواع الرذائل ثلاثة: نفسانيّة، وبدنية، وخارجية، فالأولى بحسب القوى التي للإنسان، وهي ثلاثة: العقلية، والغضبيّة، والشهوانيّة، فالهم، والحزن يتعلّق بالعقليّة، والجبن بالغضبيّة، والبخل بالشهوانيّة، والعجز، والكسل بالبدنيّة. والثاني عند سلامة الأعضاء، وتمام الآلات والقوى، والأول عند نقصان عضو ونحوه، والضلع بالخارجيّة، فالأول ماليّ، والثانيّ جاهيّ، والدعاء مشتمل على جميع ذلك. ذكره في «الفتح»١٢/ ٤٦٦. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٠٥- (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي طَلْحَةَ: «الْتَمِسْ لِي غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي، فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ، يُرْدِفُنِي وَرَاءَهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُلَّمَا نَزَلَ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ، يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَرَمِ، وَالْحُزْنِ، وَالْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«**إسماعيل**»: هو ابن جعفر الأنصاريّ المدنيّ القارىء.

وقوله: «**فكنت أسمعه يكثر أن يقول**»: استُدلّ به على أن هذه الصيغة لا تدلّ على الدوام، ولا الإكثار، وإلا لما كان لقوله: «يكثر» فائدة، وتُعقّب بأن المراد بالدوام أعمّ من الفعل والقوّة. قال الحافظ: ويظهر لي أن الحاصل أنه لم يعرف لذلك مزيلًا، ويفيد قوله: «يكثر» وقوع ذلك من فعله كثيراً. انتهى «فتح»١٢/ ٤٦٥ . وتمام شرح الحديث تقدّم.

والحديث متّفق عليه، وقد تقدّم في٧/ ٥٤٤٩ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٤٦-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: فيه تنبيهان: (الأول): في اشتقاق الدجال ومعناه، وما يتعلّق بذلك:

«الدجّال»: فَعّال- بفتح أوله والتشديد- من الدجل، وهو التغطية، وسمي الكذاب دجالا؛ لأنه يغطي الحق بباطله، ويقال: دَجَلَ البعيرَ بالقطران إذا غطاه، والاناء بالذهب إذا طلاه. وقال ثعلب: الدجال المموه، سيف مدجل إذا طُلي. وقال ابن دريد: سمي دجالا؛ لأنه يغطي الحق بالكذب، وقيل: لضربه نواحي الأرض، يقال: دجل مخففا ومشددا: إذا فعل ذلك. وقيل: بل قيل ذلك: لأنه يغطي الأرض، فرجع إلى الأول.

وقال القرطبي في «التذكرة»: اختُلف في تسميته دجالا على عشرة أقوال، ومما يحتاج إليه في أمر الدجال أصله، وهل هو ابن صياد أو غيره، وعلى الثاني فهل كان موجودا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لا؟ ومتى يخرج؟ وما سبب خروجه؟ ومن أين يخرج؟ وما صفته؟ وما الذي يدعيه؟ وما الذي يظهر عند خروجه من الخوارق، حتى تكثر أتباعه؟ ومتى يهلك؟ ومن يقتله؟:

[فأما الأول]: فجاء في «كتاب الاعتصام» من «صحيح البخاريّ» في شرح حديث جابر ﵁ أنه كان يحلف أن ابن صياد هو الدجال.

[وأما الثاني]: فمقتضى حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم الداري، الذي أخرجه مسلم أنه كان موجودا في العهد النبوي، وأنه محبوس في بعض الجزائر.

[وأما الثالث]: ففي حديث النوّاس ﷺ عند مسلم أنه يخرج عند فتح المسلمين القسطنطينية. وأما سبب خروجه، فأخرج مسلم في حديث ابن عمر عن حفصة ﷺ أنه يخرج من غضبة يغضبها. وأما من أين يخرج؟ فمن قبل المشرق جزما، ثم جاء في رواية أنه يخرج من خُراسان، أخرج ذلك أحمد، والحاكم من حديث أبي بكر ﷺ. وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان، أخرجها مسلم. وأما صفته فمذكورة في أحاديث، كحديث ابن عمر، مرفوعاً: «رجل جسيم، أحمر، جعد الرأس، أعور العين، كأنها عنبة طافية»، وغير ذلك مما جاء في «الصحيحين»، وغيرهما. وأما الذي يدعيه، فإنه يخرج أولا، فيدّعي الإيمان والصلاح، ثم يدعي النبوة، ثم يدعى الإلهية، كما أخرج الطبراني من طريق سليمان بن شهاب، قال: نزل عليّ عبد الله بن المعتمر، وكان صحابيا، فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «الدجال ليس به خفاء، يجيء من قبل المشرق، فيدعو إلى الدين، فيُتَّبع ويظهر، فلا يزال حتى يقدم الكوفة، فيظهر الدين، ويعمل به فيتبع، ويحث على ذلك، ثم يدّعي أنه نبي، فيفزع من ذلك كل ذي لب ويفارقه، فيمكث بعد ذلك، فيقول: أنا الله، فتُغشى عينه، وتقطع أذنه، ويُكتب بين عينيه كافر، فلا يخفى على كل مسلم، فيفارقه كل أحد من الخلق في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»، وسنده ضعيف.

(التنبيه الثاني): اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن، مع ما ذكر عنه من الشر، وعظم الفتنة به، وتحذير الأنبياء منه، والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة.

[وأجيب]: بأجوبة:

[أحدها]: أنه ذُكر في قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فقد أخرج الترمذي، وصححه عن أبي هريرة رفعه: «ثلاثة إذا خرجن لم ينفع نفسا إيمانها، لم تكن آمنت من قبل: الدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها.

[الثاني]: قد وقعت الإشارة في القرآن إلى نزول عيسى بن مريم في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩]، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]، وصح أنه الذي يقتل الدجال، فاكتفى بذكر أحد الضدين عن الآخر، ولكونه يلقب المسيح كعيسى، لكن الدجال مسيح الضلالة، وعيسى مسيح الهدى.

[الثالث]: أنه ترك ذكره احتقارا، وتُعُقّب بذكر يأجوج ومأجوج، وليست الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال، والذي قبله، وتعقب بأن السؤال باق، وهو ما الحكمة في ترك التنصيص عليه؟ وأجاب الامام البلقيني بأنه اعتَبَر كل من ذُكر في القرآن من المفسدين، فوجد كل من ذكر إنما هم ممن مضى، وانقضى أمره، وأما من لم يجىء بعدُ، فلم يذكر منهم أحدا. انتهى. وهذا يُنتقض بيأجوج ومأجوج. وقد وقع في تفسير البغوي أن الدجال مذكور في القرآن، في قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] وأن المراد بالناس هنا الدجال، من إطلاق الكل على البعض، وهذا إن ثبت أحسن الأجوبة، فيكون من جملة ما تكفل النبي صلى الله عليه وسلم ببيانه والعلم عند الله تعالى.

وأما ما يظهر على يده من الخوارق، فقد ذكر في أحاديث كثيرة، كحديث حذيفة ﷺ مرفوعًا: «إن معه ماء، وناراً، فناره ماء بارد، وماؤه نار». رواه البخاريّ، وغير ذلك.

وعند الحاكم من طريق قتادة، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أَسيد رفعه: «إنه يخرج -يعني الدجال -في نقص من الدنيا، وخفة من الدين، وسوء ذات بين، فيرد كل مَنْهَل، وتُطوى له الأرض. . . الحديث، وأخرج نعيم بن حماد في «كتاب الفتن» من طريق كعب الأحبار قال: يتوجه الدجال، فينزل عند باب دمشق الشرقي، ثم يُلتَمس فلا يُقدَر عليه، ثم يُرَى عند المياه التي عند نهر الكسوة، ثم يُطلب فلا يُدْرَى أين توجه؟ ثم يظهر بالمشرق، فيعطى الخلافة، ثم يظهر السحر، ثم يدعي النبوة، فتتفرق الناس عنه، فيأتي النهر فيأمره أن يسيل إليه، فيسيل ثم يأمره أن يرجع فيرجع، ثم يأمره أن ييبس فييبس، ويأمر جبل طور، وجبل زيتا أن ينتطحا فينتطحان، ويأمر الريح أن تثير سحابا من البحر، فتمطر الأرض، ويخوض البحر في يوم، ثلاث خوضات، فلا يبلغ حقويه، وإحدى يديه أطول من الأخرى، فيمد الطويلة في البحر، فتبلغ قعره، فيخرج من الحيتان ما يريد».

وأما متى يهلك؟ ومن يقتله؟ فإنه يهلك بعد ظهوره على الأرض كلها، إلا مكة والمدينة، ثم يقصد بيت المقدس، فينزل عيسى عليه السلام، فيقتله، أخرجه مسلم .

وفي حديث هشام بن عامر رضي الله عنه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من الدجال»، أخرجه الحاكم.

وأخرج أبو نعيم في ترجمة حسان بن عطية، أحد ثقات التابعين من «الحلية» بسند حسن صحيح إليه قال: «لا ينجو من فتنة الدجال إلا اثنا عشر ألف رجل، وسبعة آلاف

امرأة»، وهذا لا يقال من قبل الرأي، فيحتمل أن يكون مرفوعا أرسله، ويحتمل أن يكون أخذه عن بعض أهل الكتاب. انتهى من «الفتح»١٤/ ٦٠١-٦٠٣ بتصرّف. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٠٦- (**أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يَسْتَعِيذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، قَالَ: وَقَالَ: «إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ»**).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«**سفيان**»: هو ابن عيينة. و«**يحيى**»: هو ابن سعيد الأنصاريّ.

والحديث متّفقٌ عليه، وقد تقدم في «الجنائز» ٢٠٦٥/١١٥ سنداً ومتناً، ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تزدد علماً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٤٧-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ عَذَابِ جهَنَّمَ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «المسيح»- بفتح الميم، وتخفيف المهملة المكسورة، وآخره حاء مهملة-: يطلق على الدجال، وعلى عيسى ابن مريم عليهما السلام، لكن إذا أريد الدجال قيد به، وقال أبو داود في «السنن»: المسيح مثقل الدجال، ومخفف عيسى، والمشهور الأول، وأما ما نَقَل الفربري فى رواية المستملى وحده عنه عن خلف بن عامر، وهو الهمداني، أحد الحفاظ، أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد، يقال للدجال، ويقال لعيسى، وأنه لافرق بينهما، بمعنى لا اختصاص لأحدهما بأحد الأمرين، فهو رأى ثالث، وقال الجوهري: من قاله بالتخفيف؛ فلمسحه الأرض، ومن قاله بالتشديد؛ فلكونه ممسوح العين، وحكى بعضهم أنه قال بالخاء المعجمة في الدجال، ونسب قائله إلى التصحيف.

واختلف في تلقيب الدجال بذلك، فقيل: لأنه ممسوح العين، وقيل: لأن أحد شقى

وجهه خلق ممسوحا، لا عين فيه، ولا حاجب، وقيل: لأنه يمسح الأرض إذا خرج. وأما عيسى عليه السلام فقيل: سمي بذلك؛ لأنه خرج من بطن أمه ممسوحا بالدهن، وقيل: لأن زكريا مسحه، وقيل: لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا بريء، وقيل: لأنه كان يمسح الأرض بسياحته، وقيل: لأن رجله كانت لا أخمص لها، وقيل: للبسه المسوح، وقيل: هو بالعبرانية ما شيخا، فعرب المسيح، وقيل: المسيح الصديق. وذكر الشيخ مجد الدين الشيرازي صاحب «القاموس» أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولا، أوردها في «شرح المشارق». ذكره في «الفتح»٢/ ٥٨٤. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٠٧- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا.

و«**أَحْمَدُ بْنُ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ**»: هو أبو عليّ بن أبي عمرو النيسابوريّ، صدوق[١١].

و«**أبوه**»: هو حفص بن عبد الله بن راشد، أبو عمرو النيسابوريّ قاضيها، صدوقٌ[٩].

و«**إبراهيم**»: هو ابن طهمان.

والسند فيه ثلاثة من التابعين المدنيين يروي بعضهم عن بعض.

والحديث صحيح، وهو بهذا السياق من أفراد المصنّف رحمه الله تعالى، أخرجه هنا-٤٧/ ٥٥٠٧- وفي «الكبرى» ٥٠/ ٧٩٤٢ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٠٨- (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «أبو إسماعيل»: هو إبراهيم بن عبد الملك القنّاد البصريّ، صدوقٌ، في حفظه شيء[٧].

والحديث أخرجه البخاريّ، وقد تقدّم سنداً، ومتناً في «الجنائز»١١٥/ ٢٠٦٠ ومضى شرحه هناك، فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٤٨-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ شَيَاطِينِ الإِنْسِ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: قال في «المصباح المنير»: في الشيطان قولان: [**أحدهما**]: أنه من شطن: إذا بعُد عن الحقّ، أو عن رحمة الله، فتكون النون أصليّة، ووزنه فيعال، وكلُّ عاتٍ متمرّد من الجنّ، والإنس، والدوابّ، فهو شيطان. ووصف أعرابيّ فرسه، فقال: كأنه شيطان في أشطان- أي حبال- .

[**والثاني**]: أن الياء أصليّة، والنون زائدة عكس الأول، وهو من شاط يَشيط: إذا بطل، أو احترق، فوزنه فعلان. انتهى.

وقال في «لسان العرب» ١٣/ ٢٣٨: الشيطان: فيعال، من شطن: إذا بعُد فيمن جعل النون أصلًا، وقولهم: الشياطين دليل على ذلك، وكلّ عاتٍ متمردٌ من الجن والإنس، والدوابّ شيطان، قال جرير:

أَيَّامَ يَدْعُونَنِي الشَّيْطَانَ مِنْ غَزَلٍ وَهُنَّ يَهْوِينَنِي إِذْ كُنْتُ شَيْطَانَا

وتشيطن الرجل، وشيطن: إذا صار كالشيطان، وفعل فعله، قال رؤبة:

شَافِ لِبَغْيِ الْكَلْبِ الْمُشَيْطَنِ

وقيل: الشيطان: فعلان، من شاط يشيط: إذا هلك، واحترق، مثلُ هَيْمان، وغَيْمان، من هام، وغام، قال الأزهريّ: الأول أكثر. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٠٩- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ خَشْخَاشٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ، فَجِئْتُ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ تَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ»، قُلْتُ: أَوَ لِلْإِنْسِ شَيَاطِينُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١-(**أحمد بن سليمان**) بن عبد الملك، أبو الحسين الرُّهاويّ، ثقة حافظ [١١] ٣٨/ ٤٢ من أفراد المصنف.

٢-(**جعفر بْنُ عَوْنٍ**) بن جعفر بن عمرو بن حُريث المخزوميّ، أبو عون الكوفيّ،

صدوقٌ [٩]٤٠/ ٦٨٤ .

٣-**(عبد الرحمن بن عبد الله)** بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعوديّ الكوفيّ، صدوقٌ اختلط بعد دخوله بغداد [٧]٥٠/ ٨٤٩ .

٤-**(أبو عمر)** ويقال: أبو عمرو الدمشقيّ، ضعيف[٦].

رَوَى عن عُبيد بن الْخَشْخَاس، وعمر بن عبد العزيز. وعنه عبد الرحمن بن عبد الله المسعوديّ، وحسين بن علي الجُعْفي. قال الدارقطنيّ: متروك. تفرّد به المصنّف بهذا الحديث فقط.

٥-**(عُبيد بن الخشخاش)**- بمعجمات، وقيل: بمهملات- ليّن [٣].

روى عن أبي ذرّ رضي الله عنه ، وعنه أبو عمر الدمشقيّ. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: روى عنه الكوفيّون. وقال البخاريّ: لم يذكر سماعاً من أبي ذرّ، وضعفه الدارقطنيّ. تفرد به المصنّف بهذا الحديث فقط. والله تعالى أعلم.

٦-**(أبو ذَرّ)** جندب بن جُنادة، وقيل: غيره الصحابيّ المشهور رضي الله عنه ، المتوفّى سنة (٣٢) في خلافة عثمان رضي الله عنه . والله تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أَبِي ذَرٍّ) رضي الله تعالى عنه، أنه **(قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ)** أي النبويّ **(وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ)** جملة في محل نصب على الحال **(فَجِئْتُ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ)** وفي رواية أبي داود الطيالسيّ: «فقال: يا أبا ذرّ، قلت: لبيك، قال: أصليت؟ قلت: لا، فقم، فصلّ، فصليت، ثم أتيته، فجلست إليه، فقال: يا أبا ذرّ استعذت بالله من شرّ شياطين الجنّ والإنس؟...» الحديث[1] **(تَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ)** أي من شرّهما **(قُلْتُ: أَوَ لِلْإِنْسِ شَيَاطِينُ؟ قَالَ)** صلى الله عليه وسلم **(نَعَمْ)** لهم شياطين، فكلّ متمرّد، متسلط على الناس في صدّهم عن الله تعالى، فهو شيطان. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

والحديث ضعيف؛ لضعف أبي عمر، وعبيد، كما سبق آنفاً، وهو من أفراد المصنّف رحمه الله تعالى، أخرجه هنا-٤٨/ ٥٥٠٩- وفي «الكبرى» ٥١/ ٧٩٤٤ . وأخرجه (أحمد) في «مسند الأنصار» ٢١٠٣٦ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

---

(١) هكذا أورده الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال» ١٩/ ٢٠٤-٢٠٥.

٤٩-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «فتنة المحيا» -كما قال الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى-: هو ما يَعرِض للإنسان مدة حياته، من الافتتان بالدنيا، والشهوات، والجهالات، وأعظمها -والعياذ بالله -أمر الخاتمة عند الموت. وفتنة الممات: يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت، أضيفت إليه لقربها منه، ويكون المراد بفتنة المحيا على هذا ما قبل ذلك، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر، وقد صح -يعني في حديث أسماء المتقدم في «الجنائز»: «إنكم تفتنون في قبوركم، مثل أو قريبا من فتنة الدجال»، ولا يكون مع هذا الوجه متكررا مع قوله: «عذاب القبر»؛ لأن العذاب مرتب على الفتنة، والسبب غير المسبب. وقيل: أراد بفتنة المحيا الابتلاء، مع زوال الصبر، وبفتنة الممات السؤال في القبر، مع الحيرة، وهذا من العام بعد الخاص؛ لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات، وفتنة الدجال داخلة تحت فتنة المحيا. وأخرج الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» عن سفيان الثوري: أن الميت إذا سئل من ربك؟ تراءى له الشيطان، فيشير إلى نفسه أني أنا ربك، فلهذا ورد سؤال التثبت له حين يسأل، ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة: «كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا: اللهم أعذه من الشيطان». ذكره في «الفتح»٢/ ٥٨٤ . والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٥١٠- (أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَمَالِكٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«**سفيان**»: هو ابن عيينة. و«**مالك**»: هو إمام دار الهجرة. و«**أبو الزناد**»: هو عبد الله بن ذكوان. و«**الأعرج**»: هو عبد الرحمن بن هرمز.

وقوله: «**عوذوا بالله**» فعل أمر من عاذ يعوذ، كقال يقول: إذا اعتصم بالله تعالى، والتجأ إليه، أي اعتصموا باللَّه سبحانه وتعالى من هذه الأشياء، حتى يعصكم منها.

والحديث متّفق عليه بنحوه، وتقدّم في «الجنائز» ١١٥/ ٢٠٦٠ ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو

حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥١١- (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَلْقَمَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ خَمْسٍ، يَقُولُ: «عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»**).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ»: هو ابن سلّام -بتشديد اللام- البغداديّ، ثم الطوسيّ، لا بأس به[١١] من أفراد المصنّف، وأبي داود. و«أبو داود»: هو سليمان بن داود الطيالسيّ. و«**يعلى بن عطاء**»: هو الطائفيّ، ثقة[٤]. و«**أبو علقمة**»: هو الفارسيّ المصريّ، مولى بني هاشم، ويقال: حليف الأنصار، ثقة، وكان قاضي إفريقية، من كبار[٣]٩٦/ ١٣٥٤.

وقوله: «**عوذوا بالله الخ**» بصيغة الأمر، كما سبق.

والحديث صحيح، وهو بهذا السياق من أفراد المصنّف رحمه الله تعالى، أخرجه هنا-٤٩/ ٥٥١١ و٥٥١٢ و٥٥١٣- وفي «الكبرى»٥٢/ ٧٩٤٦ و٧٩٤٧ و٧٩٤٨ . وقد أخرجه مسلم في «كتاب الإمارة»، لكن لم يسق متنه، بل أحاله على ما سبق، وهو مختصر على طاعة الأمير فقط. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥١٢- (**أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، وَذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَكَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ جَهَنَّمَ، وَفِتْنَةِ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، وَفِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»**).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «محمد»: هو ابن جعفر المعروف بغندر. وقوله: «**وذكر كلمة الخ**»: الذاكر هو محمد بن جعفر، وحاصله أن ابن بشّارلم يتأكد من لفظ صيغة الأداء، وإنما حفظ معناه، وهو «حدثنا شعبة الخ».

وقوله: «**وفتنة الأحياء والأموات**»: هما بفتح الهمزة: جمع حيّ، وميت، أي من الفتنة التي تصيب الأحياء، والأموات.

والحديث سبق الكلام فيه فيما قبله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥١٣- (**أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ يَعْلَى**

ابْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، مِنْ فِيهِ إِلَى فِيَّ، قَالَ: وَقَالَ - يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «اسْتَعِيذُوا بِاللَّهِ مِنْ خَمْسٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا، وَالْمَمَاتِ، وَفِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «أبو داود»: هو سليمان بن سيف الحرّاني الثقة الحافظ[١١] من أفراد المصنّف. و«**أبو الوليد**»: هو هشام بن عبد الملك الطيالسيّ البصريّ الثقة الثبت[٩]. و«**أبو عوانة**»: هو الوضّاح بن عبد الله اليشكريّ الواسطيّ الثقة الثبت[٧]. و«**أبو يعلى**»: هو عطاء العامريّ الطائفيّ، مقبول[٣].

وقوله: «عن أبيه»: قال المصنف رحمه الله تعالى في «الكبرى»٤/ ٤٦٢ رقم٧٩٤٧: هذا خطأ، والصواب: «يعلى بن عطاء، عن أبي علقمة». انتهى.

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: حاصل ما أشار إليه المصنّف رحمه الله تعالى أن رواية شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة ﷺ هي الصواب، ورواية أبي عوانة عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن أبي علقمة غلط؛ لأن شعبة أحفظ، وأثبت من أبي عوانة، ولأن يعلى صرّح بسماعه من أبي علقمة، كما في الروايتين السابقتين، وأيضاً فقد روي عن أبي عوانة ما يوافق رواية شعبة، فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» من طريق أبي كامل الجحدريّ، عن أبي عوانة، عن يعلى بن عطاء، عن أبي علقمة، لكنه لم يسق متنه، بل أحاله على ما قبله، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الخطأ من أبي الوليد، لا من أبي عوانة، ويحتمل أن يكون من أبي عوانة، فكان يضطرب فيه، فيرويه تارة بزيادة «عن أبيه»، وتارة بدونها.

وهذا الذكرناه هو النوع المسمّى في مصلح الحديث بـ «المزيد في متّصل الأسانيد»، ويقابله «الإرسال الخفيّ»، وإليهما أشار السيوطيّ في «ألفية الحديث» بقوله:

وَيُعْرَفُ الإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ   بِعَدَمِ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ
وَبِزِيَادَةِ تَجِي وَرُبَّمَا   يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَدْ وَهِمَا
حَيْثُ قَرِينَةٌ وَإِلَّا احْتَمَلَا   سَمَاعُهُ لِذَيْنِ لَمَّا حَمَلَا

وقوله: «**من فيه إلى فيّ**»: أي مشافهة.

والحديث صحيح، وقد سبق البحث عنه قريباً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٥٠-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ فِتْنَةِ الْمَمَاتِ)

٥٥١٤- (أَخْبَرَنَا قُتَيبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا يُعَلِّمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، قُولُوا: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«**أبو الزبير**»: هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

وقوله: «**كما يُعَلِّم السورة الخ**»: فيه تأكيد أمر هذا الدعاء، حيث إن النبيّ ﷺ كان يعتني بتعليمه كعنايته بتعليم القرآن، فينبغي التمسّك به.

والحديث أخرجه مسلم٥٩٠، وقد تقدّم في «الجنائز» ١١٥/ ٢٠٦٣ سنداً ومتناً، ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥١٥- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «عُوذُوا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «**مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ**»: هو الخيّاط البزّاز، أبو عبد الله المكيّ، بغداديّ الأصل، صدوقٌ، ربّما أخطأ[١٠]. و«**سفيان**»: هو ابن عيينة. و«**عمرو**»: هو ابن دينار.

وقوله: «**عوذوا**» أمر بالاستعاذة. والحديث أخرجه مسلم، وتقدّم في الباب الماضي. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٥١-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ)

٥٥١٦- (قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنَا أَسْمَعُ، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يَدْعُو، يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، غير شيخه، وهو ثقة حافظ. و«**ابن القاسم**»: هو عبد الرحمن. و«**مالك**»: هو إمام دار الهجرة. والحديث متّفقٌ عليه، وتقدّم الكلام عليه قبل باب. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٥٢-(الاسْتِعَاذَةُ مِنْ فِتَنِ الْقَبْرِ)

٥٥١٧- (أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ الْمُقْرِئُ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ سُلَيْمَانُ بْنُ سِنَانٍ).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «أبو عاصم»: هو خُشيش بن أصرم بن الأسود النسائيّ، ثقة حافظ[١١] من أفراد المصنّف، وأبي داود.

و«القاسم بن كثير بن النعمان المقرىء» الإسكندرانيّ قاضيها، ويقال: المصري أبو العباس، مولى قريش، صدوقٌ[١٠].

رَوَى عن أبي شريح عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله المعافري الإسكندراني، وأبي غسان محمد بن مطرف، وسليمان بن القاسم الزاهد، والليث بن سعد. وروى عنه محمد بن سهل بن عسكر، وخُشيش بن أصرم، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، ويزيد بن سنان البصري، وغيرهم. قال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال النسائي: ثقة. وذكر الداني أنه كان من متصدري القراء بمصر. وقال ابن يونس: يقال: إنه من أهل العراق سكن الإسكندرية، وهو عندي من أهل مصر، وكان رجلا صالحا، توفي قريبا من سنة عشرين ومائتين.

تفرد به المصنّف، وله عنده هذا الحديث فقط، والترمذيّ، وله عنده حديث سهل

ابن حنيف في «تمني الشهادة». وشرح الحديث تقدم غير مرّة.

وقوله: «**هذا خطأ الخ**»: يعني أن كونه من رواية سليمان بن يسار غلطٌ، وإنما الصواب من رواية سليمان بن سنان، عن أبي هريرة، كما سيأتي على الصواب بعد ثلاثة أبواب، إن شاء الله تعالى.

والحديث صحيح، كما سبق بيانه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٥٣- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ)

٥٥١٨- (**أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»**).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، غير شيخه، وهو الْجَوّاز المكيّ، فإنه من أفراده، وهو ثقة. و«**سفيان**»: هو ابن عيينة.

والحديث أخرجه مسلم، وتقدّم الكلام عليه قريبًا. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٥٤- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ)

٥٥١٩- (**أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا**[1] **أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَالْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»**).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«**أبو عامر العقديّ**»: هو عبد الملك بن عمرو القيسيّ البصريّ الثقة [٩].

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».

و«بُديل بن ميسرة»: هو الْعُقيليّ البصريّ، ثقة [٥]. و«عبد اللَّه بن شقيق»: هو العُقيليّ البصريّ، ثقة فيه نَصْبٌ [٣].

والحديث أخرجه مسلم، وقد سبق تمام البحث فيه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٥٥- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ)

٥٥٢٠- (أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ»: هو أبو عليّ الدمشقيّ، ثقة، من صغار [١٠]. و«الوليد»: هو ابن مسلم الدمشقيّ. و«أبو عمرو»: هو الأوزاعيّ. و«يحيى»: هو ابن أبي كثير. و«أبو سلمة»: هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

والحديث أخرجه مسلم، وقد سبق تمام البحث فيه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٥٦- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ حَرِّ النَّارِ)

٥٥٢١- (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْص، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ جَسْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَرَبَّ إِسْرَافِيلَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ، وَمِنْ

عَذَابِ الْقَبْرِ»).

رجال هذا الإسناد: سبعة:

١- (أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ) أبو عليّ النيسابوريّ، صدوقٌ [١١] ٧/ ٤٠٩ .

٢- (أبوه) حفص بن عبد اللَّه، أبو عمرو السلميّ النيسابوريّ القاضي، صدوق [٩] ٧/ ٤٠٩ .

٣- (إِبْرَاهِيمُ) بن طهمان الخراسانيّ، نزيل مكة، ثقة يُغرب، ورمي بالإرجاء، ويقال: رجع عنه [٧] ٧/ ٤٠٩ .

٤- (سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ) الثوريّ، أبو عبد اللَّه الكوفيّ، ثقة ثبت حجة [٧] ٣٣/ ٣٧ .

٥- (أبو حسّان) أَفْلَتُ، ويقال: فُلَيت بن خليفة العامريّ، ويقال: الذهليّ، ويقال: الهذليّ الكوفيّ، صدوقٌ [٥] ٤/ ٣٤٠٨ .

٦- (جسرة) بنت دجاجة العامريّة الكوفيّة، مقبولة [٣] ٧٩/ ١٠١٠، ويقال: إن لها إدراكًا.

٧- (عائشة) أم المؤمنين رضي اللَّه تعالى عنها٥/ ٥ . واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ عَائِشَةَ) رضي اللَّه تعالى عنها (أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ) عليه السلام، وفيه لغات: كسر الجيم والراء، وبعدها ياء ساكنة، والثانية: كذلك، إلا أن الجيم مفتوحة. والثالثة: فتح الجيم والراء، وبهمزة، بعدها ياء، يقال: هو اسم مركّب من «جبر»، وهو العبد، و«إيل»، وهو اللَّه تعالى، وفيه لغات غير ذلك. قاله الفيّوميّ (وَمِيكَائِيلَ) باللام، ويقال بالنون أيضًا (وَرَبَّ إِسْرَافِيلَ) بكسر الهمزة، خصّ هؤلاء الثلاثة من بين الملائكة عليهم السلام؛ لمزيد شرفهم؛ فإن جبريل عليه السلام أمين الوحي إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وميكائيل عليه السلام موكّل بالأرزاق، وإسرافيل عليه السلام موكّل بالصور (أَعُوذُ بِكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ) أي من عذابها (وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) أي بالحيّات، والمقامع، وغير ذلك مما أُعد لتعذيب العصاة في القبر، أعاذنا للَّه تعالى منه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

وهذا الحديث صحيح، ولا يضر كلام ابن حزم في جسرة، فإنها روى عنها جماعة، ووثقها العجليّ، وابن حبّان، وقد ردّ ابن القطّان الفاسيّ على ابن حزم، ويشهد لحديثها هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي بعده، وحديث أسامة بن عمير رضي الله عنه أنه صلى ركعتي

الفجر، وأن رسول اللَّه ﷺ صلى قريبًا منه ركعتين خفيفتين، ثم سمعته يقول: وهو جالس: «اللَّهم رب جبريل، وإسرافيل، وميكائيل، ومحمد ﷺ أعوذ بك من النار»، ثلاث مرّات. أخرجه الحاكم ٣/ ٦٢٢ وابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» ١٠١، وفي إسناده مقال.

وهو من أفراد المصنّف رحمه اللَّه تعالى، أخرجه هنا-٥٦/ ٥٥٢١- وفي «الكبرى» ٦٠/ ٧٩٥٩ . وأخرجه (أحمد) في «باقي مسند الأنصار» ٢٣٨٠٣ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٢٢- (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سِنَانٍ الْمُزَنِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ، يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ حَرِّ جَهَنَّمَ».

قَالَ أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: هَذَا الصَّوَابُ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، و«عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ»- بتشديد الواو-: هو أبو محمد المصريّ، ثقة [١١].

و«سليمان بن سنان» المزنيّ، ويقال: المدنيّ المصريّ، ثقة [٣].

روى عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الرحمن بن أبي هريرة. وعنه يزيد بن أبي حبيب، وجعفر بن ربيعة. قال العجليّ: مصريّ تابعيّ ثقة. وذكره ابن حبّان في «الثقات». قال ابن يونس في «التاريخ»: سليمان المزنيّ، يقال له: من مواليهم. تفرّد به المصنّف بهذا الحديث فقط.

والسند مسلسل بثقات المصريين، وفيه رواية تابعيّ، عن تابعيّ. واللَّه تعالى أعلم.

وقوله: «هذا الصواب»: يعني أن كونه من رواية سليمان بن سنان، عن أبي هريرة رضي الله عنه هو الصواب، وأما كونه من رواية سليمان بن يسار عنه، فغلطٌ، وقد سبق تحقيق ذلك قبل ثلاثة أبواب، فراجعه تستفد.

والحديث أخرجه مسلم، وقد مرّ بيانه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٢٣- (أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَتِ الْجَنَّةُ: اللَّهُمَّ أَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَمَنِ اسْتَجَارَ مِنَ النَّارِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَتِ النَّارُ: اللَّهُمَّ أَجِرْهُ مِنَ النَّارِ»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١(قتيبة) بن سعيد الثقفيّ، أبو رجاء البغلانيّ، ثقة ثبت [١٠] ١/١ .
٢- (أبو الأحوص) سلّام بن سُليم الحنفيّ الكوفيّ، ثقة متقن [٧] ٩٦/٧٩ .
٣- (أبو إسحاق) عمرو بن عبد اللَّه السبيعيّ الهمداني الكوفيّ، ثقة عابد اختلط [٣] ٤٢/٣٨ .
٤- (بُريد بن أبي مريم) مالك بن ربيعة السلوليّ البصريّ، ثقة [٤] ٦٢١/٥٥ .
٥- (أنس بن مالك) رضي اللَّه تعالى عنه١/١ . واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. (ومنها): أن رجاله كلهم رجال الصحيح، غير بُريد، فمن رجال الأربعة. (ومنها): أنه مسلسل بالكوفيين إلى أبي إسحاق، والباقيان بصريان. (ومنها): أن فيه رواية تابعي عن تابعيّ، وفيه أنس رضي الله عنه من المكثرين السبعة، وآخر من مات من الصحابة رضي اللَّه تعالى عنهم بالبصرة. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه ، أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ) بأن قال: اللَّهم إني أسألك الجنة، أو قال: اللَّهم أدخلني الجنة(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أي كرّره في مجلس، أو مجالس بطريق الإلحاح؛ إذ هو من آداب الدعاء (قَالَتِ الْجَنَّةُ) أي بلسان المقال، وقد أبعد من قال: بلسان الحال (اللَّهُمَّ أَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ) أي دخولا أوليا من غير سبق عذاب، أو لحوقًا آخريًا، والأول أقرب (وَمَنِ اسْتَجَارَ) أي طلب الجوار، أي الحفظ (مِنَ النَّارِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) بأن قال: اللَّهم أجرني من النار (قَالَتِ النَّارُ: اللَّهُمَّ أَجِرْهُ مِنَ النَّارِ) أي احفظه، أو أنقذه منها. قال الطيبيّ رحمه اللَّه تعالى: وفي وضع الجنة والنار موضع ضمير المتكلم تجريد، ونوع من الإلتفات. انتهى. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه هذا صحيح.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٥٦/ ٥٥٢٣- وفي «الكبرى» ٦٠/ ٧٩٦٢ . وأخرجه (ت) في «صفة

الجنة» ٢٥٧٢ (ق)في «الزهد» ٤٣٤٠ (أحمد) في «باقي مسند المكثرين» ١١٧٦٠ و١٣٠٣٠ و١٣٣٤٤ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٥٧- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعَ، وذِكْرُ الاخْتِلَافِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ فِيهِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: قوله: «من شرّ ما صنع» «ما» يحتمل أن تكون مصدريّة، أو موصولة، والعائد محذوف، و«صنع» يحتمل أن يكون مبنيّا للفاعل، وفاعله ضيمر يعود إلى الصانع، ويحتمل أن يكون مبنيّا للمفعول.

وقوله: و«ذكر الاختلاف الخ»: وجه الاختلاف أن حسينًا المعلّم رواه عن عبد اللَّه ابن بُريدة، عن بُشير بن كعب، عن شدّاد بن أوس ﷺ، كما في هذه الرواية، وهي رواية البخاريّ، وقد تابع حسينا على ذلك ثابت البناني، وأبو العوام، عن بريدة، ولكنهما لم يذكرا بشير بن كعب، بل قالا: عن ابن بريدة، عن شداد، أخرجه المصنّف في «عمل اليوم والليلة» ٤٦٥ .

وخالفه الوليد بن ثعلبة الطائيّ، فراوه عن عبد اللَّه بن بريدة، عن أبيه، أخرجه أبو داود في «كتاب الأدب»، وابن ماجه في «الدعاء»، والمصنّف في «عمل اليوم والليلة» ٤٦٦ ، وصححه ابن حبان، والحاكم، لكن لم يقع في رواية الوليد أول الحديث، قال المصنّف: حسين المعلم أثبت من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبد اللَّه بن بريدة، وحديثه أولى بالصواب.

قال الحافظ: كأن الوليد سلك الجادة؛ لأن جُلّ رواية عبد اللَّه بن بريدة، عن أبيه، وكأن من صححه جَوّز أن يكون عن عبد اللَّه بن بريدة على الوجهين. واللَّه أعلم. أفاده في «الفتح» ١٢/ ٣٧٧ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٢٤- (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ -وَهُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ سَيِّدَ الِاسْتِغْفَارِ، أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ، مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي، وَأَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَإِنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ، مُوقِنًا بِهَا، فَمَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي، مُوقِنًا بِهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»).

رجال هذا الإسناد: ستة:

١- **(عمرو بن عليّ)** الفلّاس الصيرفيّ البصريّ، ثقة حافظ [١٠] ٤/٤ .

٢- **(يزيد بن زُريع)** أبو معاوية البصريّ، ثقة ثبت [٨] ٥/٥ .

٣- **(حُسين)** بن ذكوان المعلّم المكتّب الْعَوْذيّ البصريّ، ثقة ربما وَهِمَ [٦] ١٢٢/ ١٧٤ .

٤- **(عبد اللَّه بن بُريدة)** بن الحصيب الأسلميّ، أبو عبد اللَّه المروزيّ، ثقة [٣] ٢٥/ ٣٩٣ .

٥- **(بُشير- مصغّرًا- ابن كعب)** بن أبي الحِمْيريّ العدوي، ويقال: العامري، أبو أيوب البصريّ، ثقة، مخضرم، [٢].

رَوَى عن ربيعة الْجُرَشي، وشهد معه اليرموك، وشداد بن أوس، وأبي الدرداء، وأبي ذر، وأبي هريرة، وعنه ابن بريدة، وقتادة، وثابت البناني، وطلق بن حبيب، والعلاء بن زياد، وغيرهم. قال ابن المديني: معروف. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وقال: كان ثقة إن شاء اللَّه تعالى. وقال عمرو ابن دينار: قال لي طاوس: اذهب بنا نجالس الناس، فجلسنا إلى رجل من أهل البصرة، يقال له: بُشير بن كعب العدوي، فقال طاوس: رأيتُ هذا، أَتَى ابن عباس، فجعل يحدثه، فقال ابن عباس: كأني أسمع أبي، وهو الذي أنكر عليه ابن عباس الإرسال، وقصته في مقدمة «صحيح مسلم»، وهو الذي قال لعمران بن حصين- لَمّا حدّث عن النبي ﷺ بحديث: «الحياء خير كله»، فقال بُشَير بن كعب: إن في الحكمة مكتوبا: منه ضعف، ومنه وقار، فغضب عمران عليه، أخرج ذلك البخاري ومسلم، من حديث أبي السوار، عنهما، وخرجه مسلم من حديث أبي قتادة العدوي أيضا عنهما. وقال العجلي: بصري تابعي ثقة. وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة. وذكر ابن حبان في «الثقات» أن بشير بن كعب الذي شهد اليرموك آخر، غير صاحب الترجمة، قال الحافظ: وقد أوضحت ذلك في ترجمته في الصحابة. روى له البخاريّ، والأربعة، وله عند المصنّف في هذا الكتاب هذا الحديث فقط.

٦- (شدّاد بن أوس) بن ثابت بن المنذر بن حَرَام - بمهملتين- الأنصاري، ابن أخي حسان بن ثابت الشاعر رضي الله عنه، صحابي جليل، نزل الشام، وكنيته أبو يعلى، واختلف في صحبة أبيه، وليس لشداد رضي الله عنه في البخاري إلا هذا الحديث الواحد، وله عند المصنف ثلاثة أحاديث: هذا، وحديث: «اللّهم إني أسألك الثبات في الأمر. . .» تقدّم في «الصلاة» ٦١/ ١٣٠٤ وحديث: «إن اللّه كتب الإحسان على كلّ شيء. . .» ٤٤٧ كرره خمس مرّات، وقد تقدّمت ترجمته في ١٧٢/ ١١٤١ . واللّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من سداسيات المصنف رحمه اللّه تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم رجال الصحيح. **(ومنها)**: أنه مسلسل بثقات البصريين، وعبد اللّه بن بريدة، وإن كان مروزيّا، إلا أنه كان من أهل البصرة، فانتقل مع أبيه إلى مرو. واللّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ) رضي اللّه تعالى عنه **(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ سَيِّدَ الِاسْتِغْفَارِ)** قال الطيبي رحمه اللّه تعالى: لما كان هذا الدعاء جامعا لمعاني التوبة كلها، استعير له اسم السيد، وهو في الأصل الرئيس الذي يُقصَد في الحوائج، ويُرجَع اليه في الأمور. وفي رواية: «أفضل الاستغفار»: أي الأكثر ثوابًا للمستغفر به من المستغفر بغيره.

قال الكرمانيّ رحمه اللّه تعالى: [فإن قلت]: فما الحكمة في كونه أفضل الاستغفارات؟ [قلت] هذا وأمثاله من التعبديات، واللّه أعلم بذلك، لكن لا شك أن فيه ذكر اللّه بأكمل الأوصاف، وذكر نفسه بأنقص الحالات، وهو أقصى غاية التضرع، ونهاية الاستكانة لمن لا يستحقها إلا هو، أما الأول فلما فيه من الاعتراف بوجود الصانع، وتوحيده الذي هو أصل الصفات العدمية المسماة بصفات الجلال، والاعتراف بالصفات السبعة[1] التي هي الصفات الوجودية المسماة بصفات الاكرام، وهي القدرة اللازمة من الخلق، الملزومة للارادة، والعلم، والحياة، والخامسة الكلام اللازم من الوعد، والسمع والبصر اللازمان من المغفرة، إذ المغفرة للمسموع، وللمبصر لا يتصور إلا بعد السماع والإبصار، وأما الثاني، فلما فيه أيضا من الاعتراف بالعبودية، وبالذنوب في مقابلة النعمة التي تقتضي نقيضها، وهو الشكر. انتهى. ذكره السيوطيّ

(١) هذه الصفات هي التي يثبتها الأشاعرة للّه سبحانه وتعالى ويؤولون ما عداها مما ثبت في الكتاب والسنة وصفه تعالى به، وقد أشبعت الرد على هذا في مواضع من هذا الشرح، فراجعه تستفد. واللّه الهاري إلى سواء السبيل.

في «زهر الربى» ٨/ ٢٨٠ .

(أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ) وللترمذي من رواية عثمان بن ربيعة، عن شداد رضي الله عنه : «ألا أدلك على سيد الاستغفار؟»، وفي حديث جابر رضي الله عنه عند المصنّف في «عمل اليوم والليلة» ٤٦٧ : «تعلموا سيد الاستغفار. . .».

(اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي) ووقع في رواية البخاريّ: «لا إله إلا أنت، أنت خلقتني»، بتكرار «أنت»، قال في «الفتح»: كذا في نسخة معتمدة بتكرير «أنت»، وسقطت الثانية من معظم الروايات، ووقع عند الطبراني من حديث أبي أمامة رضي الله عنه : «من قال حين يصبح: اللَّهم لك الحمد لا إله إلا أنت. . . والباقي نحو حديث شداد، وزاد فيه: «آمنت لك، مخلصا لك ديني». (وَأَنَا عَبْدُكَ) قال الطيبي: يجوز أن تكون مؤكدة، ويجوز أن تكون مقدرة: أي أنا عابد لك، ويؤيده عطف قوله: «وأنا على عهدك» (وَأَنَا) سقطت الواو من رواية «عمل اليوم والليلة» (عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ) قال الخطابي رحمه اللَّه تعالى: يريد أنا على ما عاهدتك عليه، وواعدتك بمن الإيمان بك، وإخلاص الطاعة لك، ما استطعت من ذلك، ويحتمل أن يريد أنا مقيم على ما عهدت إليّ من أمرك، ومتمسك به، منتجز وعدك في المثوبة والأجر، واشتراطُ الاستطاعة في ذلك معناه: الاعتراف بالعجز، والقصور عن كنه الواجب من حقه تعالى.

وقال ابن بطال رحمه اللَّه تعالى: قوله: «وأنا على عهدك ووعدك»: يريد العهد الذي أخذه اللَّه على عباده حيث أخرجه أمثال الذرّ، وأشهدهم على أنفسهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فأقروا له بالربوبية، وأذعنوا له بالوحدانية، وبالوعد ما قال على لسان نبيه ﷺ إنّ من مات لا يشرك باللَّه شيئا، وأدى ما افترِض عليه أنه يدخله الجنة».

قال الحافظ: وقوله: «وأدى ما افترِض عليه» زيادة ليست بشرط في هذا المقام؛ لأنه جعل المراد بالعهد الميثاق المأخوذ في عالم الذر، وهو التوحيد خاصةً، فالوعد هو إدخال من مات على ذلك الجنة، قال ابن بطّال: وفي قوله: «ما استطعت»: إعلام لأمته أن أحدا لا يقدر على الإتيان بجميع ما يجب عليه للَّه، ولا الوفاء بكمال الطاعات، والشكر على النعم، فرفق اللَّه بعباده، فلم يكلفهم من ذلك إلا وسعهم.

وقال الطيبي رحمه اللَّه تعالى: يحتمل أن يراد بالعهد والوعد ما في الآية المذكورة.
قال الحافظ رحمه اللَّه تعالى: كذا قال، والتفريق بين العهد والوعد أوضح. انتهى.

(أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ) أي من عقابك لي بسبب الشر الذي عملته (أَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي) وفي رواية البخاريّ هذه الجملة مؤخّرة من قوله: «أبوء لك بنعمتك عليّ»، وهو

الذي في «عمل اليوم والليلة»، وهو أوضح في لمناسبة المعنى.

ومعنى: «أبوء لك بذنبي»: أي أعترف، وقيل: معناه أحمله برغمي، لا أستطيع صرفه عني. وقال الطيبي: اعترف أولا بأنه أنعم عليه- كما في رواية البخاريّ- ولم بقيده، لأنه يشمل أنواع الإنعام، ثم اعترف بالتقصير، وأنه لم يقم بأداء شكرها، ثم بالغ، فعده ذنبا مبالغة في التقصير، وهضم النفس. قال الحافظ: ويحتمل أن يكون قوله: «أبوء لك بذنبي» أعترف بوقوع الذنب مطلقا؛ ليصح الاستغفار منه، لا أنه عَدّ ما قَصّر فيه من أداء شكر النعم ذنبا.

(وَأَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ) سقط لفظ «لك» من رواية «عمل اليوم والليلة». و«أبوء»- بالموحدة، والهمز ممدود- معناه: أعترف. ووقع في رواية عثمان بن ربيعة عن شداد: «وأعترف بذنوبي»، وأصله البواء، ومعناه اللزوم، ومنه بوأه اللَّه منزلا: إذا أسكنه، فكأنه ألزمه به.

(فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) يؤخذ منه أن من اعترف بذنبه، غُفر له، وقد وقع صريحا في حديث الإفك الطويل، وفيه: «العبد إذا اعترف بذنبه، وتاب تاب اللَّه عليه»**(فَإِنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ، مُوقِنًا بِهَا)** أي مخلصا من قلبه، مصدقا بثوابها، وقال الداودي: يحتمل أن يكون هذا من قوله: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، ومثل قول النبي ﷺ في الوضوء وغيره؛ لأنه بَشّر بالثواب، ثم بَشّر بأفضل منه، فثبت الأول، وما زيد عليه، وليس يبشر بالشيء، ثم يبشر بأقل منه، مع ارتفاع الأول، ويحتمل أن يكون ذلك ناسخا، وأن يكون هذا فيمن قالها، ومات قبل أن يفعل ما يغفر له به ذنوبه، أو يكون ما فعله من الوضوء وغيره، لم ينتقل منه بوجه ما، واللَّه سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء، كذا حكاه ابن التين عنه، وبعضه يحتاج إلى تأمل. قاله في «الفتح» ١٢/ ٣٧٨ .

(فَمَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي) وفي رواية البخاريّ: «ومن قالها من النهار»، وفي رواية الترمذيّ: «لا يقولها أحدكم حين يمسي، فيأتي عليه قَدَر قبل أن يصبح، أو حين يصبح، فيأتي عليه قدر قبل أن يمسي» **(مُوقِنًا بِهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ)** وفي رواية البخاريّ: «فهو من أهل الجنة»، وفي رواية الترمذيّ: «إلا وجبت له الجنة».

قال الكرماني رحمه اللَّه تعالى: [فإن قلت]: المؤمن وإن لم يقلها يدخل الجنة. [قلت]: المراد أنه يدخلها ابتداء من غير دخول النار، ولأن الغالب أن المؤمن بحقيقتها، المؤمن بمضمونها لا يعصي اللَّه تعالى، أو لأن اللَّه تعالى يعفو عنه ببركة هذا الاستغفار. انتهى.

وقوله: **(خَالَفَهُ الْوَلِيدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ)** أي خالف حسينًا المعلّم الوليد بن ثعلبة الطائيّ في

روايته لهذا الحديث، حيث رواه عن عبد اللَّه بريدة، عن أبيه ﷺ، وروايته لم يذكرها المصنف هنا، ولا في «الكبرى»، وإنما هي في «عمل اليوم والليلة»، كما قد تقدّم البحث عن ذلك مستوفًى في أول الباب.

و«الوليد بن ثعلبة» الطائيّ، أو العبديّ البصريّ، يقال: إنه أخو المنذر بن ثعلبة، ثقة [٦].

روى عن ابن بُريدة، والضحاك بن مزاحم. وعنه إبراهيم بن عيينة، وأشعث بن عبد الرحمن بن زُبيد، وأبو خيثمة، وعيسى بن يونس، ووكيع، وعبد اللَّه بن نُمير، وغيرهم. قال ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبّان في «الثقات». ليست له رواية عند المصنّف في «السنن»، وإنما ذكره هنا، بل روايته في «عمل اليوم والليلة». واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث شداد بن أوس ﷺ هذا أخرجه البخاريّ

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٥٧/ ٥٥٢٤- وفي «الكبرى» ٦١/ ٧٩٦٣ . وأخرجه(خ) في «الدعوات» ٦٣٠٦ و٦٣٢٣ (ت) في «الدعوات» ٣٣٩٣ (أحمد) في «مسند الشاميين» ١٦٦٦٢ و١٦٦٨١ .

(المسألة الثالثة): في فوائده:

(منها): ما ترجم له المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو بيان استحباب الاستعاذة من شرّ ما صنعه المرء. **(ومنها)**: بيان أفضل الاستغفار. **(ومنها)**: ما قاله ابن أبي جمرة: جمع ﷺ في هذا الحديث، من بديع المعاني، وحسن الألفاظ، ما يحق له أَنْ يسمى سيد الاستغفار، ففيه الإقرار للَّه وحده بالالهية والعبودية، والاعتراف بأنه الخالق، والإقرار بالعهد الذي أخذه عليه، والرجاء بما وعده به، والاستعاذة من شر ما جنى العبد على نفسه، وإضافة النعماء إلى موجدها، وإضافة الذنب إلى نفسه، ورغبته في المغفرة، واعترافه بأنه لا يقدر أحد على ذلك إلا هو، وفي كل ذلك الإشارة إلى الجمع بين الشريعة والحقيقة، فإن تكاليف الشريعة لا تحصل إلا إذا كان في ذلك عون من اللَّه تعالى، وهذا القدر الذي يكنى عنه بالحقيقة، فلو اتفق أن العبد خالف حتى يجرى عليه ما قُدّر عليه، وقامت الحجة عليه ببيان المخالفة، لم يبق إلا أحد أمرين: إما العقوبة بمقتضى العدل، أو العفو بمقتضى الفضل. انتهى ملخصا.

وقال أيضا من شروط الاستغفار صحة النية، والتوجه، والأدب، فلو أن أحدا حصل الشروط، واستغفر بغير هذا اللفظ الوارد، واستغفر آخر بهذا اللفظ الوارد، لكن أخلّ بالشروط، هل يستويان؟ فالجواب أن الذي يظهر أن اللفظ المذكور إنما يكون سيد الاستغفار إذا جمع الشروط المذكورة. والله أعلم. ذكره في «الفتح» ١٢/ ٣٧٩ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٥٨- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلَ، وَذِكْرِ الاخْتِلَافِ عَلَى هِلَالٍ)

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: وجه الاختلاف المذكور أن موسى بن شيبة رواه عن الأوزاعيّ، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن يساف، وهو هلال، أنه سأل عائشة رضي الله تعالى عنها، ورواه أبو المغيرة، عن الأوزاعيّ، عن عبدة، عن ابن يساف، قال: سئلت عائشة، ولم يبين السائل، ورواه منصور، وحصين بن عبد الرحمن، كلاهما عن هلال، عن فروة بن نوفل، قال: سألت عائشة، رضي الله تعالى عنها، ورواية منصور وعبد الرحمن هي المحفوظة، وهي التي أخرجها مسلم في «صحيحه»، وتحمل رواية أبي المغيرة على روايتهما؛ لأنها لم تبين السائل، فيحمل على أنه فروة بن نوفل.

والحاصل أن رواية موسى بن شيبة غير محفوظة؛ لمخالفته الجماعة، مع جهالته، فإنه لم يرو عنه غير ابن وهب. والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٢٥- (أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ شَيْبَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، أَنَّ ابْنَ يَسَافٍ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، مَا كَانَ أَكْثَرُ مَا يَدْعُو بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ أَكْثَرُ مَا كَانَ يَدْعُو بِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، غير «موسى بن شيبة»: وهو الحضرميّ المصريّ، مقبول [٩] فإنه من أفراده هو وأبي داود في «المراسيل». و«ابن يساف»: هو هلال، كما سيأتي في الرواية الثالثة.

وقوله: «أن ابن يساف حدثه أنه سأل عائشة الخ» هذا خطأ، والصواب أن السائل هو فروة بن نوفل، كما سيأتي في الرواية الثالثة، إن شاء اللَّه تعالى.

وقوله: «ما كان الخ» «ما» استفهاميّة مفعول ثان لـ«سأل»، أو منصوب بنزع فض، أي عما كان، وهذا تدل له الرواية الآتية: «سألت أم المؤمنين عائشة عما كان إلخ»، و«كان» زائدة للتوكيد و«أكثر» بالرفع خبر «ما»، وهو مضاف إلى «ما» الثانية، وهي موصولة، وجملة «يدعو به» صلتها.

وقولها: «كان أكثر ما كان يدعو به الخ» «أكثر» اسم «كان»، وهو مضاف إلى «ما»، وهي موصولة أيضًا، و«كان» الثانية زائدة أيضًا، وجملة «يدعو به» صلة «ما». وقولها: «اللهم إلخ» خبر «كان» محكيّ. واللَّه تعالى أعلم.

وقوله: «من شر ما عملت»: قال الطيبيّ رحمه اللَّه تعالى: أي من شر عمل يُحتاج فيه العفو والغفران. وقوله: «ومن شر ما لم أعمل»: استعاذ من شرّ أن يعمل في المستقبل ما لا يرضاه اللَّه عز وجل، بأن يحفظه منه، أو من شر أن يصير معجبا بنفسه في ترك القبائح، فإنه يجب أن يرى ذلك من فضل ربه، أو لئلا يُصيبه شر عمل غيره، كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ الآية [الأنفال: ٢٥]، ويحتمل أنه استعاذ من أن يكون ممن يُحبّ أن يُحمد بما لم يفعل. انتهى كلام الطيبيّ

والحديث أخرجه مسلم، وقد تقدم في «الصلاة» ١٣٠٧/٦٣ ومضى تمام البحث فيه هناك فراجعه، تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٢٦- (أَخْبَرَنِي عِمْرَانُ بْنُ بَكَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ، حَدَّثَنِي عَبْدَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ يَسَافٍ، قَالَ: سُئِلَتْ عَائِشَةُ، مَا كَانَ أَكْثَرُ مَا كَانَ يَدْعُو بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَائِهِ، أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِا شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ بَعْدُ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «عمران بن بكار»: هو المؤذن الحمصيّ، ثقة [١١] من أفراد المصنّف. و«أبو المغيرة»: هو عبد القدّس بن الحجاج الحمصيّ، ثقة [٩].

والحديث أخرجه مسلم، كما سبق بيانه فيما قبله. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٢٧- (أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ فَرْوَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، عَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو، قَالَتْ: كَانَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ»: هو ابن أعين المصّيصيّ، ثقة [١٠]. و«جرير»: هو ابن عبد الحميد. و«منصور»: هو ابن المعتمر. و«هلال بن يساف»- بكسر التحتانية، وتفتح- ويقال: إساف الأشجعيّ مولاهم الكوفيّ، ثقة [٣]. و«فروة بن نوفل»: هو الأشجعي، مختلف في صحبته، والصواب أن الصحبة لأبيه [٣] ١٣٠٧/٦٣.

وقوله: «يدعو« حذف العائد منه: أي يدعو به.

والحديث أخرجه مسلم، كما سبق بيانه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٢٨- (أَخْبَرَنَا هَنَّادٌ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ فَرْوَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح و«هناد»: هو ابن السريّ. و«أبو الأحوص»: هو سلّام بن سُليم الحنفيّ. و«حُصين»: هو ابن عبدالرحمن. و«هلال»: هو ابن يساف.

والحديث أخرجه مسلم، كما سبق بيانه. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٥٩- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ مَا لَمْ يَعْمَلْ)

٥٥٢٩- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ فَرْوَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: حَدِّثِينِي بِشَيْءٍ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا

غير مرّة. و«المعتمر»: هو ابن سليمان ابن طرخان التيميّ.

والحديث أخرجه مسلم، كما سبق بيانه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٣٠- (أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُصَيْنٍ، سَمِعْتُ هِلَالَ بْنَ يَسَافٍ، عَنْ فَرْوَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَخْبِرِينِي بِدُعَاءٍ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِ، قَالَتْ: كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«أبو داود»: هو الطيالسيّ.

والحديث أخرجه مسلم، كما سبق بيانه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٦٠- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ الْخَسْفِ)

٥٥٣١- (أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جُبَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ، أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي» -قَالَ جُبَيْرٌ: وَهُوَ الْخَسْفُ، قَالَ عُبَادَةُ: فَلَا أَدْرِي قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ قَوْلُ جُبَيْرٍ).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ) أبو سعيد النسائيّ، ثقة ثبت [١١] ١٠٨/١٤٧من أفراد المصنّف.

٢- (الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ) أبو نعيم الحافظ الحجة المشهور الكوفيّ [٩] ٥١٦/١١ .

٣- (عُبَادَةَ بْنِ مُسْلِمٍ) الفزاريّ، أبو يحيى البصريّ، ويقال: الكوفي، ثقة، اضطرب فيه قول ابن حبان [٦].

رَوَى عن جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، والحسن البصري، ويونس بن خباب، وأبي داود نفيع، وغيرهم. وعنه الثوري، ووكيع، وعبد الله بن نمير، وأبو داود الطيالسي، وأبو عاصم، وأبو نعيم، وغيرهم. قال ابن معين، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال البخاري في «تاريخه»: قال وكيع: كان ثقة. وقال ابن شاهين: في «الثقات»: قال ابن معين: هو ثقة ثقة. وصحح الترمذي حديثه: «ما

نقص مال من صدقة. . .» الحديث، وفيه: «إنما أهل الدنيا أربعة. . .». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره في «الضعفاء»، فسماه عبادا، وقال: منكر الحديث، ساقط الاحتجاج؛ لما يرويه، وأحسبه الذي يروي عن الحسن، ويروي عنه الثوريّ، وأبو نعيم، فإن كان كذلك، فهو مولى بني حصن، وهو كوفي يخطىء. روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والأربعة، وله عند المصنّف في هذا الكتاب حديث الباب فقط.

٤- **(جُبَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ)** النوفليّ المدنيّ، ثقة [٣].

رَوَى عن ابن عمر، وعنه عبادة بن مسلم الفزاريّ، والحارث بن عبد الرحمن، خال ابن أبي ذئب. قال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والمصنف، وأبو داود، وابن ماجه، وله عندهم هذا الحديث فقط.

٥- **(ابن عمر)** عبد الله رضي الله تعالى عنهما١٢/١٢ . والله تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه الله تعالى. **(ومنها)**: أن رجاله كلهم ثقات. **(ومنها)**: أن فيه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من العبادلة الأربعة، والمكثرين السبعة. والله تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عن جُبَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ) النوفليّ **(أَنَّ ابْنَ عُمَرَ)** بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما **(قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ، أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي)** بالبناء للمفعول، يقال: اغتاله: أي قتله غِيلة بكسر الغين المعجمة، وهو أن يخدعه، فيذهب به إلى موضع لا يُرى فيه، فإذا صار إليه قتله: أي أعوذ بك من أن يجيئني البلاء من حيث لا أشعر. وقال في «النهاية»: «أن أُغتال من تحتي»: أي أُدهَى من حيث لا أشعر، يريد به الخسف. انتهى**(قَالَ جُبَيْرٌ: وَهُوَ الْخَسْفُ، قَالَ عُبَادَةُ: فَلَا أَدْرِي قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ قَوْلُ جُبَيْرٍ)** أي لا أعلم أن هذا التفسير، هل هو من تفسير الراوي موقوفًا، أو من تفسير النبيّ ﷺ مرفوعًا، والظاهر أنه موقوف.

والحديث أخرجه المصنف في «عمل اليوم والليلة» ٣٧٩ رقم٥٦٦ مطوّلًا، ولفظه:

سمعت رسول الله ﷺ يقول في دعائه، حين يمسي، وحين يصبح: «اللّهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة، اللّهم إني أسألك العفو والعافية في ديني، ودنياي، وأهلي، ومالي، اللّهم استر عورتي، وآمن روعاتي، اللّهم احفظني من بين يديّ، ومن خلفي، ومن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي».

قال جبير: هو الخسف، قال عبادة: فلا أدري قول النبيّ ﷺ، أو قول جبير. انتهى.

وهكذا أخرجه أبو داود مطوّلًا في «كتاب الأدب» ٥٠٧٤، من طريق وكيع، وعبد اللَّه بن نمير، كلاهما عن عبادة بن مسلم الفزاري، عن جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، قال: سمعت ابن عمر يقول: لم يكن رسول اللَّه ﷺ، يَدَع هؤلاء الدعوات، حين يمسي، وحين يصبح، فذكره، وقال في آخره: قال أبو داود: قال وكيع: يعني الخسف. انتهى.

أي يريد النبيّ ﷺ بالاغتيال من الجهة التحتانية الخسف، قال في «القاموس»: خسف اللَّه بفلان الأرض: غيّبه فيها. قال الطيبيّ: عمّ الجهات لأن الآفات منها، وبالغ في جهة السفل لرداءة الآفة. انتهى. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسألتان تتعلّقان بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث ابن عمر رضي اللَّه تعالى عنهما هذا صحيح.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٦٠/ ٥٥٣١ و٥٥٣٢- وفي «الكبرى» ٦٤/ ٧٩٧٠ و٧٩٧١ . وأخرجه (د) في «الأدب» ٥٠٧٤ (ق) في «الدعاء» ٣٨٧١ (أحمد) في «مسند المكثرين» ٤٧٧٠ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٣٢- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخَلِيلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ -هُوَ ابْنُ مُعَاوِيَةَ- عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ مُسْلِمٍ الْفَزَارِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ... فَذَكَرَ الدُّعَاءَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي» يَعْنِي بِذَلِكَ الْخَسْفَ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «مُحَمَّدُ بْنُ الْخَلِيلِ»: هو الْخُشَنيّ الدمشقيّ، صدوقٌ [١٠] ٥/ ٤٨٩٠ من أفراد المصنّف. و«مروان بن معاوية الفزاريّ»: هو أبو عبد اللَّه الكوفيّ، نزيل مكة، ثم دمشق، ثقة حافظ، يدلّس أسماء الشيوخ [٨] ٥٠/ ٨٥٠ . و«علي ابن عبد العزيز»: هو علي بن غُراب- باسم الطائر- الفزاريّ مولاهم الكوفيّ القاضي، قال الفلكيّ: غراب لقب، وهو عبد العزيز، سماه مروان بن معاوية، وقال مرّةً: علي بن أبي الوليد، صدوقٌ، كان يدلّس، ويتشيّع، وأفرط ابن حبّان في تضعيفه [٨] ٣٦/ ٣٢٧٠ .

والحديث صحيح، كما سبق بيانه قبله. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب».

* * *

٦١- (الاسْتِعَاذَةُ مِنَ التَّرَدِّي، وَالْهَدْمِ)

٥٥٣٣- (أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَيْفِيٍّ، مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْيَسَرِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّرَدِّي، وَالْهَدْمِ، وَالْغَرَقِ، وَالْحَرِيقِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ فِي سَبِيلِكَ مُدْبِرًا، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغًا»).

رجال هذا الإسناد: خمسة:

١- (**مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ**) العدويّ مولاهم، أبو أحمد المروزيّ، ثم البغداديّ، ثقة [١٠] ٣٣/ ٣٧ .

٢- (**الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى**) السِّينانيّ، أبو عبد اللَّه المروزيّ، ثقة ثبت، ربما أغرب، من كبار [٩] ٨٣/ ١٠٠ .

٣- (**عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ**) بن هند الفزاري مولاهم، أبو بكر المدنيّ، صدوقٌ ربما وهم [٦] ٢٨/ ٥٥٠ .

٤- (**صَيْفِيٍّ، مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ**) هو صيفيّ بن زياد الأنصاريّ مولاهم، أبو زياد، أو أبو سعيد المدنيّ، مولى أفلح، مولى أبي أيوب الأنصاريّ، ويقال: مولى أبي السائب الأنصاري، ثقة [٤].

رَوَى عن أبي السائب، مولى هشام بن زهرة، وأبي سعيد الخدري، وأبي اليسر، كعب بن عمرو، وعنه عبد اللَّه بن عمر، وابن عجلان، وسعيد المقبري، وسعيد بن أبي هلال، ومالك، وعبد اللَّه بن سعيد بن أبي هند، وابن أبي ذئب. قال النسائي: صيفي، روى عنه ابن عجلان ثقة، قال: صيفي مولى أفلح، ليس به بأس، روى عنه ابن أبي ذئب، كذا فرق بينهما وهما واحد، وذكره ابن حبان في «الثقات». روى مسلم، وأبو داود، والترمذيّ، والمصنف، له عند الثلاثة الأولين حديث أبي سعيد في قتل

الأنصاري الحية، على فراشه، وموته، وعند المصنف، هذا الحديث فقط، وعند أبي داود والترمذي هذا الحديث، وغيره. قال الحافظ: صوب الحافظ وأبو عبد اللَّه الذهبي، فيما قرأت بخطه تفرقة النسائي بينهما، وأنهما كبير وصغير، فالكبير روى عن أبي اليسر، كعب بن عمرو، وروى عنه محمد بن عجلان، والصغير روى عن أبي السائب، وروى عنه مالك. واللَّه أعلم. انتهى «تهذيب التهذيب» ٢/ ٢٢٠.

٥- (أبو اليسر) كعب بن عمرو بن عَبّاد بن عمرو بن غَزِيّة بن سَوَاد بن غَنْم بن كعب ابن سلمة الأنصاري السلمي، أبو اليسر، وقيل في نسبه: غير ذلك، شهد العقبة وبدرا، وهو ابن عشرين سنة، وهو الذي أَسَر العباس يومئذ، رَوَى عن النبي ﷺ، وعنه ابنه عمار، وموسى بن طلحة بن عبيد اللَّه، وعبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، وعمر ابن الحكم بن رافع، وحنظلة بن قيس الزُّرَقي، وصيفي مولى آل أيوب، وربعي بن حراش، قال أبو حاتم، وغير واحد: مات بالمدينة سنة خمس وخمسين، وقيل: إنه آخر من مات من أهل بدر رضي اللَّه عنهم، وهو قول ابن إسحاق، وهو بقية الأنصار، وذكر العسكري أنه شهد مع علي مشاهده، وأنه مات، وله عشرون ومائة سنة، وفي «المسند» من حديثه أن النبي ﷺ، بعثه في حاجة، فرآه مُوَلِّيا، فقال: «اللَّهم أمتعنا به»، فكان من آخر الصحابة موتا، وكان إذا حدث بهذا الحديث بكى، وقال أُمتعوا بي لعمري، حتى كنت من آخرهم. روى له البخاريّ في «الأدب المفرد»، والباقون، وله عند المصنّف في هذا الكتاب هذا الحديث فقط. واللَّه تعالى أعلم.

لطائف هذا الإسناد:

(منها): أنه من خماسيات المصنف رحمه اللَّه تعالى. (ومنها): أن رجاله كلهم رجال الصحيح. (ومنها): أنه مسلسل بالمدنيين من عبد اللَّه بن سعيد. (ومنها): أن صحابيّه من المقلّين من الرواية إلا نحو أربعة أحاديث. واللَّه تعالى أعلم.

شرح الحديث

(عَنْ أَبِي الْيَسَرِ) كعب بن عمرو رضي الله عنه، أنه (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّرَدِّي) أي السقوط من مكان مرتفع، نحو جبل، أو السقوط في نحو بئر (وَالْهَدْمِ) بفتح، فسكون: مصدر هدم، من باب ضرب، يقال: هدمت البناء: أسقطته، والْهَدَم بفتحتين: ما تهدّم: أي أعوذ بك من أن يسقط عليّ بناء. قاله في «المنهل» ٨/ ٢١٢ . وقال السنديّ: الهدم بفتح، فسكون: مصدر هدم البناء: نقضه، والمراد أن يُهدم عليّ البناء، على أنه مصدر مبنيّ للمفعول، أو من أن أهدم البناء على أحد على أنه مصدر مبنيّ للفاعل. انتهى. (وَالْغَرَقِ) بفتحتين: أي الموت في الماء

(وَالْحَرِيقِ) أي من الاحتراق في النار، وفي رواية أبي داود: «والحرق» بفتحتين، وقد تسكن راؤه: من الإحراق، ويطلق على النار، أو لهبها **(وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ)** أي يفسد عليّ ديني، وعقلي عند الموت بأن يستولي عليه الشيطان عند مفارقة الدنيا، فيضلّه، ويحول بينه وبين التوبة، ويعوقه عن إصلاح شأنه، والخروج من مظلمة تكون قبله، أو يؤيسه من رحمة اللَّه تعالى، أو يكره الموت، ويتأسّف على حياة الدنيا، فلا يرضى بما قضاه اللَّه عليه من الفناء، والنقلة إلى دار الآخرة، فيُختم له بالسوء، ويَلقى اللَّه تعالى وهو ساخط عليه. قال الخطابيّ: وقد رُوِي أن الشيطان لا يكون في حال أشدّ على ابن آدم منه في حال الموت، يقول لإخوانه: دونكم هذا، فإنه إن فاتكم اليوم، لم تلحقوه. نعوذ باللَّه من شره، ونسأله أن يُبارك لنافي ذلك المَصْرَع، وأن يختم لنا بخير. انتهى[(١)] **(وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ فِي سَبِيلِكَ مُدْبِرًا)** أي فارّا من صفّ القتال، غير محتال على العدوّ، أو غير متحيّز إلى جماعة المسلمين، أو مدبرًا عن ذكرك، ومقبلًا على غيرك. **(وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغًا)** أي ملدوغًا، فلديغ فعيل بمعنى مفعول، وهو من لدغه عقرب، أو حيّة، أو غيرهما من ذوات السموم. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

مسائل تتعلّق بهذا الحديث:

(المسألة الأولى): في درجته:

حديث أبي اليسر رضي الله عنه هذا صحيح.

(المسألة الثانية): في بيان مواضع ذكر المصنّف له، وفيمن أخرجه معه:

أخرجه هنا-٦١/ ٥٥٣٣ و٥٥٣٤ و٥٥٣٥- وفي «الكبرى» ٦٥/ ٧٩٧٢ و٧٩٧٣ و٧٩٧٤ . وأخرجه (د) في «الصلاة» ١٥٥٢ (أحمد) في «مسند المكيين» ١٥٠٩٧ . واللَّه تعالى أعلم.

(المسألة الثالثة): في فوائده:

(منها): ما ترجم له المصنّف رحمه اللَّه تعالى، وهو بيان استحباب الاستعاذة من التردي، والهدم. **(ومنها)**: استحباب الاستعاذة من الأشياء المذكورة في هذا الحديث، وما أشبهها مما يقلق العبد، ويزعجه. **(ومنها)**: أن استعاذته ﷺ من الهدم، والتردّي، والغرق، والحرق، واللدغ، وإن كان من مات بها يموت شهيدًا؛ لأنها لقوة وقعها لا يكاد الإنسان يصبر عليها، فربّما ينتهز الشيطان هذه الفرصة، فيضرّه في دينه. **(ومنها)**: أن استعاذته ﷺ من أن يموت لديغًا لا تنافي حصول لدغ لا يموت به، فقد روى ابن أبي شيبة أنه ﷺ لدغته عقرب، وهو يصلي، فقال: «لعن اللَّه العقرب، لا تدع نبيًا، ولا غيره»،

(١) «معالم السنن» جـ ٢ ص ١٦١ .

ثم دعا بماء، وملح، فجعل يمسح عليها أي على موضع لدغها- ويقرأ قل يا أيها الكافرون، وقل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس»(١) . وبه عُرف ما يداوى به لدغ العقرب، وأن من لُدغ يتسلّى به ﷺ، ذكره في «المنهل العذب المورود» ٨/ ٢١٢ . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو المستعان، وعليه التكلان.

٥٥٣٤- (أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي الْيَسَرِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَدْعُو، فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَرَمِ، وَالتَّرَدِّي، وَالْهَدْمِ، وَالْغَمِّ، وَالْحَرِيقِ، وَالْغَرَقِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَنْ أُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مُدْبِرًا، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغًا»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى»: هو الصدفيّ المصريّ، ثقة، من صغار [١٠]. و«أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ»: هو أبو ضمرة المدنيّ، ثقة [٨].

والحديث صحيح، مضى شرحه، وتخريجه في الذي قبله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٣٥- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَيْفِيٌّ، مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ السُّلَمِيِّ، -هَكَذَا قَالَ -كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَدْمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّرَدِّي، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْغَرَقِ، وَالْحَرِيقِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ يَتَخَبَّطَنِي الشَّيْطَانُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ فِي سَبِيلِكَ مُدْبِرًا، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَمُوتَ لَدِيغًا»).

قال الجامع عفا الله تعالى عنه: «مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ»: هو المعروف بغندر. وقوله: «هكذا قال»: القائل هو أبو بكر بن السنيّ، كما بينه الحافظ المزيّ رحمه الله تعالى في «تحفة الأشراف»، ونصّه: ٨/ ٣٠٧: هكذا رواه أبو بكر بن السنيّ عن النسائيّ، وهو وَهَمٌ، ورواه غيره عن النسائيّ، فقال: عن أبي اليسر، وهو الصواب، وكذلك رواه أحمد بن إسحاق بن البهلول التنوخيّ، عن محمد بن المثنّى. انتهى.

والحديث صحيح، كما سبق بيانه قريبًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريدُ إلا الإصلاح، ما استطعتُ، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكّلت، وإليه أنيب».

***

---

(١) الحديث صحيح، أخرجه الطبرانيّ في «المعجم الصغير» ص١١٧ انظر «السلسلة الصحيحة» للشيخ الألباني رحمه الله ٢/ ٨٠ رقم ٥٤٨ .

٦٢- (الاسْتِعَاذَةُ بِرِضَا لِلَّهِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى)

٥٥٣٦- (أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الأَجْدَعِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: طَلَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي فِرَاشِي، فَلَمْ أُصِبْهُ، فَضَرَبْتُ بِيَدِي عَلَى رَأْسِ الْفِرَاشِ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى أَخْمَصِ قَدَمَيْهِ، فَإِذَا هُوَ سَاجِدٌ، يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ»: هو الحافظ الجوزجانيّ. و«الْعَلَاءُ بْنُ هِلَالٍ»: هو أبو محمد الرقّيّ، فيه لينٌ [٩]. و«عُبَيْدُ اللَّهِ»: هو ابن عمرو الرقيّ، ثقة فقيه ربما وهم [٨]. و«زَيْد»: هو ابن أبي أُنيسة الجزريّ، كوفيّ الأصل، ثم سكن الرُّها، ثقه، له أفراد [٦]. و«عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ»: هو الجمليّ الكوفيّ، ثقةعابد، رمي بالإرجاء [٥]. و«الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»: هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود المسعوديّ الكوفيّ، ثقة عابد [٤].

وقولها: «على أخمص قدميه»: يقال: خمِصت القدم خَمَصًا، من باب تعب: ارتفعت عن الأرض، فلم تمسّها، فالرجل أخمصُ، والمرأة خَمْصاء، والجمع خُمْصٌ، مثلُ أحمر، وحمراء، وحُمْر؛ لأنه صفة، فإن جمعت القدم نفسها قلت: الأخامص، مثلُ الأفضل والأفاضل؛ إجراء له مُجرى الأسماء، فإن لم يكن بالقدم خَمَصٌ، فهي رَحَّاء براء، وحاء مشدّدة مهملتين، وبالمد. قاله في «المصباح».

والحديث أخرجه مسلم وقد تقدّم في «الطهارة» ١٢٠/١٦٩ و «الصلاة» ١٣٧/ ١١٠٠ ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

٦٣- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ ضِيقِ الْمَقَامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: أي التحصّن باللَّه تعالى من ضيق محل القيام يوم القيامة، والمراد به أهوال يوم القيامة. قاله في «المنهل» ٥/ ١٧٧ . واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

٥٥٣٧- (أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ صَالِحٍ حَدَّثَهُ، وَحَدَّثَنِي أَزْهَرُ بْنُ سَعِيدٍ، يُقَالُ لَهُ الْحَرَازِيُّ، شَامِيٌّ، عَزِيزُ الْحَدِيثِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، بِمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَفْتَتِحُ قِيَامَ اللَّيْلِ، قَالَتْ: سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ، كَانَ يُكَبِّرُ عَشْرًا، وَيُسَبِّحُ عَشْرًا، وَيَسْتَغْفِرُ عَشْرًا، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَاهْدِنِي، وَارْزُقْنِي، وَعَافِنِي»، وَيَتَعَوَّذُ مِنْ ضِيقِ الْمَقَامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ»: هو المذكور في الباب الماضي. و«زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ»: هو أبو الحسين العكليّ الكوفيّ، صدوق يخطىء في حديث الثوريّ [٩]. و«مُعَاوِيَةَ بْنَ صَالِحٍ»: هو الحمصيّ، قاضي الأندلس، صدوق، له أوهام [٧]. و«أزهر بن سعيد»: هو الحرازيّ الحمصيّ، صدوق [٥]. و«عاصم بن حميد»: هو السكونيّ الحمصيّ، صدوق، مخضرم [٢].

وقوله: «وحدثني أزهر الخ»: هو من مقول معاوية بن صالح، والتقدير: أن معاوية ابن صالح حدثه، قائلًا: وحدثني أزهر الخ.

وقوله: «يقال له: الحرازيّ الخ»: الظاهر أن هذا مدرج من كلام المصنّف رحمه اللَّه تعالى، أراد به تعريف أزهر بن سعيد. و«الحرازي»- بفتح الحاء المهملة، وتخفيف الزاي-: نسبة إلى حراز بن عوف بن عديّ بن مالك بن زيد بن يزيد بن عمرو بن قيس ابن معاوية بن جُشَم، وهو بطن من ذي الكلاع، نزل أكثرهم حمص. قاله في «اللباب» ١/ ٣٥٢ .

وقوله: «عزيز الحديث»: أي قليل الرواية.

والحديث صحيح، وتقدّم في «الصلاة» ٩/ ١٦١٧ ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

*** *** ***

٦٤- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ)

٥٥٣٨- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ».
قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَعِيدٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلْ سَمِعَهُ مِنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: «محمد بن آدم»: هو الجهنيّ المصّيصيّ، صدوق [١٠] من أفراد المصنف، وأبي داود. و«أبو خالد»: هو سليمان بن حيّان الأحمر الأزديّ الكوفيّ، صدوق يُخطىء [٨]. و«سعيد»: هو المقبريّ.

وقوله: «سعيد لم يسمعه الخ»: يعني أن في هذا الإسناد انقطاعًا، وهو أن سَعِيدًا المقبريّ لم يسمعه من أبي هريرة،، وإنما سمعه من أخيه عباد بن أبي سعيد، كما أوضحه في الرواية التالية.

والحديث صحيح، وقد تقدم في ١٨/ ٥٤٦٩ . ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٣٩- (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ فَضَالَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا[١] يَحْيَى -يَعْنِي ابْنَ يَحْيَى- قَالَ: أَنْبَأَنَا[٢] اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ عَبَّادِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ»).

«عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ فَضَالَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ»: هو النسائيّ الثقة الثبت [١١] من أفراد المصنف. و«يحيى بن يحيى»: هو التميمي، أبو زكريا النيسابوريّ الثقة الثبت الحافظ [١٠] ١٧/ ٧٩٨ . و«الليث بن سعد» هو: الإمام المصري المشهور [٧]. و«عباد بن أبي سعيد»: هو المقبري، مقبول [٣] ١٨/ ٥٤٦٩ .

والحديث صحيح، كما سبق قبله. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

---

(١) وفي نسخة: «أخبرنا».
(٢) وفي نسخة: «أخبرنا».

٦٥- (الاسْتِعَاذَةُ مِنْ دُعَاءِ لَا يُسْتَجَابُ)

٥٥٤٠- (أَخْبَرَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنِ ابْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: كَانَ إِذَا قِيلَ لِزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: حَدِّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: لَا أُحَدِّثُكُمْ إِلَّا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنَا بِهِ، وَيَأْمُرُنَا أَنْ نَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَدَعْوَةٍ لَا تُسْتَجَابُ»).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وتقدّموا غير مرّة. و«ابن فضيل»: هو محمد. و«عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ»: هو الأحول البصريّ. و«عبد اللَّه بن الحارث»: هو أبو الوليد الأنصاريّ البصريّ، نسيب ابن سيرين الثقة [٣].

والحديث أخرجه مسلم، وتقدّم في ١٣/ ٥٤٦٠ ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

٥٥٤١- (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَزِلَّ، أَوْ أَضِلَّ، أَوْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ، أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ»[1]).

قال الجامع عفا اللَّه تعالى عنه: رجال هذا الإسناد كلهم رجال الصحيح، وقد تقدّموا غير مرّة. و«عبد الرحمن»: هو ابن مهديّ. و«سفيان»: هو الثوريّ. و«منصور»: هو ابن المعتمر.

والحديث صحيح، وقد تقدّم في٣٠/٥٤٨٨ . ومضى شرحه، وبيان مسائله هناك، فراجعه تستفد. واللَّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت، وإليه أنيب».

***

---

(١) قال السنديّ رحمه اللَّه تعالى في «شرحه» ٨/ ٢٨٥: وهذا الدعاء هو ختم بعض النسخ، ونعم الدعاء هو . انتهى .